الجمعة 28 حزيران 2019
العدد 3793 السنة الثالثة عشرة
Vendredi 28 Juin 2019 no 3793 13ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

المحكمة الدولية
محاكمة الأطرش في الزفّة!

5

طهران: الصبر الاستراتيجي انتهى والحرب القصيرة معنا وهم [18]

السنيورة: إسألوا ديوان المحاسبة عن الـ11 ملياراً [2]

سجن سيناء الكبير

[16 ـ 17]

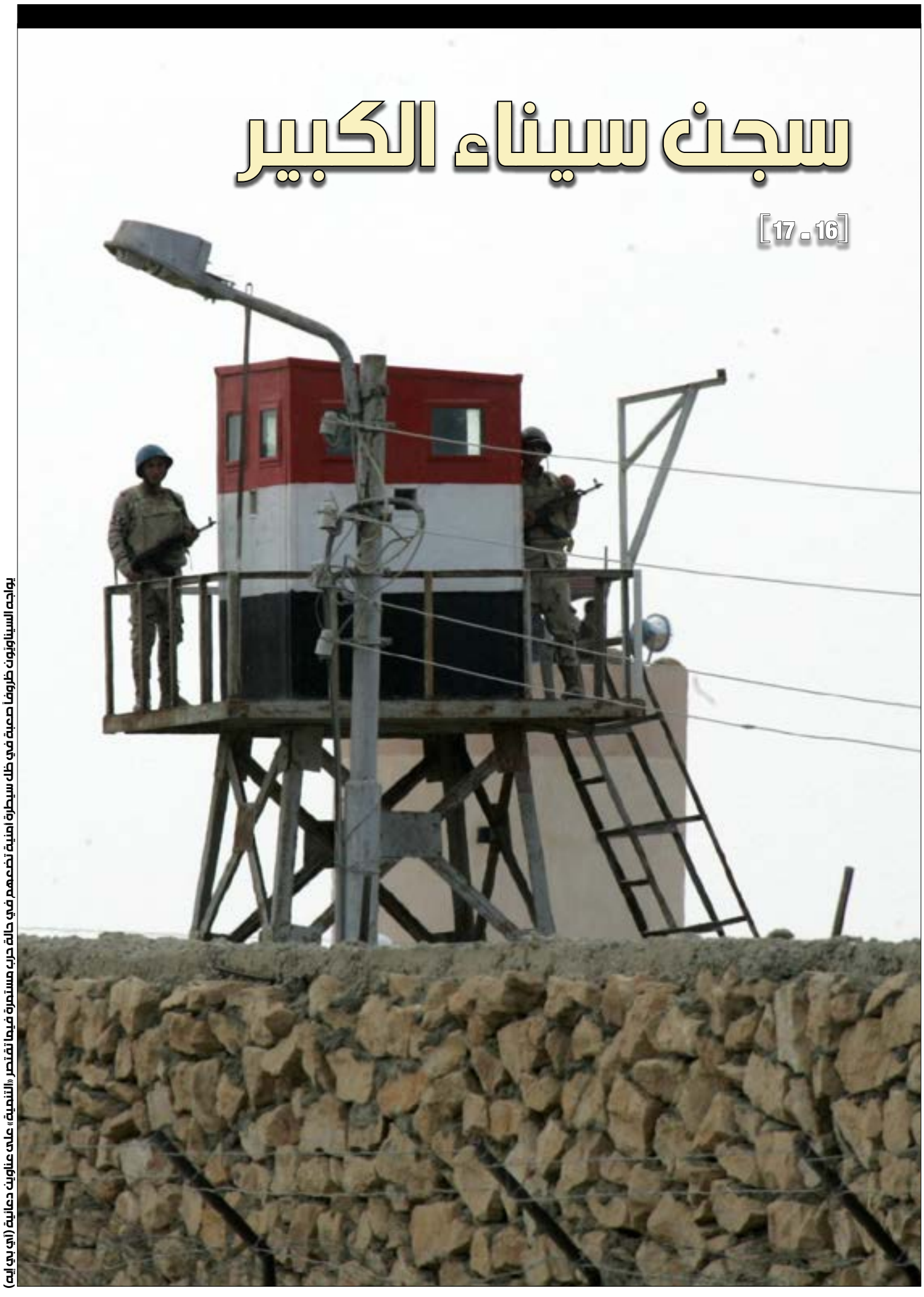

يواجه السيناويون ظروفاً صعبة في ظل سيطرة أمنية تخنقهم في حالة حرب مستمرة فيما تقتصر «التنمية» على عناوين دعائية (أي بي إيه)

قضية

قضية ايلا طنوس
هل تنتهي «حصانة» الخطأ الطبي؟

6

04
تقرير
شرخ الكتائب لم يلتئم
مزيد من التباعد بين سامي ونديم

12
بريد الشام
زجاج دمشق السحري مهدّد بـ«الانكسار»

14
تونس
وعكة الرئيس تنذر بأزمة
فوضى دستورية وزحمة مرشّحين

19
تقرير
«قمة العشرين» **«الحرب التجارية» العنوان الأول**

قضية اليوم

السنيورة يتّهم ديوان المحاسبة:

لماذا لم يبتّ الحسابات منذ 25 عاماً؟

في ظل اتفاق اركان السلطة على معالجة إشكالية قطوعات الحسابات من خلال حصرها، مؤقتاً، بحسابات 2017 على اعتباره شرطاً دستورياً لنشر موازنة 2019، يرمي رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة، مشكلة عدم البتّ بالحسابات على ديوان المحاسبة الغارق منذ 1979 في أعمال الرقابة المسبقة. استنتاج السنيورة لا يتوافق مع رأي الوزير السابق والمدعي العام السابق في الديوان سليمان طرابلسي

محمد وهبة

لم تصدر الدولة اللبنانية أي قطع حساب منذ 1979 إلى اليوم. وقطع الحساب هو «الجردة» التي تُظهر حقيقة الأرقام التي أنفقتها الحكومة، وقامت بجبايتها، في العام السابق، تنفيذاً لقانون الموازنة. ومرة جديدة، يعود الحديث عن تسوية تتيح اليوم إقرار قطع حساب عام 2017 نظراً لكونه شرطاً دستورياً لنشر موازنة 2019. طبعاً هذا الحلّ لا يعالج مشكلة ميزان الدخول، ولا يتيح إجراء الرقابة الفعلية على إنفاق الحكومات السابقة بكل مكوّناتها، ومدى إهدارها للمال العام واستعماله كأدوات لتعزيز النفوذ السياسي لأركان السلطة التي تعاقبت منذ فترة ما بعد الحرب الأهلية إلى اليوم.

فمنذ انتهاء الحرب الأهلية، دارت شبهات التخلّف عن إقرار قطوعات الحسابات حول الرئيس فؤاد السنيورة الذي شغل وزارة المال مباشرة أو بكونه وزير دولة للشؤون المالية نحو 10 سنوات، يضاف إليها أربع سنوات ونصف من فترة الوزيرين جهاد أزعور ومحمد شطح حين كان السنيورة رئيساً للحكومة. وبلغت هذه الشبهات ذروتها بعد ما أثاره رئيس مجلس النواب نبيه بري في حزيران 2010 عن «إنفاق حكومة السنيورة بين عامي 2006 و2008 مبلغ 11 مليار دولار من دون أن نعرف كيف»، وقال لاحقاً: «لا مستندات قانونية فيها على الإطلاق وبينها هبات ومساعدات إلى الحكومة اللبنانية أهدرت»، واصفاً الأمر بأنه ينطوي على «بعد سياسي في حجم إهدار مالي ضخم كهذا بلا قيود».

> **سليمان طرابلسي: الحسابات الواردة إلى الديوان فيها عيوب ونواقص**

وفيما كان السجال السياسي بين الطرفين يستعر بخلفيات متعددة، فُتحت مسألة الـ11 مليار دولار باب البحث عن قطوعات الحسابات على مصراعيها، فتكرّست الشبهات حول السنيورة ودوره في ما بات يشتهر بأنه أكبر عملية «إخفاء» للهدر والسرقات.

السنيورة يتّهم ديوان المحاسبة

في الواقع، إن التدقيق في قطع الحساب، أي مقارنة مختلف حسابات الخزينة بحسابات المهمة (أي المستندات التي تثبت العمليات المنفذة في الخزينة وقانونيتها) يتيح لديوان المحاسبة البتّ بقطع الحساب الذي يكون بمثابة صكّ يمهّد لمنح البراءة أو لإثبات الإدانة.

هذا الصكّ محجوب ومتعذّر لألف سبب وسبب، تقني وسياسي. إلا أن دفاع السنيورة يركّز على اتهام ديوان المحاسبة بالإهمال والتقصير في هذا المجال. يقول لـ«الأخبار»: «هم ليسوا مؤهلين، ولا يريدون أن يبتّوا بقطوعات الحسابات، بل يغرقون في أعمال الرقابة المسبقة التي تستعمل لأغراض النفوذ وسواها، فيما وزارة المال أنجزت قطوعات الحسابات منذ 1993 وأرسلتها إلى الديوان، فلماذا لم يدرسها الديوان ويبتّها طوال السنوات الـ25 الماضية؟ أما تحجّجهم بأن ميزان الدخول غير متوافر، فهو أمر لا يلغي القيام بهذا العمل لأن قطع الحساب هو نتيجة تنفيذ الموازنة لسنة محدّدة. هم كانوا يبحثون عن ذريعة لعدم القيام بهذا العمل». ويستدل السنيورة بما حصل لاحقاً لتبرير هذه الاتهامات، مشيراً إلى أن آلية معالجة ميزان الدخول أقرّت في عام 2005 ولم تطبق إلا بعد مرور أكثر من 10 سنوات». كذلك يقول إن المبرّرات التي اتخذها ديوان المحاسبة في سياق رفضه دراسة الحسابات تتضمن الإشارة إلى وجود أخطاء ونواقص في المستندات التي أرسلت إليه، إلا أنه تبيّن أنها ذريعة لعدم إنجاز الحسابات التي تقع ضمن أعمال الرقابة اللاحقة، بدليل أن «كل مشاريع قطوعات الحسابات التي أعدّتها وزارة المال تتضمن نصّاً يشير إلى إمكانية تصحيح الأخطاء والقيود وإعادة تكوين الحسابات بعد اكتشافها من ديوان المحاسبة. فما الذي كان يمنع ديوان المحاسبة من القيام بدوره طوال هذه السنوات؟».

ويستند السنيورة إلى هذا التفسير للإشارة إلى أن مسألة الـ11 مليار دولار تحوّلت إلى اتهامات تكرّست في الذاكرة اللبنانية على أنها مبالغ مسروقة أو مُهدرة، فيما «أعلن المدير العام للمالية الآن بيفاني، في مؤتمر صحافي، أن هذه المبالغ موجودة ولم تختفِ كما أشيع، وأنه يمكن إعادة تكوين الحسابات من خلال تتبّعها في مختلف المسارات التي تسلكها، سواء عبر الصناديق أو حسابات المصرف أو غيرها».

طرابلسي: حسابات بلا مستندات

ما يقوله السنيورة عن غرق ديوان المحاسبة في الرقابة المسبقة وتقديمها على أعمال الرقابة اللاحقة (دراسة الحسابات المالية للدولة والبتّ فيها)، لا يتوافق مع تشخيص الوزير السابق سليمان طرابلسي، الذي شغل في تسعينيات القرن الماضي، وبداية الألفية، منصب المدعي العام في الديوان، خبرة طرابلسي في هذا المجال نابعة من كونه كُلّف مهمة تفعيل رقابة الديوان على الحسابات وتعديل النصوص ذات الصلة، وهو يميّز بين غرق الديوان في مهمة الرقابة المسبقة وبين عدم قدرته على البتّ في الحسابات. فالمشكلة برأيه، أن «حسابات المهمة كانت ترسل من وزارة المال إلى الديوان، لكنها جاءت ناقصة وبشوبها عدد كبير من العيوب التي لا تسمح بدراستها والبتّ بصحتها». ويلفت طرابلسي إلى أن الديوان «راسل وزارة المال مرّات عدة لاستكمال النواقص المطلوبة منها، إلا أن الوزارة لم تستجب ولم تستكمل الملفات، فأصبحت الحسابات غير مكتملة وغير مهيأة للبتّ فيها».

ولا يكتفي طرابلسي بهذا الأمر، بل يشير إلى أن «الحسابات العائدة للسنوات الماضية لا يمكن البتّ فيها، أي لا يمكن الديوان التدقيق فيها ووصفها بأنها سليمة محاسبياً وقانونياً، دراسة هذه الملفات تعني دراسة ملايين المستندات التي قد لا تكون متوافرة كلها، خلافاً لما يمكن القيام به لجهة دراسة حسابات عام 2017 اللازمة لإقرار موازنة 2019».

ويعتقد أنه لا يجب الخلط بين إمضاء الديوان وقته في الرقابة المسبقة وبين عدم إنجاز الرقابة اللاحقة التي كان سببها «النواقص في الحسابات».

السنيورة: بيفاني اعلن ان الـ11 مليار دولار موجودة ولم تختفِ كما اشيع (هيثم الموسوي)

ملخص مسار قطوعات الحسابات

عملياً، ما حصل في مسألة قطوعات الحسابات يمكن تلخيصه بالآتي:

- في فترة الحرب الأهلية، أي ما قبل 1992، لم تكن وزارة المال تسجّل كل وقائع العمليات المتعلقة بالنفقات والواردات، بل كانت غالبية قيودها متعلقة بخلاصة النتائج المالية من دون تفاصيل، أي بوجود نواقص في المستندات الثبوتية.

- تراكمت المسألة في فترة ما بعد الحرب، حتى صار صعباً التوصّل إلى ميزان دخول. ميزان الدخول هو رصيد العمليات في السنة السابقة، سواء كان فائضاً أو ناقصاً، وهو ضروري لمعرفة النتيجة المالية للدولة التي ستبدأ في السنة التالية والتي سيُبنى عليها لتحديد العجز المالي أو الفائض إن كان موجوداً.

- استشُرت الأزمة في تلك الفترة، بعدما تبيّن أن هناك الكثير من السجلات والقيود التي تشتّتت واحترقت ونقلت حتى بات يستحيل إصدار قطوعات حسابات.

- عام 1993، أصدر مجلس النواب قانوناً يعفي الدولة من إعداد الحسابات لغاية 1990، ثم أضيف إليه إعفاء من إعداد الحسابات لعامي 1991 و1992، ما زاد من تعقيدات إعداد ميزان الدخول.

- ديوان المحاسبة ربط البتّ بالحسابات بضرورة توافر حسابات المهمة (المستندات والوثائق الثبوتية للإنفاق والعمليات المنفذة)، وبالتالي بات يتعذّر التدقيق بقطع الحساب بلا حسابات مهمة غير متوافرة بشكل شامل منذ 1979، ما زاد من تعقيدات ميزان الدخول أيضاً.

- جرى تصفير الحسابات ورقياً في 1995، ما يعني أن ميزان الدخول يُعَدّ «صِفراً»، لكن الواقع كان مختلفاً، ولم تتبنَّ الحكومة أي إجراء جدّي لمعالجة المشكلة حتى عام 2005 حين أدرجت مادة في قانون الموازنة تشير إلى أن الحلّ يكمن في إنشاء حساب مؤقت للتسوية، لكن الحلّ لم يُنفّذ.

- تكرّر الحديث عن الحلّ نفسه في 2011، إلا أنه لم يتحوّل إلى قرار ويبدأ تنفيذه إلا بعد عام 2014.

- يتضمن الحلّ المذكور إعادة تكوين الحسابات من خلال إنشاء حساب مؤقت للتسوية تسجّل فيه الحسابات والعمليات المنفذة فعلياً من دون قيود واضحة، فتجري مراسلة المصارف والبلديات والصناديق وغيرها ممن يعتبرون زبائن الدولة للحصول منهم على كشوفات بالعمليات المنفذة مع الخزينة، وتُسجَّل في هذا الحساب، على أن يعطى مهلة لإنجاز هذا الأمر من أجل تصفية الحساب تدريجاً، وصولاً إلى إقفاله.

- في آذار 2019، أعلن وزير المال علي حسن خليل، إنجاز الإدارة في «المالية» إعادة تكوين حسابات الدولة. لكن حتى اليوم، لم يُحل مجلس الوزراء قطوعات الحساب على مجلس النواب، ولا تمكّن ديوان المحاسبة من إحالة قطع حساب سنة واحدة (2017) مدقّقاً على مجلس النواب.

في الدستور والقانون

ينصّ الدستور اللبناني في المادة 87 منه على أن «حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة يجب أن تعرض على المجلس (النيابي) ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة التالية التي تلي تلك السنة». وتفرض المادة 195 من قانون المحاسبة العمومية على مصلحة المحاسبة العامة أن تضع كل سنة «قطع حساب الموازنة الذي يجب تقديمه إلى ديوان المحاسبة قبل 15 آب من السنة التي تلي سنة الموازنة. وحساب المهمة العام الذي يجب تقديمه إلى ديوان المحاسبة قبل أول أيلول من السنة التي تلي سنة الحساب»، وتضيف المادة 197 أنّ على «الحكومة أن تحيل مشروع قانون قطع حساب الموازنة على مجلس النواب قبل أول تشرين الثاني من السنة التي تلي سنة الموازنة».

وفي السياق نفسه، يفرض قانون إنشاء ديوان المحاسبة في المادة 53 منه، على الديوان، «أن يصدر كل سنة بياناً بمطابقة كل من الحسابات التي تقدم إليه مدعومة بالأوراق المثبتة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة». وتفرض المادة 54 أن تبلّغ بيانات المطابقة «إلى رئيس مجلس النواب لتوزّع على أعضاء المجلس، وإلى وزير المالية إذا كانت عائدة لحسابات الموازنة العامة والموازنات الملحقة وسائر الموازنات الخاضعة لتصديق السلطة التشريعية... وإلى وزير المالية ووزير الوصاية والهيئات المعنية والمرجع المختص بالتصديق على قطع حساب الموازنة لديها، إذا كانت عائدة لحسابات الموازنات الخاضعة لتصديق مرجع غير السلطة التشريعية».

مقالة

انتخابات «الدستوري»

المحاصصة «تلوّث» صورة القضاة

هيام القصيفي

من سوء حظ المنتخبين والمرشحين للمجلس الدستوري أن تترافق عملية انتخابهم وتعيينهم، مع الكثير من الملابسات في المجلس النيابي، واتفاقات مسبقة على تزكيتهم في مجلسي النواب والوزراء. صحيح أن المحاصصة باتت عنواناً تقليدياً لكل التعيينات، إلى الحد الذي لم تعد سِيَر المرشحين لأي منصب مهمة بقدر انتمائه. هكذا حصل سابقاً ويحصل اليوم. لكن كان يمكن التعامل مع حيثية المجلس الدستوري، بحذر أكثر، ولا سيما أن الشخصيات التي انتخبت أو المرشحة للدخول إليه، أسماء معروفة وبعضها مشهود له بالكفاءة ولا غبار عليه، الأمر الذي كان يمكن أن يعزز انتخابهم أو تعيينهم من دون إسباغ صبغة المحاصصة عليهم، فيظلمون سلفاً بأنهم أتوا الى المجلس وفق انتمائهم السياسي، من دون النظر الى كفاءاتهم وتاريخهم، ولا سيما أن عملية المحاصصة أتت أيضاً واضحة في اختيار الأطراف السياسيين كلاً من الأعضاء الخمسة بحسب تمثيله الطائفي والمذهبي، والمثل الأكثر وضوحاً التجاذب الذي حصل بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية حول اختيار المرشحين المسيحيين، والموارنة خصوصاً، في المجلس، ولا سيما أن التوزع الطائفي للمرشحين الآخرين حسم سلفاً تقاسمهم بين الأطراف السنية والشيعية. في حين أن الاهتمام بالحصص المسيحية يأتي على خلفية تمسك التيار الوطني بالحصة الأكبر على حساب القوى المسيحية الأخرى.

وإذا كانت أسماء الذين انتخبوا في المجلس النيابي معروفة قبل أسابيع، فإنه أيضاً كان معروفاً أن رئيس الجمهورية ميشال عون يزكّي – مارونياً – القاضي طنوس مشلب، مرشحه سابقاً لرئاسة مجلس القضاء الأعلى، ومن الذين حافظوا على موقعهم ومهنيتهم التي يشهد له بها خصوم عون وحلفاؤه على السواء، وبأنه منزه في عمله عن كل انتماء سياسي. ومع اختيار مشلب، المحتمل أن يكون أيضاً رئيس المجلس الدستوري، تردد أن التيار الوطني لن يقبل بإعطاء المقعد الماروني الآخر للقوات. وساهم في إذكاء هذا الجو أن الرئيس نبيه بري رفض «خرق الميثاقية» وانتخاب مارونيين في المجلس النيابي، ما أسفر عن جولة مفاوضات شملت بري ورئيس الحكومة سعد الحريري. وتتحدث معلومات المفاوضين عن أن القوات تبلغت من بري والحريري، وبموافقة التيار الوطني، منح القوات منصباً مارونياً يكون للخبير الدستوري سعيد مالك، على أن يعين في مجلس الوزراء. وبعدما حسم المرشح الأرثوذكسي من حصة رئيس الجمهورية، تستمر النقاشات مع القوات حول المرشح الكاثوليكي، وتدور النقاشات حول اسمي مروان كركبي وهادي راشد اللذين باتا الأكثر ترجيحاً بعدما حصرت المفاوضات حولهما، بحسب معلومات المفاوضين. رغم أن كل ذلك يبقى رهن شد الكباش في اللحظات الأخيرة، بين التيار والقوات لتزكية الكاثوليكي، لأن المرشحين السني والشيعي سيكونان بطبيعة الحال من حصة الحريري وبري بتوافق مع حزب الله.

وإذا كانت النقاشات حالياً تتمحور حول هوية المرشحين الى مجلس الوزراء، إضافة الى خبراتهم، لجهة حيثيتهم القضائية أو الدستورية وملاءمتها مع دور المجلس، فإن ما جرى أيضاً على هامش انتخاب الأعضاء الخمسة في مجلس النواب، يمكن استخلاص عبَر منه لجهة موقع المعارضة السياسية. فعلى قلة عدد أفرادها في المعادلة السياسية، وبصرف النظر عن هوية المعارضين وانتماءاتهم وحتى خلفيات معارضتهم، فإن نواة معارضة في المجلس النيابي، وخارجه، تعطي بعض الحيوية السياسية التي يفتقدها لبنان منذ الانتخابات النيابية، وحتى قبلها. الواضح أن القوى السياسية المتفقة حالياً على تقاسم الحصص، لديها ملاحظات على المعارضين من النواب، وبأن هؤلاء غير قادرين على إحداث تغيير بالمعنى الحرفي للكلمة، وهناك أيضاً من يعترض على أداء كل واحد منهم، لاعتبارات سياسية، ويساهم تضافر جهود السلطة وبعض الإعلام في تغييب أصوات هؤلاء وتغليب أصوات المنضوين تحت لواء السلطة بكل أطيافها. إلا أن صورة معارضة نيابية تعطي إشارات ديموقراطية خفيفة، حتى لو لم تكن بحجم معارضات سابقة في أيام الرئيس رفيق الحريري وزمن الوجود السوري، ولم تصل بلاغتها الى ما كان يصل إليه خطباء المجلس المحنّكون، علماً بأنه لا يجمع بين أعضائها أي اتفاق سياسي، ولا تتحرك وفق برنامج عمل واضح، بل وفق طبيعة كل حدث بمفرده. أهمية المعارضة في مجلس النواب أنها تختلف بحيثيتها عن تلك الموجودة في مجلس الوزراء، كون «المعارضين» في الحكومة إنما هم جزء من تركيبة قائمة وتسويات متفق عليها. وهذا يختلف تماماً عن معارضة نواب منتخبين قادرة على إحداث بعض الفرق ولو عبر الاعتراض أو كشف ثُغَر في ممارسة العمل النيابي. والدليل أن ما حصل في انتخاب أعضاء المجلس الدستوري، من تسجيل اعتراضات، لن نشهد له مثيلاً في جلسة مجلس الوزراء، لأن الاتفاق بات قائماً من دون أي معارضة.

> نواة معارضة تعطي بعض الحيوية السياسية التي يفتقدها لبنان منذ الانتخابات النيابية

علم وخبر

«خرق» في بعبدا؟

بعدما طرح بعض أعضاء مجلس بلدية بعبدا الثقة برئيس البلدية أنطوان الحلو، من دون أن ينجحوا في إسقاطه، رأى الفريق المؤيد لـ«الريس» أنه فوز جديد يحققه على رئيس بلدية الحازمية المجاورة، جان الأسمر. ويقول مؤيدون للحلو إن الأسمر تمكن من استمالة بعض أعضاء بلدية بعبدا لينقلبوا على الحلو ويطعنوا برئاسته كونه رأس الحربة في وجهه، وهو الذي «استرجع» الأرض «المسلوخة» من نطاق بعبدا منذ 30 عاماً!

بلدية طرابلس صامدة!

لم تُحدد بعد جلسة لطرح الثقة برئيس بلدية طرابلس أحمد قمر الدين، ونائبه خالد الولي. وعلى الرغم من أنّ رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي، كان قد أبلغ عدداً من أعضاء المجلس البلدي أنّ رئيس البلدية الجديد سيكون عزام عويضة (رئيس لائحة التوافق السياسي التي خاضت الانتخابات البلدية عام 2006)، ونائب الرئيس عبد الحميد كريمة، إلا أنّ أعضاء في البلدية يؤكدون أن «لا جديد بعد في هذا الموضوع، لأنه لا يوجد وضوح في خيارات السياسيين». فبحسب المعلومات المتداولة بينهم، «يريد تيار المستقبل، عبر الأمين العام أحمد الحريري، بقاء قمر الدين في منصبه». أما ميقاتي، «فصحيح أنه يدعم عويضة، وقد أبلغ الجميع أنه مرشحه، لكنه لن يخوض معركته. بمعنى أنه في حال اتفاق كل القوى على تغيير الرئيس، ففي تلك الحالة يكون عويضة البديل. كما أنّ ميقاتي لا يرى فارقاً كبيراً في هوية الرئيس، لاعتقاده أنّه يمون على الجميع».

تقرير

الشرخ الكتائبي لم يلتئم:
المزيد من التباعد بين سامي ونديم

يعاني حزب الكتائب شرخاً تنظيمياً عززه تقديم موعد المؤتمر الحزبي في شباط الماضي قبل معالجة الثغر الداخلية. والاختلاف الرئيسي اليوم بين من يعمل على إعادة لمّ شمل الكتائب، قدامى و«حردانين»، وبين رئيس الحزب سامي الجميل الذي يكيل بمكيالين في التعامل مع الذين كانوا يوماً قياديي الكتائب الرئيسيين

رلى إبراهيم

منذ ما قبل الانتخابات النيابية عام 2018، برز تفاوت في التوجهات السياسية والعملانية بين قيادة الكتائب الممثلة برئيسها سامي الجميل وبعض المسؤولين والحزبيين. فمنهم من تقدم لاحقاً باستقالته من المكتب السياسي احتجاجاً على عدم المحاسبة وغياب الشفافية المالية والاستراتيجية السياسية (شادي معربس، أسعد عميرة، عبد الله ريشا) ومنهم من قاد حركة معارضة للأسباب نفسها، إضافة الى الاعتراض على تقديم موعد المؤتمر الحزبي

بيان رئيس الحزب أصاب ثلاثة عصافير بحجر: باسيل ونديم والحاضرين

وانتخاب مكتب سياسي بدا أشبه بالتعيين، كالنائب نديم الجميل. اللافت هنا أن الاختلاف حول طريقة إدارة الحزب لا يزال كما كان منذ أشهر، ولم ير رئيس الحزب سبباً طارئاً لإعادة لحم العلاقة بينه وبين المسؤولين أو أقله مناقشة الهواجس الحزبية التي يحملها عدد كبير من الكتائبيين.

والواضح أن النائب سامي الجميل غير مقتنع بالانفتاح على القاعدة الكتائبية القديمة والحالية، ولا هو مستعد لمحاورة من يختلف معه في الرأي. فخلال الاجتماع الأسبوعي للمكتب السياسي منذ نحو أسبوع، قال نديم الجميل ما يثبت ذلك. إذ يقول أحد أعضاء المكتب السياسي إن نائب الدائرة الأولى في بيروت اعترض على إصدار مجلس الإعلام في الحزب بياناً حول ما جرى خلال حفل تكريم الأمين العام السابق لحزب «الكتائب اللبنانية» إبراهيم ريشا من دون التواصل معه حتى أو اعتباره ممثلاً للكتائب وناطقاً باسمه. لذلك رفض الجميل البيان شكلاً ومضموناً، «لأن الكلام الصادر يوحي كأن الكتائب لم تكن ممثلة في الحفل، وفيه تهجم على 600 شخص بينهم كتائبيون قدامى وأعضاء حاليون في المكتب السياسي». الحادثة التي أثارها نديم الجميل تعود الى ما قبل نحو أسبوعين عندما كرّم النادي الثقافي في البترون، مؤسسه الأمين العام السابق في الكتائب إبراهيم ريشا بحضور رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل والنائب نديم الجميل ورئيس هيئة الشورى في الحزب جورج شاهين والأمين العام السابق في الكتائب رفيق غانم، إضافة الى أعضاء في المكتب السياسي الحاليين والسابقين وبعض القياديين القدامى. يومها، تحدّث باسيل بإيجابية عن التجربة الكتائبية، مشيراً الى أنه ينبغي الحفاظ على التنوع مع تأكيده محاولات التيار الوطني الحر العديدة الانفتاح على الكتائب، من دون أن يلقى تجاوباً. فردّ عليه النائب نديم الجميل مباشرة قائلاً: «نشدّد على أنّ اختلافنا في الخيارات والسياسة لا يجب أن يكون حائلاً دون التفاهم (...)، لذلك مثلما مددت اليد الى الكتائب، نحن أيضاً مستعدّون لمدّ اليد للجميع من أجل مصلحة لبنان العليا».

كان يمكن لما جرى أن يمرّ بسلاسة ولا سيما أن أي إهانة لم توجه الى الكتائب، غير أن بيان رئيس الحزب أصاب ثلاثة عصافير بحجر، باسيل ونديم والحاضرين، إذ قال: «محاولة التقارب بين التيار والكتائب مرحب بها في كل وقت، شرط أن تأتي تحت سقف الثوابت، وهو ما حال دون التوافق حتى الآن. فموقف التيار الحالي من السيادة أقرب إلى موقف بعض الحاضرين في العشاء منه إلى موقف حزب الكتائب». هكذا تم تجاهل وجود مسؤولين كتائبيين، وخُلق توتر بين حزب الكتائب والقدامى، في حين أنه كان يفترض «الرد على الإيجابية بالمثل لا بهذه السلبية. فالحزب لا يملك رفاهية خسارة أي فرد اليوم، بل يفترض أن تكون خطته الرئيسة إعادة الهيكلة ومصالحة القدر الأكبر من المؤيدين»، على حد قول معترضين. وفي المداخلة التي قدّمها نديم في المكتب السياسي، اعترض على عدم اعتبار رده على باسيل كافياً، وعلى تعمُّد إحراجه هو وباقي الكتائبيين. مصادر كتائبية مقربة من رئيس الحزب تعتبر أن البيان جاء ليؤكد كلام نديم، إذ «رحب بإيجابية باسيل، لكنه قال ضمناً إن الخلاف السياسي يحول دون التوافق». أما عن انتقاد بعض الحاضرين بدل استقطابهم، فإن «الكتائب ترحب بكل من يلتقي مع خطها السياسي، لكن بعض القدامى باتوا أقرب الى باسيل ويعملون مستشارين في التيار وغيره، وبالتالي وجب تصويب النقاش الذي حصل». فيما هناك من يقول إن البيان ليس سوى «فشة خلق على الكتائبيين غير الموافقين على سياسة سامي الحالية، لكنهم لا يزالون يؤمنون بمبادئ الحزب وضرورة إعادته الى ما كان عليه قبل أن يترأسه». وتقول المصادر إن غضب الحاضرين الرئيسي كان بسبب الهجوم على 600 شخص واتهامهم بأنهم من زمن الوصاية، فيما تبنى الحزب، منذ أقل من شهر، ترشيح أحد أعضاء المكتب السياسي في زمن كريم بقرادوني، أي برنار جرداقة، الى مركز نقيب الأطباء. فهل يكيل الحزب بمكيالين؟ وفي هذا السياق، ذكّر نديم خلال الاجتماع «بالمصالحة التي أرساها الوزير الراحل بيار الجميل في عام 2005، سائلاً لماذا يتم ضربها مجدداً والتفرقة بدل الجمع».

في اتصال مع «الأخبار»، رفض نديم التعليق على الحادثة، مؤكداً أنه أفصح عما لديه في المكتب السياسي، مشيراً الى أنه يتابع نشاطه كالمعتاد في الأقسام والأقاليم «ومشروعي لملمة كل الكتائبيين والحردانين لإعادة تفعيل الحزب وخلق ساحة تواصل بيننا حتى لو حاول البعض وضع العصيّ في طريقي». ما رأي القيادة الحزبية بذلك؟ «بدّك تسأليها رغم أني أعطي رأي القيادة التي أنا أمثّلها وأنا جزء منها». وعن الخلل الذي أدى الى حرد البعض، يقول الجميل إنه نتيجة «سوء إدارة يمكن معالجتها اليوم بطريقة مختلفة لبناء جسر ثقة جديد بيننا حتى تشعر قاعدتنا بأن هناك من يحمي ظهرها وأن لديها مرجعية تلجأ إليها وحتى تعود الكتائب الى دورها السياسي الرائد».

أما المصادر المقربة من رئيس الحزب، فلا توافق على كلام نديم، مؤكدة أن «هاجس الكتائب اليومي هو السعي لاسترداد كل كتائبي ولو خرج منذ 40 عاماً، على أن يكون مقتنعاً بخط الحزب السياسي». وترى أن سامي الجميل نجح في إعادة الكتائب الى صلب الحياة السياسية، لكن خارج التسوية السائدة اليوم: «الكتائب وحدها معارضة ونحقق نتائج ممتازة. ربحنا 3 طعون ضد السلطة، وبات بيت الكتائب محطة ملزمة للكل على اعتبار أنه «قلب المعارضة»».

نديم الجميل لـ«الأخبار»: مشروعي لملمة كل الكتائبيين والحردانين... ولو حاول البعض وضع العصي في طريقي (مروان طحطح)

المشهد السياسي

محاصصة المجلس الدستوري لم تكتمل في الحكومة

ما أعلنه الرئيس سعد الحريري في المجلس النيابي كرره أمس في مجلس الوزراء: موقف الحكومة اللبنانية واضح، نحن ضد صفقة القرن وهناك إجماع في لبنان على رفضه، عبرت عنه كل المكونات والمؤسسات في لبنان. كذلك أشار الحريري إلى أن «سقف موقف لبنان هو قرارات جامعة الدول العربية وقرارات قمة بيروت، ودستورنا واضح بمنع التوطين وفي التأكيد على حق العودة».

وأمس أيضاً خطا الحريري أولى خطواته نحو تنفيذ مطلب قديم يحرص رئيس مجلس النواب نبيه بري على التذكير به في كل جلسة نيابية، أي إصدار المراسيم التطبيقية لـ 43 قانوناً أقرها مجلس النواب ولم تنفذ، علماً بأن الحريري كان قد وعد رئيس لجنة تطبيق القوانين النائب ياسين جابر، عندما حضر جلسة لجنة المال والموازنة، بالبدء بإجراء خطوات عملية بهذا الشأن. وبالفعل، طلب أمس من جميع الوزراء إنهاء إعداد جميع المراسيم التطبيقية للقوانين الصادرة سابقاً، مشدداً على أنه سيتابع هذا الموضوع أسبوعياً مع الوزراء المعنيين لإنهاء إنجازها بالسرعة الممكنة. كذلك لفت إلى أن هناك اقتراحات قوانين من قبل مجلس النواب سوف يعكف مجلس الوزراء على دراستها، إضافة إلى دراسة الأسئلة المقدمة من النواب للحكومة في مختلف المواضيع، والتي ينبغي الإجابة عنها.

وكرر الحريري قوله إن الحكومة ستعقد جلسات تخصص لمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر «سيدر» وخطة «ماكنزي» الاقتصادية.

وبخلاف ما كان متوقعاً، لم يستكمل مجلس الوزراء ما بدأه مجلس النواب لناحية تعيين خمسة أعضاء في المجلس الدستوري. حيث أشار وزير الصناعة وائل أبو فاعور، الذي تلا مقررات الجلسة، الى أن «هذا الأمر لم يكن مطروحاً على جدول الأعمال ولم يكن من البنود التي جرى نقاشها، وبالتالي اعتدنا أن تأتي تعيينات كهذه مسبقاً إلى جدول الأعمال، لا أن تأتي بشكل فجائي».

وقد تبين أن هذا الأمر لا يزال ينقصه الاتفاق النهائي على الحصص، وإن أكد أبو فاعور أن ما جرى في المجلس النيابي، في ما خص المجلس الدستوري، سهّل على الحكومة اللبنانية إمكان إقرار التعيينات المتعلقة به، لأنه كان هناك أمس «نوع من تسوية بين الكتل». وقال، رداً على سؤال، «يمكن أن نسميها تسوية، ويمكن استعمال تعبير غير لطيف بأنها محاصصة، لكن نعم، تم الاتفاق بين الكتل على مجموعة أسماء تستوفي مطالب الكتل النيابية».

إلى ذلك، استكمل المجلس جدول الأعمال الذي كان قد وزع في الجلسة الماضية، فأقر عدداً من الاتفاقيات الدولية، إضافة إلى هبات وقروض تتعلق بمياه الشفة في بيروت ومشاريع الطرقات في لبنان.

كذلك، وافق مجلس الوزراء على طلب وزارة التربية والتعليم العالي تمكين التلامذة الذين تابعوا دراستهم في سوريا أو أي دولة أخرى، والتلامذة السوريين وسواهم من سائر الجنسيات، من التقدم إلى الامتحانات الرسمية لعام 2019، للشهادات التي تصدرها المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، وإن كان متعذراً عليهم تأمين المستندات المطلوبة أساساً لقبول ترشحهم لهذه الامتحانات.

وأنهى المجلس مناقشة قانون الجمارك الجديد، حيث تم الاتفاق على إقراره بعد مراجعته من قبل وزير المال خلال فترة شهر من تاريخه. كما أقر مشروع قانون المعاملات الإلكترونية، وكذلك تم اتخاذ القرار بإلغاء المؤسسة العامة لضمان الاستثمارات، لعدم وجود الموظفين لديها ولثبات عدم جدوى المؤسسة على مدى السنوات الماضية.

وبتأخير استمر عشرين عاماً، أقرت الحكومة مرسوماً تنظيمياً يتعلق بآلية تطبيق أحكام المادة 73 من القانون 220 تاريخ 2000/5/29، وهو القانون المعروف بقانون حقوق المعوّقين. وينص هذا الإقرار على تخصيص نسبة 3 في المئة من وظائف القطاع العام لأصحاب الاحتياجات الخاصة.

(الأخبار)

قضية | إعداد عمر نشابة

المحكمة الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وآخرين [3]
محاكمة الأطرش في الزفّة

كل ما قامت به المحكمة الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وآخرين خلال عشر سنوات خلت يُصبح باطلاً إذا اعترض أيّ من المدانين علناً على الحكم بعد صدوره، وتعاد المحاكمة من نقطة الصفر حضورياً. هكذا يتيح نظام المحكمة هدر مليار دولار، ومنها نحو 500 مليون دولار من أموال اللبنانيين سددت بسبب إصرار واضعي نظام المحكمة على السير بالمحاكمات الغيابية وبسبب تساهل جميع القوى السياسية مع تحويل الأموال الى المحكمة الدولية سنوياً منذ عشر سنوات حتى اليوم، ووضع بند تمويل هذا الهدر الفاضح في مشروع الموازنة الحالي

فرنسوا رو (مروان طحطح)

عمر نشابة

خلصت غرفة البداية في المحكمة الخاصة بلبنان إلى أنه «تعذّر على» المتّهمين تعيين محامين بسبب عدم تمكن المحكمة من الاتصال بهم. فقرّرت المحكمة تكليف رئيس مكتب الدفاع المحامي فرنسوا رو انتداب محامين للدفاع عن حقوق المتّهمين ومصالحهم. لكن لا بدّ من الإشارة إلى أنه «في حال الحكم بالإدانة غيابياً، يحقّ للمتهم الذي لم يعيّن محامي دفاع من اختياره أن يطلب إعادة محاكمته حضورياً أمام المحكمة الخاصة، ما لم يقبل بالحكم الصادر بحقه».

إن ورود ذلك في النظام الأساسي للمحكمة الخاصة بلبنان يشير إلى المعضلة الأبرز التي يواجهها المحامون، حيث تتعذّر معرفتهم بموقف المتهمين من الاستراتيجية التي اختاروا انتهاجها في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.

إن منح نظام المحكمة الدولية المدان غيابياً الحق في إعادة المحاكمة في النظام الأساسي للمحكمة يدلّ إلى عدم اكتمال الشروط العادلة في المحاكمات الغيابية. حيث إن أحد أهم تلك الشروط هو موافقة المتّهم قيد المحاكمة على المنهجيّة التي اختار اعتمادها الأشخاص الذين كُلّفوا الدفاع عنه.

لا معرفة مسبقة لأيٍّ من المحامين الذين كُلفوا الدفاع عن المتهمين الخمسة بهم. ولا معرفة مسبقة بالمتهمين لأيٍّ من المحامين المساعدين أو أعضاء فرق الدفاع. ولا وجود لأيّ قناة اتّصال مباشرة أو غير مباشرة بين المتهمين والمحامين. ولم يسعَ أيٌّ من الطرفين إلى ذلك أصلاً. فالمحامون لا يسعون إلى التواصل مع المتّهمين بسبب التزامهم بالضوابط القانونية للمحاكمات الغيابية، أمّا المتهمون فيلتزمون، على ما يبدو، بالموقف الذي عبّر عنه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بوضوح لجهة عدم التعاون مع المحكمة الخاصة بلبنان على أساس أنها جزء من الآليات المستخدمة دولياً للاعتداء على حزب الله.

لكن إضافة إلى الجانب المبدئي الحقوقي في قضية تعيين محامين عن أشخاص متهمين من دون معرفتهم أو موافقتهم على ذلك، لا بدّ من التطرّق إلى أربع عقبات عملية أساسية تعترض الدفاع في هذا الإطار.

أولاً، إن عدم تعرّف المحامين إلى الأشخاص الذين كُلفوا الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم يحرمهم من معرفة هويتهم وشخصيتهم ومواقفهم بشأن مختلف الأمور المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالتحقيق وبضحايا الجريمة وبظروف وقوعها. فلا يمكن للمحامي مثلاً أن يسأل المتهم عن صحة الادعاءات الواردة في قرار الاتهام لناحية المكان والزمان والأفعال المذكورة. ولا يمكنه أن يستوضح أسباب بعض التصرفات المزعومة ولا أن يستطلع ما كان يدور في ذهن المتهم وما كانت مواقفه من فلان أو من حادثة محدّدة أو شخص معيّن أو فئة من الناس. ولا يمكن أن يتعرّف المحامي إلى شخصية المتهم ولا أن يعلم توجهاته السياسية والثقافية والاجتماعية والوجدانية إلخ...

ثانياً، إن عدم تواصل المتهمين بالمدافعين عنهم يحرمهم من تحديد طبيعة العلاقة التي يحتمل وجودها بين المتهمين أنفسهم وبين كل منهم وضحايا الجريمة التي اتّهموا باقترافها. ولا بدّ من الإشارة إلى أن اتهام الأشخاص الذين يحاكمون غيابياً بالضلوع في «مؤامرة هدفها ارتكاب عمل إرهابي» (بحق ثلاثة من أصل أربعة متهمين) يستدعي التعرف بدقة إلى طبيعة العلاقة المزعومة التي تربط المتهمين ببعضهم، وهو أمر شبه مستحيل في ظلّ غياب الأشخاص المتّهمين. أما عن عضوية المتّهمين في حزب الله فلا يمكن حسمها إلا بعد تقديم فريق الادّعاء القرائن التي تثبتها وهو ما لم يحصل.

ثالثاً، قد يستدعي المدعي العام الدولي عدداً من الشهود الذين يتناولون أفعال المتهمين المزعومة ومكانها وزمانها وأسبابها. وبينما يمكن للمحامين أثناء المحاكمات الحضورية الاستعانة بأقوال المتهم وما قد يقدّمه من إثبات يؤكد صحتها، للتشكيك في أقوال شهود الادعاء، يُحرم المحامون في المحكمة الخاصة بلبنان من ذلك بسبب غيابية المحاكمات.

رابعاً، إن المحامين الخمسة ومساعديهم وجميع أعضاء فرق الدفاع لا ينتمون إلى البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية للمتهمين. حيث إن معظم هؤلاء من جنسيات أجنبية: كندا وفرنسا وبريطانيا وسويسرا والولايات المتحدة وألمانيا... ولا يعرفون الكثير عن لبنان وعن المنطقة ولا يتقنون اللغة العربية. أمّا العرب (تونس ومصر) واللبنانيون فلا تربط أياً منهم علاقة بالبيئة السياسية والاجتماعية التي يزعم المدّعي العام أن المتهمين الخمسة ينتمون إليها.

حجج أمنية غامضة

إن المعلومات التي يُتاح للمحامي المدافع عن المتهم حضورياً جمعها تتفوّق على المعلومات المتاحة لمحامي الدفاع غيابياً من حيث الكمية والنوعية. ففي المحاكمات الحضورية يسدد المتهم كلفة الدفاع ويحدّد ميزانية الخبراء التقنيين ويغطي نفقات الانتقال وجمع المستندات والوثائق، وكل ما يمكن أن يساهم في تثبيت براءته. أما في المحكمة الخاصة بلبنان فيحدد سقف نفقات صندوق المعونة القضائية ويخضع كل خبير ومساعد قضائي ومستشار دفاع لموافقة مكتب الدفاع الذي يخضع بدوره لرئاسة المحكمة. كما يخضع تكليف الدفاع أيّ خبير أو مساعد لتدقيق في «الخلفية الأمنية» يجريه مكتب الأمن التابع لقلم المحكمة. للوهلة الأولى يبدو ذلك الشرط معقولاً في أول محكمة دولية تنظر في قضايا الإرهاب، لكن المشكلة تكمن في الآتي:

أولاً، لا توجد منهجية للتدقيق في «الخلفية الأمنية» يمكن أن يطلع على تفاصيلها المحامون والقيمون على مكتب الدفاع، حيث إنه في كل مرّة جاء فيها تصنيف خبير للدفاع سلبياً لم يزوّد المحامي الذي طلب التعاقد معه بأي معلومات أو تفاصيل تبرّر نتيجة ذلك التصنيف.

ثانياً، قرّر الأمين العام للأمم المتحدة تعيين أحد المدّعين العامين في المحكمة الخاصة بلبنان داريل مونديس، رئيساً للقلم (وهو منصب بمثابة مدير المحكمة المسؤول عن المحاضر والأمن والأمور الإجرائية) خلَفاً لهيرمان فون هابيل الذي استقال وانتقل للعمل في المحكمة الجنائية الدولية. يطرح ذلك شكوكاً جدية بشأن الفصل بين مصالح أحد الأطراف (الادّعاء) وحيادية الخدمات الإدارية والأمنية لقلم المحكمة.

ثالثاً، إن التدقيق في «الخلفية الأمنية» لأشخاص مقيمين في لبنان يقتضي جمع معلومات عنهم من الأجهزة الأمنية والاستخبارية المحلية. لكن بينما يرفض فريق أساسي في لبنان ينتمي إليه عدد لا يُستهان به من المسؤولين في الدولة وفي أجهزتها الأمنية والاستخبارية، التعاون مع المحكمة الخاصة بلبنان، فإن عملية التدقيق في «الخلفية الأمنية» تكون ناقصة لا بل إنها تخضع لاعتبارات سياسية ولا تقتصر على الشروط الأمنية البحتة كما يفترض.

قضية

قضية ايلا طنوس الى الحكم: هل تنتهي «حصانة» الأخطاء الطبية؟

انتهت، امس، اخر مرافعة قضائية في قضية الطفلة ايلا طنوس (5 سنوات) امام القاضي المنفرد الجزائي في بيروت باسم تقي الدين. هي خاتمة اربع سنوات من القضية المفتوحة امام القضاء، والتي سيصدر حكمها النهائي في تشرين الاول المقبل. قضية طنوس هي المعيار الذي ستبنى على اساسه قضايا «الخطأ الطبي». فإما ان تنصف من يشبهونها بانتزاع حقّهم في المحاسبة، وإما الاستمرار في نهج يحمي الطبيب من شبهة الخطأ، ولو كان ثابتاً

راجانا حميّة

قبل أيام، أكملت إيلا طنوس عامها الخامس. أطفأت الصغيرة خمس شمعات، أربع منها رافقت قضيتها بتحركوا. ولا نعتقد، ايضاً وأيضاً، أن المعترضين المهتمين من المجتمع المدني سيكررون التجربة الماضية في عدم انتظامهم وضياعهم في تقديم البدائل العشوائية على طريقة عمل الادارات الرسمية.

المطلوب، الآن، فتح التحقيقات وتحديد المسؤوليات والمضي في عملية محاسبة جدية حول كل ما حصل... والضغط على السلطة للقيام بواجباتها، وتحديد استراتيجيات ومبادئ يفترض ترجمتها في قوانين وخطط متكاملة ومستدامة. فلن يكون مقبولاً، بعد هذه الأزمات والخسائر والكوارث، ألا يكون بين المطروح للحل تطبيق المبدأ الاستراتيجي الأول بالتخفيف من النفايات عبر فرض ضرائب على المصنعين والتجار من اكياس النايلون الى اغلفة السلع على أنواعها. ولن يكون مقبولا من وزارة البيئة، بعد ربع قرن، ألا تكون قد درست أنواع النفايات في لبنان وصنفّتها وعرفت كل تفاصيلها ودورة حياتها من المنبع الى المصب ومن «الصرة الى الحفرة»... وأعدت العدة الفنية والقانونية للتخفيف منها، بعد درس البدائل الاكثر أمناً.

وفيما لا يزال البعض في وزارة البيئة يعتقد بأن المشكلة عند البلديات والشعب، وهم يعدون العدة لارسال «الجيش البيئي» غدا صباحا لإقناع الناس بالفرز... فإن ذلك يذكّر بقصة ذاك الديكتاتور الذي سأل زوجته وهو على فراش الموت، بعدما أخبرته أن الشعب أتى لوداعه: «لوين رايح الشعب؟»!

29 تشرين الأول المقبل. وهو حكم لا يحتمل أكثر من خاتمتين: إما أن ينصف إيلا أو لا.

الصغيرة التي حضرت الجلسة بقدمين اصطناعيتين وبلا كفّين تواجه 3 مستشفيات و3 أطباء كانوا سبباً في وصولها إلى هنا. في جلسة المرافعة الأخيرة، قدّمت الجهتان، المدعية والمدعى عليهم، سرداً مفصلاً للقضية، كل من وجهة نظره. محامياً الدفاع عن مستشفيي الجامعة الأميركية في بيروت واوتيل ديو دو فرانس اكتفيا بتقديم مراجعة خطية للقاضي، فيما استرسل محامي مستشفى المعونات والطبيب ع. م. صخر الهاشم في إعادة سرد القضية بما يعفي موكليه من المسؤولية «التي حمّلوا إياها». وهو استند إلى تقارير طبية تنفي العلاقة السببية بين «الفعل المنسوب» إلى الطبيب ع. م وبين النتيجة التي أدّت إلى بتر أطراف الطفلة. واستعرض جملة نقاط أساسية، منها ما يتعلّق بجرثومة قاتلة استقرت في دمها، وأدت إلى إصابتها بصدمة إنتان (septic)، وهي صدمة تفتك بجسم الإنسان إن لم تكن لديه مناعة كافية، مستعيناً بحالة الطفل مارفن حبيقة الذي عانى من الحالة نفسها وتوفي بعد 24 ساعة. شدّد الهاشم على أن ما حدث للطفلة ليس نتيجة تأخر في إعطائها العلاج اللازم، والطبيب لم يرتكب أي خطأ طبي، في مستشفى المعونات، قبل أن تنتقل إلى مستشفى أوتيل ديو ومنها إلى الجامعة الأميركية.

مرافعة محامي الجهة المدعية، نادر الشافعي، استندت إلى ملف طبي أرشفه والد الطفلة حسان طنوس لحظة بلحظة. عرض الشافعي رحلة إيلا التي بدأت في المعونات، حيث مكثت 7 أيام خرجت بعدها إلى أوتيل ديو حاملة معها صدمة من المراجعة العلنية، ما فعله موكله خلال رحلة علاج الطفلة التي بدأت في مستشفى المعونات، قبل أن تنتقل إلى مستشفى أوتيل ديو ومنها إلى الجامعة الأميركية.

إذ أن المشاكل بدأت تظهر في اليوم الخامس (...) وبطبيعة الحال اتبع الطبيب بروتوكولاً عالمياً لمتابعة العلاج». في السرد، تطرق الهاشم إلى الشق «الإنساني» و«رسالة» الطبيب اللذين دفعاه إلى «الإتصال 11 مرة بالمستشفى في يوم عطلته لمتابعة حالة الطفلة». واستعرض الهاشم، في 58 صفحة وفي نصف ساعة الإنتان الشديدة التي تؤدي في حال التأخر في علاجها إلى الوفاة «إذ أن كل ساعة تأخير عن تقديم العلاج تؤدي إلى زيادة احتمالات حدوث الوفاة بنسبة 7,6%». وبحسب التقارير الطبية، فقد تأخر الطبيب ع. م ومستشفى المعونات، بسبب تأخر التشخيص، في تقديم «الجرعة الأولى من المضادات الحيوية المطلوبة 12 ساعة (...) وهو السبب الرئيسي الذي أدى الى تطور الحالة إلى انتان جرثومي شديد وصدمة شديدة واضطراب التخثر المنتشر داخل الأوعية»، وفق تقرير الطبيب أمين القرّي، المكلف بإعداد تقرير عن حالة الطفلة.

من المعونات إلى أوتيل ديو حيث مكثت إيلا ما لا يقل عن نصف ساعة لعدم وجود أسرّة. هناك، لم يقم طبيب الأطفال ك. أ بفحص الطفلة، بحسب ما تنص عليه الواجبات الطبية، «لمعرفة ما اذا كان وضعها يسمح بنقلها إلى مكان آخر»، بحسب تقرير نفيب الأطباء، في حينه، شرف أبو شرف، وهو طبيب أطفال أيضاً. من أوتيل ديو إلى الجامعة الأميركية، انتهت معركة إيلا بين أطرافها الأربعة، بسبب استخدام الطبيبة ر. ش المفرط للعلاج ما أدى إلى «سد شرايين الأطراف». أضف إلى ذلك، «تأخر المستشفى في تشخيص حالة الطفلة سبعة أيام بسبب إرسال فحص نوع الإلتهابات في الدم إلى الخارج بدلاً من إجرائه في مستشفى آخر هنا، وهو ما أدى إلى الخطأ في العلاج». الشافعي طالب القاضي تقي الدين بأن يكون «منصفاً» تجاه طفلة تعيش مبتورة بسبب أخطاء «أطباء مجرمين». وطلب تشديد العقوبة وإعادة النظر بالمادة 565 من قانون العقوبات التي أدين بها المدعى عليهم في القرار الظني، والتي تنص على العقوبة بالحبس لمدة سنة!

محامي الادعاء طلب إعادة النظر بالمادة 565 التي تنص على العقوبة بالحبس لمدة سنة

تقرير

الحشيشة أولى... و التبغ «أكثر المواد المخدّرة» استخداماً

92% من المواد المخدّرة غير القانونية التي يستخدمها الشباب هي من نوع الحشيشة، وفق ما أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية التي أعدّها مركز «سكون»، بالتعاون مع جمعية العناية الصحية (SIDIC)، حول استخدام المواد المخدّرة بين الشباب في لبنان. النتائج بيّنت أنّ نحو 70% من متعاطي الحشيشة من الذكور في مقابل 28% من الاناث.

الإعلان عن النتائج جاء في ندوة نظّمها المركز، أول من أمس، بعنوان «لبنان والمخدّرات: هل على الدولة الاستمرار في معاقبة مستخدمي المخدّرات»، تزامنا مع اليوم العالمي لدعم مستخدمي المخدرات وعدم تجريمهم. وتمحور النقاش حول ضرورة وضع سياسات مخدرات «أكثر إنسانية وتستند إلى مبادئ الصحة العامة وحقوق الإنسان».

مدير البرنامج الوطني للصحة النفسية في وزارة الصحة الدكتور ربيع الشمّاعي لفت الى أن عبء الكحول والسجائر على الصحة أكبر بكثير من عبء المواد المخدرة غير القانونية، لافتا الى أن الاستراتيجية المشتركة بين الوزارات لاستخدام المواد المخدرة في لبنان 2016 - 2021 تضمّنت في أهدافها «إنهاء تجريم استخدام المخدّرات».

> 25% من الشبان استخدموا مواد مخدّرة غير قانونية مرة واحدة على الاقل

وبيّنت الدراسة أنّ المواد المخدّرة الأكثر استخداما في لبنان هي التبغ ومشتقاته بالدرجة الأولى بنسبة 65,22%، تليها الكحول (54,15%) فالحشيشة (23%) ثم الأفيون. ومن بين المواد المخدّرة غير القانونية، احتلّت الحشيشة المرتبة الأولى في نسبة الاستخدام، تلاها الكوكايين وثم السيلفيا.

شملت الدراسة 3274 شابة وشابا تراوحت أعمارهم بين 18 و35 عاما من مختلف المناطق، خصوصاً من بيروت وكسروان وصيدا وصور. وقال 25% من هؤلاء إنهم استخدموا مواد مخدّرة غير قانونية، مرة على الأقل.

اللافت أن عدداً كبيراً من مستخدمي المخدّرات قالوا إن الحصول على مواد مخدرة غير قانونية «أمر سهل»، فيما صرّح 68% منهم بأنهم يعرفون شخصا تم توقيفه بتهمة استخدام مخدّرات.

الدراسة كشفت أن غالبية المواد المخدّرة تستخدم بنسبة أكبر من الذكور (85% من مستخدمي السيلفيا وأكثر من 70% من مستخدمي الكوكايين). وفي حالة استخدام الكحول، تقاربت نسبة الذكور والإناث (51,23% و48,06% على التوالي).

(الأخبار)

متابعة

إضراب «اللبنانية» يعلّق اليوم: من يضمن تنفيذ وعود «التربية»؟

فاتن الحاج

رغم إقرار لجنة المال والموازنة معظم المواد المتعلقة بالجامعة اللبنانية في الموازنة العامة، فإن الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين تراهن على تنفيذ الاتفاق - التسوية بشأن مطالبها. وفيما تنتظر الهيئة أن يعلن وزير التربية أكرم شهيب تبنّيه للبنود السبعة وإعلانها مفصلة، في مؤتمره الصحافي اليوم، وعدم الاكتفاء بالعموميات، ستلتزم في المقابل بتعليق الإضراب كما أوصتها الجمعيات العمومية، لكنها ستحتفظ بالحق في العودة إلى التحرك لدى المس بأي من البنود في أول جلسة للهيئة العامة للمجلس النيابي التي ستناقش مشروع الموازنة. ويشارك في المؤتمر الصحافي وزير التربية ورئيس الرابطة يوسف ضاهر، فيما يغيب عنه وزير المال علي حسن خليل ورئيس الجامعة فؤاد أيوب الموجود خارج البلاد.

> تكثيف البرامج الدراسية وغياب فترة استراحة كافية للاستعداد للامتحانات

بعض الأساتذة لم يخفوا توجّسهم من تنصل السلطة السياسية من وعودها، خصوصاً أنّه لم يجرِ أي تعديل على مواد الموازنة العامة بما يتناسب مع روحية الاتفاق ومطالب الأساتذة، وآخرها إقرار لجنة المال أمس موازنة مخفّضة للجامعة ولمساهمة الدولة في صندوق التعاضد، وإقرارها الأسبوع الماضي الخفض التدريجي على منح التعليم وصولاً إلى سقف تعاونية موظفي الدولة. وعدم استثناء الجامعة من المادة المتعلقة بوقف التوظيف. كما أن تضمين الاتفاق - التسوية تشكيل لجنة مشتركة من الجامعة ووزارة المال للتدقيق في الحسابات المالية والوقوف على احتياجاتها اعتبره البعض مسّاً بالاستقلالية المالية للجامعة.

«الاتفاق أُجهض عملياً قبل البدء بتنفيذه»، بحسب الأساتذة في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية سابين الكك، «لأنه أفرغ من مضمونه». ولفتت إلى أنّه في حال كانت النوايا صافية، يمكن خلال جلسات الهيئة العامة إدخال التعديلات اللازمة لاستكمال باقي البنود عبر مراسيم تصدر لاحقاً في مجلس الوزراء. الكك وجهت اللوم الى الهيئة التنفيذية للرابطة، الجهة الرسمية المكلفة بالمفاوضات، مطالبة إياها بـ«إزالة كل الملابسات والهواجس كي لا يكون المؤتمر الصحافي المرتقب مجرد إعلان لما يمكن تسميته بالاتفاق. المخرج، من دون أي حلول جدية».

باسل صالح، الأستاذ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الفرع الخامس، طالب بالعودة إلى الهيئة العامة للأساتذة لفك الإضراب، باعتبار أن العنوان الأبرز للتحرك كان عدم المس بالموازنة، فيما أقرت لجنة المال أمس موازنة مخفضة للجامعة بما يتناقض مع الاتفاق. واستغرب «كيف يعلن المسؤولون فك الإضراب قبل أن نعقد جمعياتنا العمومية، لما لذلك من ضرب للأسس النقابية. وإذا كان ما حصلنا عليه اليوم هو نفسه منذ ثلاثة أسابيع لماذا لم نفك الإضراب قبل ذلك؟». واعتبر «أننا خذلنا الطلاب الذين رفعوا سقفاً أعلى للمطالب واليوم نضيّق عليهم في التدريس والامتحانات».

إلى ذلك، وما إن بدأ الحديث عن تعليق الإضراب، حتى وضعت الأقسام ومجالس الفروع والوحدات روزنامة استكمال العام الدراسي والامتحانات. وتبين أن البعض، خصوصاً في كلية العلوم، عمل على ضغط المواعيد واستغلال أيام السبت ما سيسبب إرهاقاً للطلاب، فيما لم تحدد فترة استراحة كافية بين انتهاء التدريس وبداية الامتحانات.

وكان الأساتذة والطلاب فوجئوا بالبرامج المكثفة التي لم تراعِ، كما قالت مصادر الأساتذة، مصالح الطلاب وحاجاتهم، لكونها تحملهم أعباء إضافية في الدرس ولا تأخذ في الاعتبار ما حلّ بهم خلال مدة الإضراب. وطالب المعترضون بتعديل البرامج وإعطاء الوقت الكافي لشرح ما تبقّى من محاضرات حتى لو تطلّب الأمر تأجيل استكمال العام الدراسي إلى أيلول المقبل.

الأساتذة لم يخفوا خشيتهم من تنصل السلطة من وعودها (هيثم الموسوي)

على الحافة

انتظار امتلاء المطامر ليس بريئاً

حبيب معلوف

«بشّر» وزير البيئة فادي جريصاتي اللبنانيين، في بيان أمس، بأن القدرة الاستيعابية لمطمر برج حمود - الجديدة ستنتهي في آب المقبل، وليس في تموز! فيما أكّد اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية أن القدرة الاستيعابية لمطمر كوستابرافا ستنتهي بعد سنة ونصف سنة (وليس عام 2022 كما أبلغ مجلس الانماء والاعمار مجلس الوزراء!). اما الروائح التي ستزداد مع ارتفاع درجات الحرارة، كما هو معتاد صيفاً، فقد جرت الاستعانة بـ«ساحر» دولي للتخلص منها، و«تعطير» كل المواقع التي تشكّل مصدراً للروائح، من مطامر على الشاطئ ومصبات مياه الصرف الى معامل تخمير النفايات... حيث يُجمع و«يُعالج» ويُطمر أكثر من 3000 طن يومياً من النفايات (أكثر من نصف نفايات لبنان الصلبة) بالاضافة الى كل نفايات الصرف السائلة.

عليه، يمكن اللبنانيين والسياح والمصطافين أن «يطمئنوا» هذا الصيف لأن الوضع «ممسوك» (!)... ولكن، ليس تماماً. ففي المعلومات أن بلديتي برج حمود والجديدة أبلغتا من يعنيهم الأمر، في الساعات الـ24 الماضية، بأنهما لن تنتظرا حتى اللحظات الأخيرة لانتهاء القدرة الاستيعابية للمطمر، وأنهما ستقطعان الطريق اليه قبل ذلك لحجز ما تبقّى من مساحات لنفاياتهما، طالما أن لا قرار حكومياً حول خطة جديدة او بديلة. ولا نعرف ما اذا كان وزير البيئة قد تبلّغ هذه الرسالة بعد.

الاستعانة بـ«خبير دولي» وبدراسته الشكلية، ومواده غير المعروف أثرها لتخفيف الروائح بدل معالجة طرق تولّدها من المصدر، وانتظار انتهاء القدرة الاستيعابية للمطامر حتى اللحظات الاخيرة، قبل التحرك لايجاد حلول وبدائل طارئة كما في كل مرة... ليس أمراً بريئاً.

المتابعون يدركون جيداً أن الحل المطروح من مجلس الانماء والاعمار، اي توسيع مطمر برج حمود - والجديدة وردم البحر ونقل مرفأ الصيادين ونقل أنابيب النفط... يتطلب ما لا يقل عن سنة ونصف سنة، وان إنشاء أول خلية طمر يتطلب ما لا يقل عن اربعة اشهر. هذا في حال افترضنا وجود توافق سياسي تام! المتابعون يعرفون، أيضاً، أن القدرة الاستيعابية للمطمر انتهت فعلاً، وان ما يحصل الآن هو عمليات حدل وكبس و«دحوشة» النفايات في ما تبقّى من فراغات قليلة. وان لا حل في الافق - في انتظار اعادة ردم البحر والتوسيع - الا انشاء «باركينغ»، كما في المرات السابقة. وهي العملية المعهودة التي تعني كلفة اضافية ورائحة اضافية!

فخلط الطوارئ، كما بات معلوماً، تؤمن أرباحاً ضخمة، إضافية وفورية، للمخطّطين والمتعهدين، لا يمكن تأمينها في الحالات النظامية، كما هي الحال في فوضى ملف المقالع والكسارات. ولهذا تأخرت الاستراتيجيات طويلاً، بعد ربع قرن على إنشاء وزارة البيئة. فالمدير العام الدائم للوزارة لم يهتم يوماً إلا باقتراحات تزيد من صلاحيات المديرية العامة، فكانت النتيجة هذا الضعف البنيوي - والمقصود ربما - في دور الوزارة، والنتائج الكارثية في ادارة ملفاتها الحيوية والحياتية.

لا نظن أن التمديد لخطط الطوارئ وتضييع أكثر من ثلاث سنوات (بعد أزمة 2015 ووضع خطة طوارئ عام 2016) وعدم إيجاد البديل المستدام وعقد صفقات جديدة، ستمر كلها هذه المرة من دون تحرك اعتراضي أوسع مما شهدناه اثر ازمة 2015! ولا نظن أن المعترضين سينتظرون لكي تفوح رائحة النفايات مع رائحة الصفقات قبل أن يتحركوا. ولا نعتقد، ايضاً وأيضاً، أن المعترضين المهتمين من المجتمع المدني سيكررون التجربة الماضية في عدم انتظامهم وضياعهم في تقديم البدائل العشوائية على طريقة عمل الادارات الرسمية.

المطلوب، الآن، فتح التحقيقات وتحديد المسؤوليات والمضي في عملية محاسبة جدية حول كل ما حصل... والضغط على السلطة للقيام بواجباتها، وتحديد استراتيجيات ومبادئ يفترض ترجمتها في قوانين وخطط متكاملة ومستدامة. فلن يكون مقبولاً، بعد هذه الأزمات والخسائر والكوارث، ألا يكون بين المطروح للحل تطبيق المبدأ الاستراتيجي الأول بالتخفيف من النفايات عبر فرض ضرائب على المصنعين والتجار من اكياس النايلون الى اغلفة السلع على أنواعها. ولن يكون مقبولا من وزارة البيئة، بعد ربع قرن، ألا تكون قد درست أنواع النفايات في لبنان وصنفّتها وعرفت كل تفاصيلها ودورة حياتها من المنبع الى المصب ومن «الصرة الى الحفرة»... وأعدت العدة الفنية والقانونية للتخفيف منها، بعد درس البدائل الاكثر أمناً.

وفيما لا يزال البعض في وزارة البيئة يعتقد بأن المشكلة عند البلديات والشعب، وهم يعدون العدة لارسال «الجيش البيئي» غدا صباحا لإقناع الناس بالفرز... فإن ذلك يذكّر بقصة ذاك الديكتاتور الذي سأل زوجته وهو على فراش الموت، بعدما أخبرته أن الشعب أتى لوداعه: «لوين رايح الشعب؟»!

بيئة

«الإنماء والإعمار» نشر دراسات سد بسري... ناقصة!

آمال خليل

لم يكن إفراج مجلس الإنماء والإعمار عن دراساته التي أقر بموجبها مشروع سد بسري، على قدر تمنيات الناشطين المعترضين على المشروع. علماً بأنه كان استجابة لتوصيات لجنة الأشغال النيابية التي نظمت، في الرابع من نيسان الفائت، مناظرة بين أصحاب المشروع (المجلس والبنك الدولي) والجمعيات والناشطين. وتضمنت التوصيات «تزويد الرأي العام بالدراسات الجيولوجية والمالية تمهيداً لحسم مسألة الخطر الجيولوجي والزلزالي والإنزلاقات».

فعلياً، كشف المجلس على موقعه الإلكتروني، منتصف الشهر الجاري (بعد 70 يوماً على المناظرة)، عن 36 تقريراً وُضعت بين 2011 و2016، فضلاً عن تقرير حول آثار المسح الزلزالي للخزان (Reservoir-Triggered Seismicity)، مؤرّخ في أيار 2019، أي بعد أشهر على بدء الأشغال التحضيرية للمشروع. فيما أكّد عضو الحملة الوطنية للحفاظ على المرج الباحث الجيولوجي طوني النمر وجود 56 تقريراً آخر «عمد المجلس إلى إخفائها».

الحملة عقدت أمس مؤتمراً صحافياً في نقابة الصحافة خصصته للرد على التقارير المنشورة وكشف مضامين ما خفي منها. في حوالي 10 آلاف صفحة، وجد النمر أن هناك تضارب مصالح لجهات تقف خلف معظم التقارير التي يعتدّ بها المجلس، أبرزها الخبير التركي مصطفى إرديك الذي يشغل منصب عضو اللجنة المستقلة لسلامة السد في البنك الدولي، وهو في الوقت نفسه خبير معتمد لدى مجلس الإنماء والإعمار ولدى شركة «نيوريل اوزالتن» التركية المكلّفة من المجلس تنفيذ الأشغال. ولفت أيضاً الى أن شركة «دار الهندسة» التي كلّفها المجلس تنفيذ دراسة الأثر البيئي لزّمت تعهدات من ضمن مشروع السد وجر مياه الأولي إلى بيروت.

> تضارب مصالح لجهات تقف خلف معظم التقارير التي يعتدّ بها المجلس

ومن ضمن ما اعتبرته الحملة «فضائح لا تغتفر»، ما أوردته التقارير عن «تصنيف فالق بسري بانه غير ناشط زلزالياً وفرع من فالق روم». وأبرز النمر تقريراً أعدّته شركة «إي سي أي» الأميركية عام 1994، خلص إلى أن «فالق روم ممتدّ تحت موقع السد وتحت مجرى نهر بسري، ومتصل بفالق بسري»، مشيراً إلى وجود «فالق زلزالي متحرك تحت موقع السد». النمر حصل على التقرير الأميركي من مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت، وليس من مجلس الانماء والاعمار الذي أغفل التقارير التي وضعتها شركات أجنبية لدراسة جدوى السد وآثاره المختلفة، بين 1974 و1998، مكتفياً بالدراسات الحديثة التي نفذتها الادارة الحالية بدءاً من 2011.

منسق الحملة، رولان نصور، صوّب على التناقض بين ما تعهد به المجلس وما يُنفّذ ميدانياً، «مثل الإدعاء بأن مياه السد ستصل إلى المنازل في بيروت وجبل لبنان عبر الجاذبية من دون حاجة إلى مضخات. والحقيقة أن المجلس أقر تنفيذ مضخات على طول مسار المياه من الدامور إلى بعبدا، ما سيضاعف لاحقاً تسعيرة المياه السنوية». ولفت الى أن التقارير التي أفرج عنها «لا تتضمن أي إشارة إلى آلية وكلفة تشغيل محطة الوردانية لتكرير المياه الآتية من السد قبل ضخها إلى بيروت وجبل لبنان». ومن بين التقارير، «يتضح بأن آخر تحليل لنوعيّة المياه التي ستجر الى بيروت يعود الى عام 2011»! وتوقف نصور عند المسح الجيولوجي الجزئي لأحراج المرج وبساتينه. إذ «تشير تقارير المجلس الى وجود 50 نوعاً من النبات فقط. علماً بأن وزارة البيئة صنّفته عام 1998 موقعاً طبيعياً».

وفي ضوء ما شكفته تقارير المجلس المفرج عنها، وما خفي منها، توجّهت الحملة الى الرؤساء الثلاثة «لفتح تحقيق عاجل في أسباب إخفاء الدراسات العلمية والإنتهاكات والإرتكابات والتلاعب في نتائج التقارير العلمية وتحريف الحقائق وتغيير الخلاصات العلمية حول وقوع سد بسري على فالق زلزالي ناشط». وطلبوا من رئيس الحكومة سعد الحريري كونه وصياً على المجلس «اعتباره فاقداً للثقة ولأهلية تنفيذ مشروع بهذه الخطورة».

آخر تحليل لنوعية المياه التي ستجر الى بيروت يعود الى عام 2011! (علي حشيشو)

كوبا اميركا

تمتلك كولومبيا حظوظاً اكبر للفوز (ميغيل سنشينكاريوك ـ أ ف ب)

يلتقي المنتخب الكولومبي فجر يوم غد السبت منتخب تشيلي في ابرز مواجهات الدور ربع النهائي من بطولة كوبا اميركا لكرة القدم. كولومبيا قدمت مستوى جيداً منذ انطلاق البطولة، وتشيلي حاملة اللقب، فازت على اليابان والإكوادور وخسرت من الاوروغواي. المباراة اليوم لا تقبل القسمة على اثنين، وسيتفوق فيها من يلعب بذكاء اكبر (المباراة غداً الساعة 02:00 فجراً)

كولومبيا x تشيلي
«الكافيتيروس» جاهزون للامتحان الأوّل

حسن رمضان

هي المباراة الأقوى بين المواجهات الأربع للدور ربع النهائي من بطولة كوبا أميركا. مواجهة من العيار الثقيل، بين كلّ من تشيلي حامل اللقب في النسختين الماضيتين، وكولومبيا إحدى أبرز المرشحين للفوز بالكوبا. ما يمكن استخلاصه من هذه الموقعة، أن المباراة ستكون بين بطلين لهذه المسابقة المحلية اللاتينية، الأول، هو بطل حقيقي في النسختين السابقتين، والثاني يقدّم أداء البطل في البطولة الحالية التي تُقام في البرازيل. كولومبيا، وبقيادة المدرب المميّز كارلوس كيروش، مدرب المنتخب الإيراني السابق، تقدّم عروضاً مميزة، من بينها انتصار على الأرجنتين التي يقودها ليونيل ميسي بثنائية نظيفة، فوز صعب على المنتخب القطري بهدف وحيد، وفوز أخير في المباراة أمام البارانغواي بهدف وحيد أيضاً. ثلاث مباريات متتالية، حقّق فيها زملاء نجم بايرن ميونيخ وريال مدريد جيمس رودريغيز، ثلاثة انتصارات، أي العلامة الكاملة مجموعة. ما كان لافتاً خلال مشوار «بلاد القهوة»، أن حارس مرمى نابولي الإيطالي دافيد أوسبينا، لم تتلقّ شباكه أيّ هدف طوال 270 دقيقة متواصلة، وهذا ما يُحسب لخط دفاع المنتخب الكولومبي، والذي يتشكّل من ياري مينا مدافع برشلونة السابق وإيفرتون الإنكليزي الحالي، إضافة إلى دافنسون سانشيز مدافع نادي توتنهام الإنكليزي، والذي بدوره اكتسب خبرة كبيرة من خلال مشاركته أساسياً في كثير من المناسبات تحت إشراف المدرب الأرجنتيني ماوريتسيو بوكيتينو. يمتلك المنتخب الكولومبي في خطّ وسطه لاعباً محورياً، هو صلة الوصل بين خطّي الدفاع والهجوم، لاعب «كلوب أميركا» المكسيكي، ماتيوس أوربي. يستفيد كثيراً خط الوسط من خبرة هذا اللاعب الذي لم يحالفه الحظ في أن يكون لاعباً في الدوريات الأوروبية. إلى جانب أوربي، ينشط كلّ من نجم المنتخب جيمس رودريغيز، ولاعب يوفنتوس خوان كوادرادو. الأخير، وجد نفسه لاعباً في خط الوسط تحت إشراف كيروش، الجميع يعلم أهمية مركز جناح يوفنتوس الإيطالي الأصلي، جناح أيمن أو في بعض الأحيان يتحوّل إلى ظهير أيمن مع تغيير الخطّة إلى (5-3-2) في يوفنتوس. في كولومبيا، وتحديداً في هذه النسخة من كوبا أميركا، ولد كوادرادو من جديد، وهذه المرة في مركز لاعب خط الوسط المتقدّم والذي لديه في الوقت عينه أدواراً دفاعية واضحة. وهذا ما يسمّى في عالم كرة القدم بلاعب الـ«بوكس تو بوكس»، أي اللاعب الذي لا «يكل ولا يملّ» من الجري طوال المباراة، والذي يقوم بدورين مختلفين على الصعيدين الدفاعي والهجومي. يقدّم لاعب تشيلسي وفيورنتينا السابق دوراً مهماً في هذا المركز، وهذا ما يحسب للمدرب كيروش، الذي آمن بلاعبه في مركز لم يعتد عليه. وفي الحديث عن كارلوس كيروش، لا بدّ من مدح هذا المدرب، الذي انتقل من قارة إلى قارة مختلفة تماماً في فلسفتها الكروية. كيروش، اعتمد عندما كان المدرب الفني في المنتخب الإيراني على الصلابة البدنية، واللعب التكتيكي في كثير من المناسبات، بعيداً عن الجمالية في الأداء. وهذا ما نقله فعلاً إلى كولومبيا، المنتخب الذي أمتع الجميع في مونديال 2014 وفي مونديال 2018 تحت إشراف المدرب الأرجنتيني بيكرمان. كولومبيا، وتحديداً في النسخة الحالية من كوبا أميركا، تغيّرت كثيراً، وبات المنتخب الجدّي الذي يبحث عن الفوز بأي طريقة ممكنة. وهذا ما شاهده الجميع في المباراة الأولى أمام المنتخب الأرجنتيني، حينما استغل الكولومبيون هفوتين في دفاع «الألبي سيليستي»، وانتصر كيروش على سكالوني بهدفين من دون رد، وبسهولة تامّة. ومن بين الحلول الأخرى التي قدّمها كيروش، هي الحريّة الكاملة لنجم الفريق جيمس رودريغيز، اللاعب الذي افتقد لهذه الحرية في ألمانيا، حيث كان المدرب نيكو كوفاتش يشركه دائماً على الجهة اليمنى. لم ينجح جيمس مع البارين، وهذا ما سيؤدّي به إلى الذهاب نحو فريق آخر، ولعلّ الأوفر حظاً للظفر بجهود صانع الألعاب، هو نادي نابولي الإيطالي، والذي يديره المدرب كارلو أنشيلوتي، المدرب الذي قدّم تحت إشرافه جيمس أفضل أداء في مسيرته مع ريال مدريد. جيمس في كولومبيا، يعتبر محور اللعب، بل إن كولومبيا لا يمكنها أن تعمل بدون جيمس. لا وجود لمركز معيّن ينشط فيه رودريغيز مع «الكافيتيروس»، يتحرك أينما شاء وكيفما شاء، وهذا ما أظهر جيمس بأفضل حالاته في الكوبا الحالية.

تشيلي تعتمد على «درسها القديم» (ميغيل سنشينكاريوك ـ أ ف ب)

> لم تتلقّ شباك كولومبيا أي هدف في الدور الأول

بالنسبة إلى الجهة الأخرى، أي جهة حامل اللقب تشيلي، لا يزال المنتخب يعتمد على «حرسه القديم»، والذي قدّم حتى الآن أداء لا بأس به. إلّا أن ما هو واضح، أن تشيلي لم تعد المنتخب القوي في الكوبا، فهؤلاء اللاعبون افتقدوا الكثير من إمكانياتهم، وعلى رأسهم كل من الكسيس سانشيز لاعب اليونايتد، وارتورو فيدال لاعب برشلونة. إضافة إلى تراجع أداء هدّاف البطولة في النسختين الماضيتين إدواردو فارغاس. على الورق، يبدو أن الكفة ستميل لأبناء العاصمة الكولومبية «بوغوتا»، نظراً إلى فارق المستوى والأداء في البطولة حتّى الآن، أضف إلى ذلك أن للعمر حق على لاعبي تشيلي، والحديث هنا عن ارتورو فيدال الذي سيدخل عامه الـ33، والكسيس سانشيز الذي بدوره أصبح يبلغ من العمر 30 عاماً، الأمر عينه بالنسبة إلى المهاجم فارغاس ولغاري ميديل لاعب الارتكاز. مما لا شك فيه، أن هذا العامل من الممكن أن ينقلب عاملاً إيجابياً في مباريات خروج المغلوب، فمن الممكن أن تلعب «خبرة البطل» دوراً كبيراً خلال أحداث المباراة، ويخرج الكولومبيون عن تركيزهم، تماماً كما فعلوا في مونديال روسيا الأخير أمام منتخب الأسود الثلاثة إنكلترا. لا يمكن التنبؤ بنتيجة اللقاء، إلّا أن ما يمكن قوله، هو أنها ستكون المباراة الأكثر تشويقاً بين المباريات الأربع في ربع نهائي الكوبا.

كأس امم افريقيا

الجزائر تُسقط السنغال وتتأهّل

ضمن المنتخب الجزائري التأهل الى الدور ثمن النهائي لكأس الأمم الإفريقية في كرة القدم، بعد فوزه على السنغال 1-0 سجله يوسف البلايلي في الدقيقة 49 في الجولة الثانية لمنافسات المجموعة الثالثة، في أحد أبرز مواعيد الدور الأول للبطولة المقامة في مصر حتى 19 تموز/يوليو.

وللمباراة الثانية توالياً، قدم منتخب المدرب جمال بلماضي عرضاً هجومياً قوياً وأداءً دفاعياً صلباً احتوى هجوم أفضل منتخب إفريقي في تصنيف الاتحاد الدولي (فيفا)، على رغم أن السنغال استعادت في هذه المباراة خدمات نجمها ساديو مانيه الذي غاب عن المباراة الأولى للإيقاف.

وانفردت الجزائر بصدارة المجموعة بست نقاط، بتحقيقها الفوز الثاني بعد تفوقها في الجولة الأولى على كينيا 2-0، بينما تلقت السنغال الخسارة الأولى بعدما كانت قد فازت على تانزانيا بنتيجة 2-0 أيضاً.

وبعد البداية الإيجابية في المباراة الأولى، لم يجرِ بلماضي أي تغيير على تشكيلته، بينما قام مدرب السنغال أليو سيسيه ببعض التغييرات، فاستعان بشيخو كوياتيه في مركز الظهير الأيسر بدلاً من ساليف سانيه الذي تعرض لإصابة في الكاحل ستبعده عن الدور الأول، وألفريد نداي بدلاً من إدريسيا غوي، بينما كان الأبرز عودة نجم ليفربول الإنكليزي ساديو مانيه.

وضمن المجموعة الثانية، باتت مدغشقر على مشارف الدور ثمن النهائي بفوزها التاريخي على بوروندي 1-0 في الإسكندرية. وتدين مدغشقر بفوزها الأول في مشاركتها الأولى في النهائيات القارية للاعب وسط شارلروا البلجيكي ماركو إيلياماهاريترا الذي سجل الهدف الوحيد في الدقيقة 76.

الكرة اللبنانية

تشيوبوتاريو يحرّك عجلة تمارين المنتخب

عبد القادر سعد

أعلن الجهاز الفني للمنتخب اللبناني الأول لكرة القدم بقيادة الروماني ليفيو تشيوبوتاريو يوم الاثنين الأول من تموز المقبل موعداً لانطلاق التمارين، والتحضيرات لبطولة غرب آسيا التي ستقام في العراق في أوائل شهر آب/ أغسطس المقبل. اختار تشيوبوتاريو مع مساعده المدرب الوطني جمال طه ومدرب الحراس وحيد فتال حوالى 42 لاعباً ستتم تصفيتهم لاختيار المنتخب الذي سيشارك في البطولة الآسيوية.

أربع حصص تدريبية ستقام على ملعب بيروت البلدي في 1 و2 تموز/ يوليو وفي 8 و9 منه سيسعى من خلالها المدرب الروماني للتعرف الى اللاعبين وتحريك عجلة الاستعداد. من المتوقع أن لا يكون العدد مكتملاً في أول حصتين، فلاعبو العهد الـ 11 الذين اختارهم هم في إجازة بعد موسمهم الطويل. أمرَ تفهّمه مدرب المنتخب ورحّب به انطلاقاً من حاجة اللاعبين للراحة، قبل الانخراط في الاستعداد لبطولة غرب آسيا. كما أن اللاعبين المحترفين في الخارج، إضافة الى بعض اللاعبين اللبنانيين المسافرين لن يشاركوا في أول حصتين. كتب الاستدعاء التي وجهها الاتحاد اللبناني لكرة القدم بناءً على توصية الجهاز الفني تضمنت معظم الأسماء التي يمكن أن تكون حاضرة مع المنتخب. لا شك أن العدد سينخفض الى النصف، لكن الهدف هو فتح المجال أمام أكبر عدد من اللاعبين الذين يستحقون أن يكونوا في المنتخب للحصول على فرصتهم.

خلال الفترة الماضية، كان القيمون على المنتخب وتحديداً تشيوبوتاريو يعملون بصمت بعيداً عن الإعلام. وقّع المدرب الروماني عقده مع الاتحاد بحضور الرئيس هاشم حيدر، لكنه بدأ العمل قبل ذلك، وتحديداً منذ لحظة الاتفاق الشفهي معه. شاهد مباريات منتخب لبنان الثلاث في بطولة آسيا، إضافة الى متابعته لمباراتي العهد ضمن نصف نهائي منطقة غرب آسيا في كأس الاتحاد الآسيوي مع الوحدات الأردني. حضر الى الملعب مع مساعديه طه وفتال وتابع المباراة من المدينة الرياضية. كما جمع المدرب الروماني أكبر عدد من المعلومات والإحصاءات عن اللاعبين عبر نظام خاص يملكه، وبالتالي أصبح لديه فكرة أولية عن اللاعبين قبل متابعتهم على الأرض بدءاً من يوم الاثنين.

استدعاءات تشيوبوتاريو تضمنت 11 لاعباً من العهد هم: مهدي خليل، نور منصور، هيثم فاعور، محمد حيدر، ربيع عطايا، حسين منذر، محمد قدوح، حسين الزين، خليل خميس، ولبد شور (كان معاراً الى الراسينغ) وأحمد حجازي (كان معاراً الى الإخاء الأهلي عاليه). وسبعة لاعبين من النجمة هم: علي السبع، قاسم الزين، نادر مطر، علي علاء الدين، علي حمام، يحيى الهندي وكريم درويش. من الأنصار، تم استدعاء ستة لاعبين هم: حسن بيطار، حسن شعيتو «موني»، حسن شعيتو «شبريكو»، سوني سعد، غازي حنيني ومعتز بالله الجنيدي. كما تم استدعاء حارس فريق شباب الساحل علي ضاهر وحارس الإخاء الأهلي عاليه شكر وهبي ولاعب فريق الراسينغ مارك مهنا، ولاعب فريق طرابلس فؤاد عيد. ويأتي على رأس المستدعين قائد منتخب لبنان حسن معتوق الذي يعتبر لاعباً حراً بعد انتهاء عقده مع النجمة.

> يسعى المدرب الروماني إلى تخفيض معدّل اعمار المنتخب اللبناني

استدعى تشيوبوتاريو عدداً من لاعبي المنتخب الأولمبي (عدنان الحاج علي)

ويضاف الى تلك الأسماء، اللاعبون المحترفون كهلال الحلوة وجوان العمري والأخوان اليكس وفيليكس ملكي وباسل جرادي في مرحلة لاحقة. ويبدو المدرب الروماني وجهازه الفني يرغبون في إعطاء فرصة للاعبين الشباب، ضمن سياسة جديدة لإدخال دماء شابة الى المنتخب، بعد تقدم عدد من اللاعبين المخضرمين بالسن. إذ يلاحظ استدعاء عدد من لاعبي المنتخب الأولمبي من مواليد 95-97 كيحيى الهندي وشاكر وهبي ومارك مهنا وغازي حنينة وفؤاد عيد ومحمد قدوح وحسين منذر والحارس علي ضاهر. وتلعب قرعة تصفيات كأسي العالم وآسيا التي ستُسحب في 17 تموز المقبل دوراً في تحديد مدى قدرة المدرب على الاستعانة مبكراً باللاعبين الشباب. فطبيعة المنتخبات التي سيلعب معها المنتخب وترتيب المباريات، ومكان إقامتها سيكون له دوْر رئيسي. خوض المنتخب اللبناني لمباراته الأولى مع منتخب قوي يختلف عن خوضها مع منتخب متوسط أو ضعيف، من ناحية الأسماء التي ستكون حاضرة. لكن ما هو إيجابي رغبة المدرب ليفيو ومساعديه في إدخال دماء جديدة واعتماد سياسة تجديد في المنتخب تحضيراً للسنوات المقبلة.

حول العالم

رونار يعود لمواجهة ساحل العاج

يعود الفرنسي هيرفيه رونار مدرب المنتخب المغربي إلى مواجهة فريقه السابق ساحل العاج الذي قاده إلى لقب بطولة الأمم الأفريقية في 2015، (الليلة الساعة 20:00 بتوقيت بيروت) وذلك في الجولة الثانية لمنافسات المجموعة الرابعة لنسخة 2019، والتي تشهد أيضاً مواجهة مواطنه الآن جيريس مع منتخب تونس، لنظيره المالي الذي سبق له الإشراف عليه. (الساعة 17:30 بتوقيت بيروت). وأصبح رونار قبل أربعة أعوام المدرب الأول، والوحيد حتى الآن، الذي يتمكّن من إحراز اللقب الأفريقي مع منتخبين مختلفين، بإضافته لقب النسخة التي أقيمت في غينيا الاستوائية عام 2015، إلى لقب 2012 الذي حققه مع زامبيا في نسخة الغابون وغينيا والاستوائية.

مرسيدس لمتابعة الهيمنة

يعود فريق مرسيدس إلى حلبة «ريد بول رينغ» التي تستضيف الأحد جائزة النمسا الكبرى، المرحلة التاسعة من بطولة العالم للفورمولا وان، بعد أسبوع من هيمنته على المركزين الأولين في فرنسا، ومع أمل تعويض خيبة العام الماضي حين عانى من انسحاب مزدوج لسائقَيه البريطاني لويس هاميلتون والفنلندي فالتيري بوتاس. وعاش فريق «الأسهم الفضية» العام الماضي نهاية أسبوع كارثية في النمسا، إذ فشل في حصد النقاط للمرة الأولى منذ 44 سباقاً، بعد انسحاب بوتاس المنطلق من الصدارة في «اللفة 13» بسبب تعطّل علبة التروس، وهاميلتون في «اللفة 64» بسبب مشكلة في ضغط الوقود، لتنتهي سلسلة من 33 سباقاً على التوالي، وهو رقم قياسي، دخل خلالها البريطاني ترتيب النقاط. وهو كان أول انسحاب مزدوج لمرسيدس منذ جائزة إسبانيا الكبرى عام 2016 عندما اصطدم هاميلتون بزميله حينها الألماني نيكو روزبرغ في اللفة الأولى.

126 مليون يورو لجواو فيليكس

قدم أتلتيكو مدريد وصيف الدوري الإسباني في كرة القدم عرضاً بقيمة 126 مليون يورو لضمّ مهاجم بنفيكا البرتغالي الواعد جواو فيليكس، بحسب ما أعلن النادي البرتغالي مضيفاً أنه سيدرس الاقتراح. وتخطى العرض البند الجزائي البالغ 120 مليون يورو لتحرير اللاعب البالغ 19 عاماً، في صفقة سيتمّ تسديدها على عدة أقساط بحسب ما أوضح بنفيكا. وكانت الصحف المحلية توقعت في الأسبوع الأخير انتقال فيليكس إلى «الروخيبلانكوس» مقابل 120 مليون يورو في عقد لخمس سنوات وراتب سنوي يبلغ 6 ملايين يورو، ليصبح بين أغلى خمسة لاعبين في تاريخ اللعبة وأغلى لاعب برتغالي في التاريخ متخطياً الأسطورة كريستيانو رونالدو المنتقل بـ105 ملايين يورو من ريال مدريد الإسباني إلى يوفنتوس الإيطالي.

غازول باق مع رابتورز

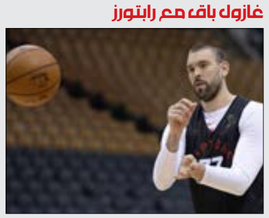

قرر لاعب الارتكاز الإسباني مارك غاسول تفعيل العام الأخير من عقده مع فريقه الحالي تورونتو رابتورز والذي سيتقاضى بموجبه 25,6 مليون دولار، للبقاء ضمن صفوف بطل دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين لعام إضافي. وانضم غاسول إلى رابتورز الموسم الماضي قادماً من ممفيس غريزليز، وبلغ معدل تسجيله 9,4 نقاط و6,4 متابعات و3 تمريرات حاسمة و1,1 صدة في المباراة الواحدة في الأدوار الإقصائية «البلاي أوف» هذا الموسم. وفي سن الـ 34 عاماً، أحرز لاعب الارتكاز الفارع الطول (2,16 م) لقبه الأول في الدوري بعد 11 عاماً قضاها في الملاعب الأميركية، علماً أنه اختير أفضل مدافع في عام 2013، كما شارك في مباراة «كل النجوم» ثلاث مرات. وأحرز لقب بطولة العالم (2006) وبطولة أوروبا مرتين (2009 و2011) وميداليتين أولمبيتين فضيتين (2008 و2012) مع المنتخب الإسباني.

برشلونة يتعاقد مع نيتو

تعاقد نادي برشلونة الإسباني مع الحارس البرازيلي نوربرتو موراي نيتو من «فالنسيا» مقابل 26 مليون يورو. ويمتدّ عقد نيتو على أربع سنوات مع برشلونة ليستمرّ في صفوفه حتى نهاية موسم 2022-2023 وسيعوّض رحيل الحارس الهولندي يسبر سيلسن الذي انتقل إلى فالنسيا. وأوضح برشلونة أن العقد يتضمن شرطاً جزائياً بقيمة 200 مليون يورو ومن المتوقّع أن يكون نيتو (29 عاماً) خياراً بديلاً للحارس الأساسي مارك-أندريه تير شتيجن. وخاض نيتو 47 مباراة في جميع المسابقات في الموسم الماضي وحافظ على نظافة شباكه عشر مرات في الدوري ليساعد الفريق في التأهل إلى دوري أبطال أوروبا.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريّم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 15 /666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

إضراب الجامعة اللبنانية: أزمة وجود

أسامة رحّال *

مرّ أكثر من 50 يوماً على إضراب أساتذة الجامعة اللبنانية، وثمة كثير من التفاصيل والمواضيع والأرقام غير الواضحة لجزء من الرأي العام، خصوصاً أبناء الجامعة، بدءًا من الحديث عن ميزانية الجامعة، مروراً بمطالب الأساتذة وصولاً إلى تهديد العام الجامعي وغيرها، لذا سأحاول شرح ما يمكن منها بالتفاصيل والأرقام.

أولاً: عن ميزانية الجامعة وكذبة اقتطاع 40 مليار ليرة منها

إنّ انخفاض ميزانية الجامعة حوالى 40 مليار ليرة لا يعني أنّ ثمة اقتطاعاً لحق الجامعة بهذه القيمة، لأنّ حوالى 36 ملياراً من هذا الانخفاض هي مصاريف زالت ولم تعد موجودة، تنقسم بين أساتذة الجامعة الذين خرجوا إلى التقاعد، ومعاشات أساتذة الكفاءة ـ وهم أساتذة تعليم ثانوي كانوا يخضعون للتدريب لمدة سنة تسمّى سنة الكفاءة، وهي سنة يدرسها الناجحون في وظائف التعليم الرسمي، تحت إشراف كلية التربية في الجامعة اللبنانية بعد نجاحهم في امتحانات الخدمة المدنية ـ فبعد إنهاء هذه السنة تعود معاشاتهم إلى ملاك وزارة التربية، وتنقطع أي علاقة للجامعة اللبنانية بمستحقاتهم المالية.

يبقى حوالى 3 مليارات ليرة ونيّف، وهي تمثل 10% من مساهمة الدولة في ميزانية صندوق تعاضد أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية (10% من مساهمة الدولة في الميزانية وليس من ميزانية الصندوق ككل لأنّ تمويل الصندوق لا ينحصر بمساهمة الدولة)، هذا هو الاقتطاع الوحيد من مكتسبات الأساتذة. وهو حتمًا مرفوض في أصله. على أنّ هذا الاقتطاع سينعكس على الأساتذة من خلال خفض 15% من المنح الدراسية التي ينالونها. ولمن لا يعرف ما هي المنح الدراسية، فهي البدلات المالية التي يتقاضاها كل موظفي الدولة (وجزء من موظفي القطاع الخاص يأخذون نظيرها) من مؤسساتهم) ومن ضمنهم أساتذة الجامعة اللبنانية بدل أقساط مدرسية وجامعية يدفعونها عن أولادهم. هذا الخفض في المنح الدراسية ـ هو مرفوض في أصله كما ذكرنا ـ لم يلحق بأساتذة الجامعة اللبنانية وحدهم بل بكل المنح الدراسية لكل الصناديق خارج تعاونية الموظفين، من ضباط وعسكريين وقضاة وغيرهم وبالنسبة نفسها. يعني أنّه خفض شبه شامل ولا يستهدف الأساتذة وحدهم، وهنا النقطة المركزية. يطرح البعض حل هذه المشكلة عبر الاستمرار في خسّ حوكمة الصندوق، الأمر الذي أدى في السنة الماضية إلى نيل الأساتذة زيادة بنسبة 8% على المنح الدراسية.

إضافة إلى ما سبق، ثمة العديد من النقاط التي يمكن البحث فيها بخصوص المنح الدراسية، منها سقفها بالنسبة إلى من يتعلمون في الجامعات الخاصة (ما ينطبق هنا على أساتذة الجامعة اللبنانية ينطبق في كثير من الحالات على غيرهم من موظفي الدولة) لكنّ خصوصية الأساتذة المتفرغين تكمن في أنّ أبناءهم يتمتّعون بأسبقية على غيرهم من المتقدمين إلى بعض كليات الجامعة اللبنانية، وهذا حق قانوني وأخلاقي لهم ما داموا قد خدموا الجامعة (على سبيل المثال تخوّلهم علامة 20/12 في امتحان الصيدلة، والطب وطب الأسنان حقّ أنْ يُقبلوا، و20/10 في كلية الفنون)، فلماذا يجب دفع منح دراسية مرتفعة تصل إلى 13 مليون ليرة عن كل ولد، ما دامت هذه الاختصاصات موجودة ورائدة في الجامعة اللبنانية؟

في الخلاصة، نصرّ على أنّ المس بالتقديمات الاجتماعية لصندوق تعاضد الأساتذة مرفوض، لكن، ما دام هو شبه شامل لكل القطاع العام، وما دام لن يتبعه أي تخفيض في السنوات المقبلة ـ وهو ما سنفصّله أدناه ـ فهو لا يستدعي الإضراب المفتوح، وزد على ذلك أنّ أي استثناء لهم في هذا الصدد يعني تمييزهم عن أغلب القطاع العام في تحمّل أعباء الأزمة المالية الاجتماعية من دون أي مبرر.

ثانيًا: في معاشات الأساتذة

حيث إنّه تأكد عدم المس بمعاشات القطاع العام، ومن ضمنها معاشات الأساتذة (بغض النظر عن السبب الذي منع هذا المس، هل هو الإضراب أو حسابات أخرى؟)، فإنّ السبب الوحيد الذي كان يبرر الإضراب يعتبر منتفيًا.

ثالثًا: في خصوص تهديد صندوق تعاضد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية

إنّ طرح دمج الصناديق الضامنة، ومن بينها صندوق تعاضد الجامعة اللبنانية، وفق ما عرضته خطة «مكينزي»، قد سقط بعد أن تلقّى الأساتذة مرارًا من وزير المالية التأكيد بعدم المس بهذا الصندوق وعدم دمجه، كما أنّ الوزير أكد حذف كلمة «تدريجيًا» من نص الموازنة فيما يخص تقديمات صندوق الجامعة، والتي كانت تؤشّر إلى خفض تدريجي لتقديمات الصندوق في السنوات المقبلة، ما يعني انتفاء التهديد على الصندوق وتقديماته، وانحساره بالخفض على المنح الدراسية الذي تكلمنا عنه آنفًا.

واستطرادًا، فإنّ هذا الطرح ـ دمج الصناديق ـ ليس متعلقًا بموازنة 2019 الجاري بحثها، بل يعود إلى موازنة السنة المنصرمة، فلمَ السكوت عنه سابقًا وإعادة إثارته الآن رغم تلقّي كلّ الوعود، ورغم الطلاب ـ فكيف نقول إنّ الضغط السياسي هو السبب في تغيير رأيهم وهو نفسه منذ البداية؟

> يحاول بعض الأساتذة إظهار قرار العودة إلى الإضراب المفتوح انتصارًا نقابيًا على السلطة السياسية

إنّ الإضراب الحالي المفتوح هو ضغط على الجامعة، وهو نُزُف للطلاب لمصلحة الجامعات الخاصة، ونزف لأدمغة الأساتذة المتعاقدين نحو جامعات السياسيين الخاصة. الإضراب المفتوح هو ما يخدم السياسيين وليس العكس.

سادسًا: حول تهديد العام الجامعي

يؤكد داعمو الإضراب حرصهم على عدم تضييع العام الدراسي بالنسبة إلى 80 ألف طالب، وأنّ الجامعة ليست في خطر. لكنّ الواقع لا يؤيد ذلك، فالإضراب قطع الفصل الدراسي في نصفه، وقبل إجراء الإمتحانات النصفية لبعض الكليات، فكيف يمكن إكمال المنهاج وإجراء الإمتحانات النهائية وإصدار النتائج قبل نهاية تموز؟ مع العلم بأنّ عطلة الموظفين السنوية هي شهر آب، ولا يمكن إجبارهم على الحضور في هذا الشهر، وخصوصًا أنهم يداومون منذ بداية إضراب الأساتذة بشكل طبيعي، كل التهديد الذي يلحقه الإضراب بـ8 آلاف طالب؟

رابعًا: في الثلاث درجات

من بين مطالب الأساتذة زيادة 3 درجات على معاشاتهم، أي حوالى 600 ألف ليرة، بدل غلاء معيشة وأسوة بما تحصّل عليه القضاة، على اعتبار أنّ الفئتين لم تشملهما سلسلة الرتب والرواتب التي أُقرّت عام 2017. صحيحٌ أنّ الأساتذة والقضاة كانوا في موقع قانوني واحد وكان ينبغي على السلطة السياسية إعطاء الفئتين الزيادة أسوة بغيرهم من الموظفين في القطاع العام، لكنّ ومع عدم حصول الأساتذة قبل سنتين على هذه الزيادة، فأي تحليل عقلاني وواقعي يقبل في هذه المرحلة بالإضراب من أجل زيادة معاشات بعض الموظفين في القطاع العام في نفس الموازنة التي شهدت طرحًا حقيقيًا لخفض معاشات كل الموظفين في القطاع العام؟

إنّه طرح غير عقلاني وغير قابل للتحقق في الظروف الحالية، خصوصًا أنّ مداخيل الأساتذة المتفرغين في الجامعة متوسطة وما فوق، تبدأ من أربعة ملايين ليرة بحدها الأدنى، أي إنّ هذه الزيادة لن تؤثر على مستواهم الاجتماعي.

خامسًا: عن الضغط على الأساتذة والضغط على الجامعة

يحاول بعض الأساتذة إظهار قرار العودة إلى الإضراب المفتوح انتصارًا نقابيًا على السلطة السياسية ـ يحتاج الحديث عن العمل النقابي في لبنان منذ ما بعد الحرب إلى مطولات ـ والقول أيضًا بأنّ الأساتذة الذين آبَدوا فك الإضراب انصاعوا للضغط السياسي. لكنّ الحقيقة تكمن في أنّ جزءًا من الأساتذة كانوا منذ البداية ضد الإضراب حتى قبل أن تُحدد بعض المكاتب التربوية رأيها في الأزمة ـ تأخرت بعض المكاتب التربوية للأحزاب في إعطاء مواقف حاسمة بشأن رأيها، حرصًا على بعض الأساتذة، فخسرت كما أنّ جزءًا كبيراً منهم قد حجز تذاكر سفره وعائلته للإجازة الصيفية. أما إكمال التعليم في أيلول فهو غير ممكن غالبًا، لأن الدورة الثانية في كثير من الكليات تجرى عادة في هذا الشهر، كما أنّه الموعد لإجراء جزء كبير من امتحانات الدخول إلى الكليات، والإعداد لمقابلات الدخول إلى الدراسات العليا.

متى إذًا سيتم إكمال العام الدراسي؟ وإلى متى سيبقى هؤلاء يكابرون ويدّعون إمكانية إكماله؟ أصلًا ما هي أفق الإضراب وما هي خطته؟ وهل يُفكّ إذا رفع الحسم عن صندوق التعاضد فقط؟ فأين تكون عندها قد ذهبت الشعارات الرنّانة التي بُنّت لاستمالة بعض الطلاب المُحبَين لجامعتهم؟

سابعًا: الجامعة اللبنانية في خطر وجودي

في غضون الإضراب الحالي، انتقل حوالى 40 طالباً من أحد فروع كليات الجامعة اللبنانية دفعة واحدة، وضمن الصفقة ذاتها، إلى إحدى الجامعات الخاصة، بعد تعديل أغلب موادهم وبعد إعطائهم منَحاً مرتفعة! كما انخفض عدد المتقدمين إلى مباريات الدخول إلى الجامعة اللبنانية بشكل كبير، فلم يتقدم مثلاً ـ حتى الآن ـ إلى الكلية الزراعية إلا حوالى 70 طالباً، بينما يتراوح الرقم عادة بين 500 و 600 طالباً، أما أرقام المتقدمين إلى امتحانات الدخول فهي منخفضة بشكل ملحوظ!

في غضون الإضراب الحالي أيضًا ارتفع بشكل هائل عدد إفادات العلامات المطلوبة من الجامعة اللبنانية عن الفصل المنصرم والسنوات السابقة، بعد أن تلقّفت «دكاكين» الجامعات الخاصة الإضراب من أجل استقطاب طلاب الجامعة اللبنانية.

وعي المضربون أم لم يَعوا، فإن كل ما سبق ذكره لا يصبّ في مصلحة الجامعة ولا في مصلحة الـ80 ألف طالب ولا آلاف الأساتذة، بل في مصلحة الجامعات الخاصة ومن يملكها ـ وأغلبهم من السياسيين ـ كل ما سبق يعني ضرب مستوى الجامعة وشهاداتها، كل ما سبق يعني تحقّق خطر وجودي على الجامعة اللبنانية!

* كاتب حقوقي

(مروان طحطح)

لكي لا يتوقف الحراك الطلابي عند أعتاب الجامعة الوطنية

ليالي عبد الهادي *

«يسرقون زغيبك ثمّ يعطونك منه كسرة
ثمّ يأمرونك أن تشكرهم على كرمهم، يا
لوقاحتهم»
غسان كنفاني

هذا هو النهج الذي تتعامل به السلطة مع جامعتنا الوطنية. عند هذه النقطة نريد التوضيح للسلطة ولشعبنا الرؤية التي تكتنف تحرّكنا الطلابي. نحن اليوم لا نناضل فقط لصون الشخصية المعنوية المستقلة لجامعتنا الوطنية، بل لصون ما يتطلّبه هذا الاستقلال من بنية وثقافة سياسية مواطنية تصون وجوده واستمراريته، تنظر السلطة، بمؤسساتها الإدارية والسياسية والمصرفية، إلينا (لبنانيين ووافدين ولاجئين وعُمالاً من كافة الجنسيات)، على أننا أقليات طائفية زبائنية موجودة لاستهلاك إنتاجها الوظيفي والسلعي والخدماتي دونما مُساءلة أو اعتراض. وإذا ما سُمح بالاعتراض فهو لتعديل تفصيل مادي أو معنوي، لا لنقض منطق هذه البنية وشرعية تكوينها البرجوازي ذي اللبوس الطائفي. وهذا ما تشهده الساحة اللبنانية اليوم من احتجاجات مطلبية لا تتعدّى فكرة التعويض أو الأجر أو الرُتبة بقيمتها المادية الضيقة، من دون أن تتطرّق للجذر البنيوي الذي شرّع للسُلطة اعتداءها على حق الشعب بالحياة الكريمة.

ورغم بعض التقاطعات الشكلية، إلا أن حراكنا الطلابي ينبغي ألّا يكون شبيهاً بهذه الموجات المطلبية، وألّا يُحجّم بصيغة مطلبية. نناضل لصون جامعتنا كمؤسّسة وطنية تكسر احتكار عملية الإنتاج المعرفي من قِبل القطاع الخاص المحمي بجيوب رجالات السلطة. نناضل ضدّ إرهاب السلطة وسياسة الصمت والتطبيع التي سلبت منا، لعقود، ثقافة الفعل السياسي الواعي القاضي بالاعتراض والمساءلة. نناضل لإعادة تعريف انفسنا كشعب، لا كمجموعة أقليات زبائنية استهلاكية. نناضل لإعادة الاعتبار للفعل الجماهيري الواعي على أنه مركز لصنع القرار لا الرضوخ له. نحن هنا إلى حركة سياسية واعية تؤسّس لثقافة الفعل الجماهيري والتعاضد الطبقي العابر والمكمّل لأطر التعاضد المهني الأضيق. لطالما أُخمدت انتفاضاتنا الجماهيرية باسم «الواقعية السياسية» و«هذا أفضل الممكن». وفي هذه اللحظة التاريخية لن نرضى بهذا الخطاب التبعي المُهادن. عملية تغييب العلاقة الطبقية بين السلطة والشعب هي التي تغذّي منطق السلطة العامل على توسيع مشاريع الاحتكار والخصخصة وتهميش القطاع العام. نريد من خلال فعلنا السياسي أن نذكّر مختلف شرائح شعبنا وما تبقّى من قواه الوطنية التقدمية أن نضالنا الطلابي اليوم يطمح لأن يكون رافعة لتكوين مشروع وطني، يجعل من مواطنيّة الفرد صلة الوصل الوحيدة بينه وبين دولته وسلطاتها، محققين بذلك وجوداً اجتماعياً قائماً على الوحدة والعدالة الاجتماعية، كما طرحته مقاربات الأستاذ في الجامعة اللبنانية الشهيد المفكر مهدي عامل.

> نناضل لإعادة الاعتبار للفعل الجماهيري الواعي على انه مركز لصنع القرار لا الرضوخ له

تسعى حركتنا الطلابية، في ما يتعلق بالمطالب المبدئية والآنية، إلى الامتثال لجميع مطالب الأساتذة التي بدأ الإضراب الجاري لأجلها، وزيادة موازنة الجامعة والتأكيد على شخصيتها المعنوية (استقلالها المادي والمعنوي)، ومحاسبة المسؤولين عن عمليات الهدر والفساد المالي والإداري، ومعالجة أزمة البنى التحتية والمتطلبات اللوجستية في الجامعة.

أما المهام الواجب العمل بها ضمن الظروف الموضوعية الراهنة، فهي توحيد جسمنا الطلابي الجامعي في فروعه كافّة ضمن عمل تنظيمي وحدوي يواجه سياسة الترهيب التي تنتهجها إدارة الجامعة الممثّلة للسلطة منذ التسعينيات، عبر إطار طلابي مستقل عن أحزاب السلطة الطائفية، وإنشاء لجان طلابية رقابية معنيّة بالشؤون الإدارية والتربوية، وإحياء الحياة الديمقراطية التمثيلية للجامعة بحلّ مجالس الفروع غير المنتخبة (منذ أكثر من 10 سنوات) لتحرير مؤسستنا التعليمية من منطق الهيمنة التي تنتهجها أحزاب السلطة وسلوكياتها الإقصائية الميليشياوية، وإجراء انتخابات طلابية نزيهة، والرقابة على حسن سير وتطبيق المناهج التعليمية في مختلف الفروع.

في الختام، نطمح إلى إعادة تأسيس اتحاد الطلبة اللبناني كجسم طلابي سياسي بعمل ضمن هياكل ومبادئ ديمقراطية شاملة، ويكون معنياً بالشؤون التعليمية والسياسية والاجتماعية لكافة الطلاب.

نعي أن حركتنا الطلابية جزء من سيرورة حركات جماهيرية سبقتنا في نصف العقد الثاني من القرن الماضي، بقيادة أساتذة وعمّال وطلبة وفلاحين وصيادين. وسنستمر في كسر ثقافة الصمت التي تداب السلطة الطائفية على إرسائها. لن تسكت حركتنا الطلابية حتى تعود الجامعة الوطنية ملجأ لفقرائنا وأحرارنا، ولن يقف نضالنا عند أعتاب جامعتنا لأن النضال ضد سياسات السلطة الاحتكارية معركة وجودية تُحتّم علينا تحديد هوية الخصم وطبيعة الصراع من خلال مُقاربات علمية. ولا مجال للمقاربة العلمية سوى أن تكون ثورية، فالتحدي قائم والمسؤولية تاريخية.

* طالبة جامعية

ثورة 1919 السردية والذاكرة والذاكرة المضادة

كريم مهلّل *

هلّت علينا القصص و المقالات هذا العام في الذكرى المئوية لثورة 1919، محتفلةً بثورة نعتها جمال عبد الناصر بأنها كانت «فاشلة» في أهدافها. يقول عبد الناصر في خطاب الميثاق الوطني عام 1962: «إن ثورة الشعب المصري سنة 1919 تستحق الدراسة الطويلة؛ فالأسباب التي أدّت إلى فشلها هي نفس الأسباب التي حرّكت حوافز الثورة في سنة 1952». جاءت تلك الاحتفالات على عكس رؤية الزعيم المصري الراحل وأشبه بردّ اعتبار لتلك الحقبة الملكية وسط تمجيد لصمود شعب مصر ضد الاستعمار، وإزاحة الذاكرة المضادة التي رأت في ثورة 1919 انتفاضة شعبية لم توصل قادتها إلى مقاليد الحكم أو إلى جلاء الإنكليز. يبقى هذا الحال بين مصريين، أحدهما يرى ضرورة تأريخ صيرورة أحداث التغيير السياسية على أنها عملية بلورة مستمرة وليست قوة اندفاع تحرّك التاريخ كمطرقة 23 يوليو 1952 التي لا تفرّق بين الصديق و العدو في بطشها، ومعسكر آخر يرى الأمور إما أبيض أو أسود، ويؤمن بأن التغيير لا يأتي بل يُنتزع عبر الكفاح. هذه هي ربما كناية تاريخ ثوراتنا التي تأتي برياح الخريف الغاضب على حدّ وصف محمد حسنين هيكل - مثل ثورتي عرابي و 25 يناير - ولكنها سرعان ما تختفي ونكتشف أنها لم تكن سوى سحابة سماء. لعل هذين المعسكرين يعبّران عن الحالة المصرية الحالية المتأزمة بين من يدعو إلى ضرورة تبنّي مفهوم «المطرقة»، ومن يدعو إلى بلورة المشروع ببطء، ولكنه يبقى ضحية لظروف مستعصية على أي تطورات.

أرّخ البعض محطات مهمة لثورة 1919 في كفاح شعبها ضد الطائفة المزعومة التي جَبَهها الاحتلال الإنكليزي، وشعاراتها التي نادت بالحرية والاستقلال والجلاء بشتّى الطرق السلمية، مظهرين للعالم قدرة المصريين على التظاهر والتحرك بآليات وأساليب لاعنفية في حراك متحضّر برهن للعالم المزاعم الباطلة للاحتلال الإنكليزي في «عدم قدرة المصريين على حكم أنفسهم لكونهم متأخرين». وهنا أيضاً التماهي مع «ثورة 25 يناير» التي قابلت الرصاص باستشهاد متظاهرين سلميين أبرياء.

احتفى آخرون، مثل عبد العظيم حماد، بالأهداف التمكينية التي أتاحتها ثورة 1919 لحدوث تغييرات مهمة ببطء سهّلت لـ«الضباط الأحرار» دخولهم الجيش المصري، الأمر الذي لولاه لما أصبح هناك جمهوريّة مصريّة قائمة بعد الحركة المباركة التي قادها عبد الناصر. ذهب البعض أبعد من ذلك، ودعوا إلى ضرورة استنباط دروس ثورة 1919 كملحمة وطنية للتآلف والتحرك في الوضع المربك الحالي في مصر. ردّ عليهم آخرون بضرورة دراسة الثورة دراسة ثاقبة للوقوف على أجندة سياسية لتحريك المياه الراكدة لحياة سياسية مصرية شارفت على إعلان شهادة وفاتها، إن لم تكن قد ماتت كلينيكياً من قبل، ولا سيما أن الكثيرين الآن ينظرون إلى أحداث 25 يناير على أنها ذكرى مؤلمة من ذكريات الماضي التي لم تؤتِ ثمارها.

إلا أن أحداً لم يتطرق إلى الأحداث والسردية المكبوتة لثورة 1919، وظل معظم المؤرخين يسجنون مع التيار الرسمي للذاكرة الوطنية حول 1919 دون التطرق إلى الموجات العكسية والأنهار الصغيرة التي كوّنت الصخر الذي نُحت فيه هذا التيار حتى صار شذرات مشتتة، بعضها ضائع وبعضها محفور في ذاكرة شخص أو اثنين ممّن عاشروا هذه الأحداث حتى رحلوا عن هذا العالم ومعهم الذكريات. ومن هنا ضاعت معهم قدرتنا على "نتاج خطاب مضاد".

في ما يأتي محاولة لإعادة إنتاج هذا الخطاب لنفرز من أحداث ثورة 1919 ما هو جدير بالاحتفاء وما هو في الحقيقة مصوغ لنا للاحتفال به، لنعرف سقف طموحات شعبنا و تطلعاته. من دون هذه الاستعادات، أخشى أن نكون قد وقعنا في فخ الاحتفاء بماض ليس ماضينا، وبانتصارات ليست انتصاراتنا، بل انتصارات ضورية اصبحت مستبطنة في وجداننا نتيجة هزيمة ذاكرتنا المضادة. ولعل العبرة هنا، لمن يدعو إلى التفكير في الخروج من مأزقنا الحالي، متذكرين أن أول الغيث قطرة وأن بدايات أي معركة على الأرض تسبقها معركة فكرية من أجل الذاكرة.

لا يتذكر كثيرون قضية عبد الرحمن بك فهمي، أحد أفندية وقادة تنظيم جماعة «الانتقام» التي كانت تستهدف الإنكليز وتحاول اغتيالهم. حين قُبض على عبد الرحمن بك فهمي وخضع لمحاكمة عسكرية إنكليزية لم تكن ذكرى بطش حادثة دنشواي وظلم المحاكم العسكرية الإنكليزية قد مُحيا بعد. اقتيد عبد الرحمن بك أفندي للمحاكمة مع أعضاء آخرين من التنظيم مثل كامل جرجس عبد الشهيد وأخيه منير جرجس عبد الشهيد بتهمة «التآمر على النظام الملكي» حين كان يشغل منصب سكرتير عام اللجنة المركزية لحزب «الوفد» التي كانت تدير العمل أثناء غياب سعد زغلول الذي كان في لندن للتفاوض مع الإنكليز حول استقلال مصر. استمرّت المحاكمة ثمانية أشهر في عام 1920 وانتهت بإدانة المتهمين في أكتوبر 1920، لكن الحكم ظلّ معلقاً إلى حين تصديق إنكلترا عليه، وحينها أيّد المستشار القضائي أحكام الحبس خوفاً من توابع أحكام إعدامات جديدة.

لم يكن هدف المحاكمة إدانة هؤلاء «المتآمرين»، على قدر ما كان محاولة لشيطنة ثورة 1919 بنعتها «ثورة عنيفة» و «غير حضارية» وحرمانها تسميتها ثورة حضارية. بلع حزب «الوفد» الطعم، وخان أعضاء التنظيم السرّي الذين عملوا بصمت طوال فترة كفاحهم المسلّح كي يضغطوا على الإنكليز. تشير أوراق القضية إلى أن أحد أهم عناصر استراتيجية الإنكليز حينها كان شيطنة شخص سعد زغلول رئيس حزب «الوفد» الذي كان في لندن يتفاوض مع الإنكليز. فأثناء سير الدعوى تساءل القاضي الإنكليزي عمّا إذا كان سعد زغلول يعلم عن نشاط جمعية «الانتقام»، وإن كان قد شارك في أنشطتها أو دعمها، الأمر الذي تطلّب نفياً قاطعاً من سعد زغلول و التبرّؤ من العمل المسلّح ذاك، رغم كونه أحد أجنحة «الوفد» في ذلك الوقت. قال سعد زغلول إن «ثورة 1919 كانت ثورة سلمية»، في تلغراف أُرسل من لندن. انتهز الإنكليز زخم القضية وقرروا استهداف سياسيين آخرين مثل فخري عبد النور، أحد قادة «الوفد» الذي حُقّق معه بتوجيهات من الخارجية الإنكليزية بربط كل أعمال العنف ضد الاستعمار بتنظيم جمعية «الانتقام». وبهذا، شقّ الإنكليز صف «الوفد»، وصارت هذه الواقعة في غياهب النسيان دون أدنى تبيان.

حاول الإنكليز طمس حركة المقاومة كاملاً بتذكير قاضي المحاكمة بمحاولة اغتيال رئيس وزراء مصر عام 1919 يوسف وهبي باشا، رغم اعتراف عريان يوسف عريان بانضمامه إلى جمعية «اليد السوداء» بغرض اغتياله و القبض عليه في مسرح الجريمة بعد إلقاء قنبلة على موكب رئيس الوزراء ونجاته دون أي جروح. قرر عريان أن يغتال يوسف وهبي بنفسه كمسيحي لتجنب أي توابع سلبية للحركة الوطنية مثلما حدث في تجربة الورداني الذي قبل عنه إن دافعه إلى اغتيال بطرس غالي باشا كان لتطرّفه، ولكون بطرس بطرس غالي مسيحياً، وليس نتيجة لموقف الورداني الوطني الذي رفض مشاركته في محكمة دنشواي التي حكمت بإعدام فلاحين مصريين أبرياء كانوا يدافعون عن أنفسهم ضد جنود إنكليز قرروا أن يصطادوا حمام الفلاحين. استند عريان في محاكمته إلى تلغرافات الحركة الوطنية التي حثت يوسف باشا وهبي على أن يستقيل من منصبه، وقرار بطريرك الكنيسة القبطية والأعيان الأقباط بمطالبتهم أيضاً بعدم قبول يوسف وهبي بقيادة الحكومة بعد انتفاضة الشعب في 1919. في كلتا الحالتين، عاش عريان وعبد الرحمن بيك فهمي في صمت وفي منفى بمعزل عن المجتمع بعد خروجهما من السجن. حتى عبد الرحمن بك فهمي لم ينجح في ترشحه للبرلمان في عام 1924 لإدانته من قبل محكمة عسكرية، فيما اعتبر آنذاك «جريمة مخلّة بالشرف»، الأمر الذي لم يتحرك له حزب «الوفد»، بل عارضه و فضّل أن يتناساه ومعه ذاكرة كفاحه. وبهذا أصبح رفيق الماضي عدو اليوم.

تعتبر قصتا عبد الرحمن بك فهمي وعريان يوسف عريان تجسيداً حياً لمعارك الذاكرة، بدونهما تستمر سردية ثورة 1919 بكونها سلمية ومتحضّرة، وهي ذات السردية التي تبنّاها الاستعمار آنذاك لفرملة أي مطالب جادة من أجل تغيير جذري، وظل «الوفد» منخرطاً من أجل معركة الدستور بدلاً من معركة الجلاء.

ما أشبه اليوم بالبارحة في المعارك القائمة، التي ليست معاركنا، والتي تخاض اليوم في حاضرنا من أجل مستقبل ليس مستقبلنا، مطلوب منا أن نضحي من أجله ومن أجل مسيرة الوطن. ليست المعضلة أن نقبل أو نرفض إملاءات نخبة تنصّب نفسها ناطقة باسم الوطن، بل تفكيك تلك المفاهيم التي تُملى علينا باسم الوطن، فليست كل وطنية تحمي الوطن، وليس كل ناخب من النخبة، وليس كل شعبوي من الشعب، وليس لكل قائد جمهور.

السخرية الأليمة في الأمر أن يصبح التاريخ في هذه الأيام ساحة معركة تخاض من أجل مستقبل الوطن مثلما كان في بداية القرن العشرين حين استكتب الملك فؤاد عدة أكاديميين أجانب لكتابة تاريخ مصر من خلال إنشاء أرشيف قصر عابدين الجديد ليثبت للعالم اهتمام المصريين بتاريخهم وأن المصريين قادرون على المحافظة على تاريخ بلدهم وحضارته وإرثه بدلاً من الاستعمار الذي كان يشرعن وجوده عبر تزعمه حرباً للحفاظ على الآثار المصرية من المصريين! صار مشروع أرشيف قصر عابدين بدعم ملكي دون أدنى اهتمام للمحتوى الذي كان يُكتب عن مصر والذي كان يعبّر عن مطامع ومحطات تاريخ أوروبا أكثر مما كان عن تاريخ مصر. أما ما هو موجع في هذه المفارقة، فهو أننا نرى اليوم من يحمل لواء رأية ثورة 1919 وينادي بمبادئ تقيّد أيدي المصريين في سعيهم لحياة كريمة وتكبح طموحهم بأفق أوسع للتغيير عبر تقييدهم بنخبة وقادة 1919 السلميين، وهو عكس السردية المضادة التي تحكيها كل من محطات عريان يوسف عريان و عبد الرحمن بك فهمي أفندي.

* كاتب مصري

أهل الشام

اشتعلت نيران المعمارك على طول خطّ شرف دمشق الموازي للغوطة، طيلة سنوات. لكنها لم تصل إلى سخونة حرارة فرن «خان الزجاج»، المخصص لصهر وإعادة تشكيل الأواني الزجاجية. تحققت أخيراً أمنية أصحاب الخان القريب من باب شرقي. باتَ تخمد نيران الحرب المشتعلة خلفهم على بُعد أمتار، لكنهم اليوم يخشون من أن يخمد لهيب آخر أفران البلاد. ويصمت ضجيجه إلى الأبد. لترحل معهُ «صناعة الزجاج اليدوي» مع جملة مارحل. طيلة أعوام، تكسّر فيها العباد والبلاد... والزجاج!

ريبورتاج

ياخذ وضعية الممتطي فرسا ليبدأ مبارزته برمح معدني طويل، يسحب فيه الزجاج السائل إلى خارج فوّهة الفرن (الأخبار)

«زجاج دمشق السحري» مهدّد بـ«الانكسار»

ماهر المونس

بمنتهى الحذر، يُمسك الأخوان محمد ومصطفى الحلّاق بأطراف أصابعهما وعاءً زجاجياً كبيراً، ويضعانه بهدوء جانباً، كي لا يلمسه أحد ويُطيحه أرضاً؛ فإذا «كُسر هذا القطرميز، فلن يكون هنالك بديلٌ له، بعد أن رحل آخر مبدعي صناعة القطرميزات الزجاجية اليدوية في سوريا». يبذل محمد (62 عاماً) قُصارى جهده مع أخيه وثلاثة عمال آخرين، من أجل الحفاظ على استمرارية عمل ورشتهم الصغيرة في منطقة باب شرقي، والتي تعتبر واحدة من أواخر ورشات نفخ وصناعة الزجاج اليدوي في سوريا. ويصفُ حال مهنته بالـ«ميتة سريرياً» بعد أن كسبت «الآلة» بداية معركة المنافسة مع صناعة الزجاج يدوياً، وقطعت الحرب تالياً جميع طرق السياحة، فأجهزت على آخر من كانوا يطلقون «الزجاج الدمشقي الأنيق والرقيق» من خلال مجموعات السيّاح العرب والأجانب.

أطلقت تسمية «خان الزجاج» على تجمع عدد من الورشات التراثية والتقليدية المتخصصة في الصدف والحفر على الخشب والنحاسيات، إضافة إلى وجود آخر ورشة صناعة زجاج يدوي، بإشراف محمد الحلاق المعروف بأبي نعيم، والذي يقول لـ«الأخبار» متحسّراً: «هذه آخر ورشة، ونحنُ آخرُ العاملين في هذه المهنة، أخذتها من والدي الذي أخذها من أجدادي، ولم أتمكن من نقلها لابني أو لأحد آخر... المهنة ليست مهددة بالانقراض، بل يمكن القول إنها انقرضت فعلاً». ينحدرُ الأخوان حلاق من منطقة الشاغور في دمشق القديمة، وحملت عائلتهما سابقاً كُنية القزّاز، وهي كلمة دمشقية عامية تعني الزجاج، إذ توارثت العائلة هذه المهنة منذ ما يزيد على 500 سنة، بينما يبدو أن الزمن متوقف في ورشة أبو نعيم منذ فترة طويلة، فقد خلت غرفته من الآلات التكنولوجية بشكل كامل، واكتفى بتعليق هاتف معدني كبير، يخلو من الأزرار أيضاً، ويُعمل على «القرص الدوار»، وبجانبه تقويم «الهاشمي»، ومراة مكسورة.

تشقّ ابتسامة وجه أبو نعيم المكفهر قبالة «بيت النار» حين سمع أحدنا يقول «إن الطقس حار، ووصلت درجة الحرارة للأربعين»؛ ويُسهب في الشرح عن فرن الزجاج ويقول: «لا يُمكن أن يؤدي هذا الفرن وظيفته في صهر الزجاج وتحويله إلى سائل، قبل أن تصل درجة حرارته إلى 1200 على الأقل، وقد تبلغ 1500 درجة، من دون أن ينطفئ على مدار الساعة ليلاً ونهاراً». يضع أبو نعيم أريكة على كرسيه المعدني، ويأخذ وضعية الممتطي فرساً ليبدأ مبارزته برمح معدني طويل، يسحب فيه الزجاج السائل إلى خارج فوّهة الفرن، ثم ينفخ في الزجاج الطريّ من خلال أنبوب، ليُعيد تشكيله بطريقة بهلوانية، وما إن تبرد حرارة الزجاج حتى يحافظ على شكله الجديد. يقول أبو نعيم متباهياً «لقد ذكرنا ابن بطوطة في كتبه، وقال عنّا إننا صانعو الأواني السحرية والزجاج العجيب في دمشق». يحتاج الفرن إلى 7 ساعات تقريباً كي يختزن الحرارة المطلوبة لصهر الزجاج، وتصعبُ إعادة تشغيله بشكل دوري أو يومي، لذلك يُبقي أبو نعيم الفرن مشتعلاً، «ولا ينطفئ خلال العام إلا مرتين عند مجيء الأعياد»، وللسبب ذاته حُرم عمال هذه الورشة من يوم العطلة الأسبوعي.

الآلة والحرب

يتحدث الأخ الأصغر مصطفى الحلاق أن مهنة أجدادهم أخذت طريق الانحدار قبل الأحداث الأخيرة، نتيجة

> «جيبولي المي بكاسة قزاز... لا أحد يعرف معنى هذه الجملة من أبناء جيل البلاستيك»

منافسة الصناعات الآلية التي غزت الأسواق بأسعار رخيصة مقارنة مع الصناعة اليدوية المتقنة، ويقول: «سعر الدزينة المصنوعة في المعامل أو المستوردة من الصين، توازي سعر كاستين أو ثلاث كاسات مصنوعة بشكل يدوي... الآلية أرخص، لكنها بكل تأكيد بلا روح، وتخلو من لمسة الإبداع».

ورغم ذلك بقي المئات من السيّاح والتجار يتوافدون إلى الورشة بشكل دوري قبل عام 2011، لكن الحرب جفّفت الطرق نحو دمشق، حتى من قبل التجار المحليين الذين باتوا يخشون حتى زيارة خان الزجاج، لكثرة القذائف التي سقطت قربه في هذه المنطقة. ويقول مصطفى: «ظلّ السائح يفضل القطعة المميزة والفريدة، ولا يحب نتاج الآلات... كنا نصدّر إلى الأردن والعراق وتركيا والخليج العربي بأكمله».

وإضافة إلى انحسار السياحة في البلاد، انقطعت اليد العاملة في ورشة خان الزجاج؛ فمن كان يعرف أسرار المهنة هاجر أو رحل، ولم يحتمل أبناء الجيل الجديد هذه المهنة «بلي ما بتطعمي خبز» هذه الأيام؛ ويتساءل مصطفى: «أخبرني... من يستطيع تحمل فرن بحرارة تفوق الف درجة؟ ومن ينتظر أشهراً طويلة كي يبيع عدداً محدوداً من القطع والأواني الزجاجية ويقبض بعض الليرات؟!».

«جيبولي البلاستيك»

على رفوف مغبرة ومظلمة، يجمّع أبو نعيم منتجاته الزجاجية التي «نضجت» لتوّها، وخرجت ساخنةً من الفرن لتنتظر مجيء دورها في الكسوة والرسم والتلوين. يحدّث الرجل الستيني إحدى كاساته ويقول لها «ماذا تحبّين أن ترتدي اليوم؟ ما رأيك بزنّار أحمر؟» في كناية منه إلى شكل جديد سيسقطه على «خصرها» النحيل.

يقسّم أبو نعيم المنتجات إلى موسمية؛ ففي الصيف كان ينتج «الأباريق»، وفي الشتاء، بيوت «الفوانيس» و«بيور الكاز»، وفي الربيع القربات وكرات الإنارة. ويقول: «لم يعد أي من هذه المنتجات مرغوباً، حتى القطرميزات، فقد صنعت المعامل أوعية بلاستيكية صغيرة تكفي العوائل، ولا داعي لتلك الأواني الزجاجية الكبيرة». يعود شريط الذاكرة بأبي نعيم إلى آبائه وأجداده ويقول: «جيبولي المي بكاسة قزاز... لا أحد يعرف معنى هذه الجملة من أبناء جيل البلاستيك».

«أسرارٌ مكشوفة»

يُمسك أبو نعيم وأخوه مصطفى بكل أسرار هذه المهنة، ويكادُ جوفه يفيض بها، ويودّ لو يلقى آذاناً تسمعه، ليسكب فيها كل ما في جعبته دفعة واحدة، ويقول «جاءني من يودّ تعلّم هذه الصنعة، لكن أحداً منهم لم يصبر على الجلوس خلف الفرن أكثر من يوم واحد... نحن هنا خمسة أشخاص، لكل مهمته المحددة، وإذا غاب أحدنا توقف العمل بشكل كامل». وفي المقابل، أكل الزجاج من لحم العاملين في خان الزجاج ودمهم، وامتلأت أجسامهم بالندوب على مرّ السنين، لكن مع ذلك يتحدث أبو نعيم برفق عن تلك الجروح ويقول مُدافعاً: «الزجاج لا يحمل الجراثيم وجرحه طاهر ونظيف».

«مهنة وجودي»

تتألف الورشة من أربعة أقسام: فسحة كبيرة يتجمع فيها الزجاج المكسور، ليعاد تذويبه في غرفة مجاورة تحوي الفرن المشتعل، فيما تخصص غرفة لتلوين المنتجات الزجاجية وتزيينها، وأخرى أشبه بالمخزن الذي تنتظرُ فيه الأواني من يقتنيها. يمسح بشار خليل (38 سنة) الغبار عن زجاج تطرّز بالزخرفة الشرقية، ويقول بعد أن أمضى 18 سنة في صناعة الزجاج «أعمل في هذه المهنة منذ صباي، ولا أتقن شيئاً في الحياة سواها... وجودي ارتبط بوجود هذه الورشة، وإذا أغلقت أبوابها فسأسافر خارج البلاد بحثاً عن فرن آخر ما زال مشتعلاً».

بريد دمشق

عن الوطن والخبز الحرام!

سناء علي

أصادف يومياً، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، عشرات الأسئلة عن أطباء التجميل وأسعار «خدماتهم» المتنوعة. أكثر ما يستوقفني في تلك المنشورات، هو حجم الانقسام الطبقي الذي بات شديد الوضوح. فرغم أن تكاليف تلك العمليات متفاوتة من طبيب إلى آخر، تبقى باهظة جداً مقارنة بمتوسط دخل الفرد محلياً. (عملية تجميل الأنف على سبيل المثال تكلف ما يراوح بين 1000 و2000 دولار، بينما متوسط الدخل لا يتعدّى 100 دولار). لذلك، يبدو طبيعياً أن يبدي كثير من السوريين دهشتهم من قدرة شريحة ما على امتلاك تلك المزايا، بينما لا يستطيعون هم تأمين قوت يومهم إلا بشقّ الأنفس، وإذا كانوا من موظفي القطاع العام فهذا يعني حكماً أنهم يعيشون معظم أيام الشهر بـ«الدَّين».

وعلى سيرة الدَّين، اصطحبتني إحدى الصديقات قبل أيام لتبيع آخر مدّخراتها الشخصية (أقراط من الذهب) لتأمين بعض النقود، بعد أن استفحل غلاء كل السلع والخدمات. وبعد جولة بين أكثر من خمسة محال للمجوهرات، تباين السعر المعروض جداً، بالرغم من أن قيمة الذهب واحدة (أو هكذا يفترض). الأمر ببساطة، أن الباعة كانوا يحاولون استغلال حاجة السيدة إلى النقود بشكل واضح، ويبخسون سعر آخر ما تستطيع وصفه بـ«الملكية». صمت ثقيل الظل كان يرافقنا إلى سيارة الأجرة. غالباً أنها كانت تفكر في همّها التالي، الذي لن يطول انتظاره حتماً. بينما كنت أردّد بيني وبين نفسي مجموعة أسئلة بلهاء: لماذا يستقوي القويّ على الضعيف دائماً؟ وإلى متى سيظل الأغنياء يزدادون مالاً والفقراء يزدادون بؤساً؟!

الحمد لله أن سائق التاكسي لم يفسح لي المجال لأغرق أكثر في تلك الأسئلة العدمية. «كم تريد؟» سألته، ليجيب برقم يوازي أضعاف عدّاده. هذا كثير طبعاً، لكن ردّه كان حاضراً، فإدارة المرور لم تعدّل تعرفة أجور النقل منذ حوالى سنة، بينما قامت وزارة النفط برفع أسعار المحروقات، وتقليص مخصصات وسائط النقل أكثر من ثلاث مرات! الأمر الذي أفسح المجال للسائقين لتقاضي أجور «تتناسب وعذابهم» على حدّ تعبير السائق. يعيدني هذا التبرير إلى حديث سابق مع صاحب مكتب عقاري في إحدى ضواحي دمشق، كنت قد سألته عن فرص للاكتتاب في أي جمعية سكنية بأقساط مريحة، فما كان منه إلّا أن هاتفني بعد يومين ليزفّ لي نبأ «الفرصة الذهبية»، وهي عبارة عن «دفتر اكتتاب» باسم أحد أبنائه، ويريد علاوة على مدفوعاته، ربحاً صافياً قدره 3 ملايين ليرة سورية (5000 دولار)! اتّضح لي لاحقاً أنه، وبالاتفاق مع إحدى الموظفات في الجمعية، كان قد اشترى دوراً عديدة مقابل مبالغ زهيدة جداً، وها هو يقوم ببيعها بهذه الطريقة. هل يقدم هذا لمحة عن بعض أسباب ارتفاع أسعار العقارات، واستحالة الحلم بامتلاك شقة لأصحاب الدخل المحدود، ولو في أبعد الضواحي؟!

يضج رأسي بكل تلك الصور، أهرب إلى إحدى أشهر عبارات مسرحية «كاسك يا وطن» للكبير محمد الماغوط: «في حدا بدو يضيّق لي خلقي، ويكرّهني عيشتي لأرحل عن وطني، ما بعرف مينو هادا الحدا، من جوا، من برا، والله ما بعرف...». إلامَ سيستمر هذا الحال؟ هل من أمل ما، بحلّ ما، يجترح طريقة للتعامل مع هذا الواقع غير المتكافئ؟ لا بدّ، لا بدّ، قبل أن نجد أنفسنا أمام خيارات، أسهلها الهروب، وأصعبها الخضوع، وأمرّها الخبز الحرام!

لقطة

«يوم الموسيقى» في اللاذقية: باص ثقافي... أخضر!

كمال شاهين

«الواحد ما إلو قلب ينزل»، تقول صبيّة ثلاثينية، وهي تنزل من أحد باصات النقل الداخلي في اللاذقية. إلى جانب الصبيّة طفلٌ يدندن أغنية شعبية، سمعها قبل لحظات من أفواه مجموعة موسيقيين ترافقهم آلاتهم وصخبهم داخل الباص. على امتداد السنوات الماضية، اشتهر «الباص الأخضر» بوصفه «وسيلة نقل وحيدة الاتجاه»، بين مناطق سيطرة الحكومة ومناطق المجموعات المسلحة. وسيلة، حملت في من حملتهم، مسلّحين ومدنيين، واستحقت «رمزية إقصائية» في نظر البعض. لا يبدو أن تلك الحيثيات قد غابت عن بال منظمي احتفالية «الباص الثقافي»، التي احتضنتها اللاذقية. هكذا، غطّت الأنشطة المتعددة من مسرح وسينما وموسيقى، «خطوط النقل الداخلي» في مدينة كانت من أوائل المدن التي شهدت تظاهرات، وأولى المدن التي انتهت فيها التظاهرات. استمرت الفعالية ثلاث ساعات فقط (يوم الأربعاء)، وفي ذروة الازدحام، ما أسهم في استقطابها الأنظار، مع بعض الامتعاض بسبب «الشوب». صاحب الفكرة هو الفنان مروان درباياتي، الذي قدم الموسيقى والأغاني، برفقة شقيقه ياسر، الذي تولى تقديم النصوص المسرحية. أما الجهة المنظمة، فهي «البيت العربي للموسيقى والفنون»، بالتعاون مع «الأمانة السورية للتنمية»، و«وزارة الثقافة»، و«الشركة العامة للنقل الداخلي». يقول ياسر لـ«الأخبار» إن «الاحتفالية تحاول كسر السائد في علاقة المنتج الإبداعي بالناس، وهي محاولة لإعادة علاقتهم مع الفنون، بعد غياب التواصل الإنساني الذي كانت تحققه سابقاً». لم يميز كل ركاب الباصات ما إذا كان ما يحدث أمامهم حقيقياً أم تمثيلاً. إحدى السيدات تدخلت لفضّ النزاع، بين ممثلين وصلت الأمور بينهما إلى الطلاق، بسبب الوضع المعيشي ومهنتهما (المسرح) التي لا تطعم خبزاً. فيما رفض صياد سمك أن ينزل من الباص قبل انتهاء المشهد الذي يجري أمامه، معتبراً أن هناك فسحة للحديث عن مشاكل صيادي السمك. أبو خالد، الصياد، غنّى مع الموسيقيين، وألقى نكتة سياسية، قبل أن ينزل من الباص، ويغيب عن الأنظار.

إحدى الممثلات، اليسار كوسا، صرخ بها راكب ستيني أن «اقعدي محلك وحاج مياعة»! أحد الركاب عرف أن اسم الممثلة التي تؤدي المشهد هو حنان (نعمان)، فكانت «آه ياحنان» لازمة يكررها كلما لفظت تلك الممثلة كلمة. الممثل علي يونس، رأى أن «التجربة، بقدر غرابتها، بقدر ما خلقت حالة إيجابية ضمن ظروف البلد الراهنة، حيث هناك حاجة لتقبّل الآخر».

تنقّل النجم عبد الرحمن أبو القاسم، بصفته ضيفاً على الفعالية، بين الباصات الثلاثة التي احتضنتها. يقول أبو القاسم لـ«الأخبار» إن «التجربة جيدة، لكنها تحتاج دراسة أكثر». ويضيف: «على الصحافيين والمصورين والمسؤولين الابتعاد عن ساحة الحدث، وترك الفرصة أمام الناس للاستمتاع بالعروض المقدمة».

تنفيذ هذه التجربة في مدن أخرى، هو وعد أطلقته «وزارة الثقافة» بعد إحساسها بنجاح التجربة. لكن بعض المسرحيين رأوا أن «طبيعة اللاذقية الأميل إلى الانفتاح، قد تكون عاملاً مساعداً. فيما لا يتوافر ذلك في مناطق أخرى أكلتها ظروف الحرب والقهر أكثر من اللاذقية».

«أرجوحة للمعوّقين» في دمشق... مع وقف التنفيذ!

لمى علي

تحقق أحد أحلام الأطفال المعوّقين حركياً بركوب «مرجوحة العيد»، حتى ولو لم تفارقهم كراسيهم المتحركة، واستقبلت إحدى حدائق دمشق «أول أرجوحة للمُقعدين» في سوريا. لكن، «يا فرحة ما تمّت»! ففي ثالث أيام عمرها، تعطلت الأرجوحة بسبب سوء استخدام الأطفال غير المعوّقين لها. محافظة دمشق، التي أسهمت في تنفيذ هذه الخطوة، لم تحرك ساكناً بعد، برغم مرور أسبوعين على توقف الأرجوحة التي احتفت بإطلاقها مع «وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل»، وعدد من الجمعيات الأهلية، (وكأن المهم هو الاحتفال والتدشين).

جمعية «سلوك» لـ«رعاية وتأهيل الأشخاص من ذوي الإعاقة» كانت قد قدمت الأرجوحة، ووضعت خطة لنشر النموذج في عدد من حدائق دمشق. تهدف الخطة إلى «خلق بيئة دامجة بين الطفل الطبيعي والطفل ذي الإعاقة»، وفقاً لرئيسة مجلس إدارة الجمعية، ولاء الحسن، التي تشرح هدفاً آخر شديد الأهمية، هو «نشر ثقافة جديدة بضرورة وجود (شعار الكرسي)، في الأماكن العامة، لتقديم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة تماثل الخدمات المقدمة لسواهم». تؤكد الحسن لـ«الأخبار» أن «الإقبال على الأرجوحة من قبل ذوي الإعاقة كان كبيراً جداً في اليومين الأول والثاني من عيد الفطر. حققت التجربة هدفها في إيصال فرحة العيد إلى فئة من الأطفال كانوا غير قادرين على التعامل مع ألعاب الحدائق». سمحاً (13 سنة) تعاني من شلل في الجزء السفلي، وكانت من بين الأطفال المستفيدين من «الأرجوحة» خلال يوم الافتتاح في حديقة «السبكي». تظهر ملامح الفرح على محياها وهي تقول: «لم أتوقع في يوم من الأيام أن أطير بين السماء والأرض، وأشعر بشعور الأطفال الذين كنت أراقبهم على المراجيح وأحسدهم». تتلاشى تلك الملامح عندما تضيف: «ما تهنّينا فيها، نزعوها»، وتأمل إصلاحها في أقرب وقت. أما محمود مرتضى «مدير الحدائق في محافظة دمشق»، فيشير إلى أن «الفكرة هي خطوة أولى». ويضيف: «يلي ذلك تطبيق المشروع الذي تدرسه المحافظة منذ فترة، بوضع ألعاب تُخدم ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب ألعاب الأطفال في إحدى حدائق دمشق، ومن ثم تعميم ذلك على جميع الحدائق».

تونس بعدما نُقل الرئيس التونسي، الباجي قائد السبسي، إلى المستشفى بصفة طارئة، صباح أمس، أثيرت شكوك حول إمكان استمرار الرجل في أداء مهماته حتى موعد الانتخابات الرئاسية نهاية العام، على رغم نشر الرئاسة بياناً أكدت فيه أن صحة الرئيس «مستقرة»، مايطرح عددامن السيناريوات التي يبدوان البلاد غير مستعدة لها

وعكة الرئيس تنذر بأزمة
فوضى دستورية وزحمة مرشّحين

يخشى من عدم قدرة السبسي على تفويض سلطاته إلى رئيس الحكومة لاحقاً (أ ف ب)

يوم دامٍ في العاصمة

قبل بضعة أشهر من الانتخابات، وفي ذروة الموسم السياحي الذي تأمل تونس أن تسجل فيه عدداً قياسياً من الزوار، شنّ تنظيم «داعش» هجومين إرهابيين نفذهما انتحاريان تسببا في مقتل ضابط وإصابة عدد من المواطنين، الأول استهدف دورية أمنية وسط المدينة، والثاني ضرب مقرّاً أمنياً في منطقة القرجاني يُعدّ من أهم المقار الأمنية في البلاد، إذ يؤوي فرقاً تعمل على مستوى وطني، أهمها «فرقة مقاومة الإرهاب»، فيما لم يتبنّ التنظيم الإرهابي هجوماً ثالثاً سبقهما، استهدف محطة الإرسال الإذاعي والمرئي في جبل عرباطة في مدينة قفصة، كبرى مدن الجنوب الغربي.

وفي حين باتت التنظيمات الإرهابية في تونس في الأعوام الأخيرة تستغلّ فترات الأزمات السياسية والاقتصادية لتوجيه ضربات ذات أثر مهم، تأتي الهجمات هذه المرة قبل أشهر من الانتخابات، وفي ظلّ أنباء كانت متوارية عن مرض الرئيس، وهي تعود بعد فترة «خمول» شهدتها التنظيمات المتركزة في سلاسل جبلية حدودية غرب البلاد، إثر تلقيها ضربات استباقية عدة أسفرت عن مقتل قياديين من الصف الأول، من بينهم جزائريون حملوا السلاح منذ بداية التسعينيات.

(الأخبار)

تونس ـ **الأخبار**

منذ أيام، يتداول سياسيون في تونس، على نحو غير معلن، أخباراً حول تدهور صحة رئيس الجمهورية الطاعن في السنّ (93 عاماً). بدأ كلّ شيء منتصف الشهر الماضي، حين نُشر خبر مفاده أن الرئيس قائد السبسي انتقل إلى فرنسا لإجراء «فحوصات دورية»، وتصاعد الأمر الخميس الماضي مع نقله إلى المستشفى العسكري وتوقّف نشاطه العلني، ليبلغ ذروته أمس، بعد نقله صباحاً إلى المستشفى مرة أخرى، وفي ظلّ غياب الخبر اليقين لساعات طويلة قبل توفر معلومات رسمية حول صحة رئيس الجمهورية، بدأت وسائل إعلام في استنباط سلسلة من الأخبار المنسوبة إلى مصادر مجهولة، بلغت حدّ إعلان وفاة الرجل. لكن الرئاسة أنهت «البلبلة» ببيان أعلنت فيه نقل الرئيس إلى المستشفى العسكري بسبب «وعكة صحية حادة»، قبل أن تلحقه بأخر بعد ساعة، أكدت فيه أن «حالته في استقرار، ويخضع للفحوصات اللازمة».

ما حدث أمس، وما سبقه من وعكات صحية للسبسي، يشيران إلى أمر واحد: أن صحة رئيس الجمهورية ليست بخير، وأنها في تدهور مستمر قد يفضي إلى وفاته أو إقعاده قبل حلول موعد الانتخابات الرئاسية المحدد في الـ 10 من تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل. ولا يمثل ذلك بحدّ ذاته أزمة في بلد مستقر له مؤسسات مكتملة البناء، حيث تُجرى انتخاباتٌ مبكرة وينتهي الأمر، لكن الأمر في تونس لا يبدو على تلك الحال، في ظلّ فراغ مؤسساتي تفاقمه رهانات سياسية معقدة من شأنها أن تفتح الباب أمام مصير آخر للبلاد.

غياب المحكمة الدستورية

منذ انتخابه عام 2014، يعمل البرلمان التونسي على تفعيل ما جاء في الدستور من أشكال حكم محلي ومؤسسات مستقلة جديدة. لكن المسار المرجوّ لم يكن سهلاً في ظلّ انقسامات سياسية ازدادت حدّتها مع تشظي حركة «نداء تونس» الفائزة بالانتخابات، إلى أن بات المشهد يتسم بالتوازنات الهشة والتحالفات المتغيرة. ففي نهاية عام 2015، صادق مجلس النواب على القانون الأساسي الخاص بالمحكمة الدستورية، وهي تتكون من 12 عضواً، ينتخب كلّ من البرلمان ورئيس الجمهورية والمجلس الأعلى للقضاء» ثلثاً منهم. لكن القانون بقي حبراً على ورق ولم يتجاوز قبة البرلمان، حيث نشبت معارك وخصومات حول حصة المجلس من أعضاء المحكمة، وتفاقم الأمر بانعدام الثقة بين الحلفاء، الذين كانوا يتفقون على التصويت لأشخاص بعينهم قبل أن يتراجعوا عن تلك التفاهمات عند الانتخاب في كل مرة.

وفي مثل هذه اللحظات، تبرز أهمية المحكمة الدستورية لما لها من أدوار مهمة في عملية نقل المسؤوليات عند حدوث مكروه لرئيس الجمهورية. فالدستور يعطي الأخير في هذه الحالة إمكان تفويض سلطاته إلى رئيس الحكومة مؤقتاً (لمدة أقصاها ستون يوماً). وإذا عجز الرئيس عن فعل ذلك لأي سبب كان، يقضي الدستور بأن «تجتمع المحكمة الدستورية فوراً، وتقرّ الشغور الوقتي، فيحلّ رئيس الحكومة محل رئيس الجمهورية»، على أن لا يتجاوز ذلك مدة الستين يوماً.

> غياب المحكمة الدستورية يضرب المسار الدستوري في حال تطور مرض الرئيس

حالياً، لا يزال الباجي قائد السبسي قادراً على تفويض سلطاته إلى رئيس الحكومة، على ما يبدو، على اعتبار أنه واعٍ و«في حالة مستقرة» كما تقول الرئاسة، لكن لو تطوّر مرضه إلى فقدان الوعي، فلا بد حينها من تدخل المحكمة الدستورية، غير الموجودة حالياً. كما أن المرور عبر المحكمة الدستورية لا بد منه أيضاً في حال وفاة الرئيس أو تقديمه استقالته أو عجزه الدائم عن أداء مهماته، إذ عليها أن تجتمع وتقرّ الشغور وتبلغ رئيس البرلمان الذي يتولى مهمات رئيس الجمهورية مؤقتاً، إلى حين إجراء انتخابات في مدى أقصاه تسعون يوماً.

ثمة حلول لمعضلة غياب المحكمة الدستورية، لكن أغلبها يتطلب وقتاً طويلاً، أقصره يحتم تعديل الدستور نفسه، الأمر الذي يستوجب في العادة وجود محكمة دستورية لمراجعة التعديل. لكن بحثاً عن حل بديل، يقترح بعض خبراء القانون سلوك طريق آخر، هو تعديل القانون الأساسي لـ«الهيئة المؤقتة لمراقبة دستورية القوانين»، التي تقوم مقام المحكمة الدستورية، لكن بصلاحيات محدودة، لجعلها قادرة على القيام بالأدوار الواردة في الدستور في حال شغور منصب الرئيس.

قد يبدو هذا بالنسبة إلى المراقب البعيد هوساً بالتفاصيل، لكن الالتزام بالدستور مهم في وضع تونس الحالي، لأن الخروج عليه بحجة الوضع الاستثنائي قد يفتح الباب لاستثناءات أخرى لا تُعرف عواقبها، وتبدو وخيمة في تجارب الدول المجاورة مثل الجزائر حالياً. علاوة على ذلك، تنبع تعقيدات الدستور نفسها من خصوصيات تونسية، إذ جاء تكليف المحكمة الدستورية بتّ أهلية الرئيس لأداء مهماته كحل لعدم تكرار ما فعله الرئيس المخلوع، زين العابدين بن علي، عند انقلابه على الحبيب بورقيبة، حين كلّف «لجنة طبية» بإعلان عجزه عن الاضطلاع بمهمات الرئاسة.

رهانات سياسية

بعيداً عن إجراءات ملء الفراغ إذا لم يسترجع رئيس الجمهورية عافيته، يطرح سيناريو إجراء انتخابات رئاسية مبكرة رهانات سياسية كبرى، من شأنها أن تحدد مصير البلاد في المستقبل القريب. تقع في صلب ذلك تعديلات في قانون الانتخابات صدّق عليها البرلمان الأسبوع الماضي، وتهدف أساساً إلى إقصاء شخصيات «شعبوية» من الترشح للرئاسة وتكوين قوائم مرشحة للانتخابات التشريعية. وتبدو التعديلات مصمّمة على مقاس ثلاث شخصيات اكتسبت في العامين الأخيرين شعبية متزايدة، وأثارت الكثير من الجدل. أولى هذه الشخصيات هي صاحب قناة «نسمة» ورئيس جمعية «خليل تونس»، نبيل القروي، الذي استغل وفاة نجله في إطلاق مشروع خيري متلفز أكسبه تعاطفاً واسعاً يسعى الآن إلى تحويله إلى رأسمال سياسي؛ وثانيتها رئيسة جمعية «عيش تونسي»، الفة ترابس، وهي مصرفية متزوجة برجل الأعمال الفرنسي، غويوم رامبورغ، تحولت من دعم المشاريع الفنية إلى ترؤس مشروع جمعياتي أجرت عبره سبر آراء واسع، مدعوم بدعاية إعلامية مكثفة، وأفرز وثيقة حوّلتها إلى برنامج رئاسي. أما الشخصية الثالثة، فمختلفة بعض الشيء، وهي رئيسة «الحزب الدستوري الحر»، عبير موسي، التي شغلت سابقاً مناصب قيادية في صلب حزب بن علي، وهي الآن تدافع عن أفكاره وتتبنى خطاباً يحرّض على النخب السياسية الحاكمة منذ عام 2011، من قبيل الدعوة إلى «إعادة الإسلاميين إلى السجون» ونعت الحكام بـ«الخونة» و«العملاء».

المشكلة التي تواجه تطبيق هذه التعديلات هي الوقت، إذ يجب أولاً أن تصدر عنها أوامر ترتيبية وتُنشر في الجريدة الرسمية، ويجب على الهيئة الانتخابات مواءمة ترتيباتها مع التعديلات، على أن يتم كل ذلك قبل آجال فتح الترشحات. وإذا لم يسترجع رئيس الجمهورية عافيته، وتقرّر إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في ظرف ثلاثة أشهر، فسيكون من المستحيل عملياً اعتماد هذه التعديلات، ما يفتح باب الرئاسة أمام «الشعبويين» المتصدرين حالياً استطلاعات الرأي.

سوريا

حراك دولي يوازي «جمود» ميدان إدلب

بيدرسن يعوّل على «مجموعة عمل» دولية مشتركة

تواصلت الاشتباكات على جبهات ريف حماة الشمالي برغم «الجمود» الذي أفرزته «الهدنة» المفترضة هناك، وسط غياب التصريحات الروسية والتركية في هذا الشأن. ولم تسلم نقاط المراقبة التركية المنتشرة على أطراف منطقة «خفض التصعيد» من التصعيد المتكرر، إذ طاول القصف نقطة المراقبة العاشرة في جبل الزاوية أمس، في استهداف هو الثالث من نوعه منذ انطلاق العمليات العسكرية الأخيرة في ريف حماة الشمالي. وتسبب القصف بمقتل جندي تركي وإصابة ثلاثة آخرين وفق ما أعلنته وزارة الدفاع التركية في وقت متأخر من ليل أمس. كما فشل ائتلاف الفصائل المسلحة المرعي من أنقرة، برغم محاولاته المتكررة، في كسر دفاعات الجيش وتغيير خريطة السيطرة التي فُرضت قبل إعلان «التهدئة» الأخيرة. وليومين على التوالي، صدّ الجيش هجمات عنيفة على نقاطه، كان آخرها على بلدتي القصابية والحويز. غير أن الاستخدام المكثف للصواريخ المضادة للدروع تسبب بوقوع خسائر في صفوف قوات الجيش، وخاصة في مناطق سهل الغاب المكشوفة أمام التلال المحيطة بها.

الواقع الميداني المتعثّر ترافق مع حراك دبلوماسي لافت خلال الأيام القليلة الماضية، لم يقتصر على ملف إدلب. فإلى جانب النشاط الروسي المتعدد الوجهات، أفرزت اجتماعات «المجموعة المصغّرة» في باريس وما رافقها من لقاءات جملة مواقف ضاغطة على دمشق وحلفائها في ملف إدلب، يمكن صرفها لاحقاً في المسار السياسي. بياناتُ من ممثلي الولايات المتحدة وحلفائها لدى الأمم المتحدة، كما من الاتحاد الأوروبي والجمعيات المعنية بالملف الإنساني، تكاثفت لبناء حشد سياسي، تظهّر في جلسات مجلس الأمن التي ناقشت تطورات سوريا، وكانت أخرها أمس. نقطة التقاطع بين تلك البيانات كانت الحديث عن ضرورة وقف التصعيد وحماية المدنيين، فيما ركّزت واشنطن على «شرعية» مسار محادثات جنيف فقط، دون غيره.

> قُتل جندي تركي وأصيب ثلاثة آخرون في قصف داخل «جيب إدلب»

ابرز ما ورد تحت قبة مجلس الأمن، كان حديث المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، الذي أكثفى خلال الأشهر الستة الماضية (عقب توليه المهمة) بإجراء محادثات مع أوسع طيف ممكن من الأطراف المنخرطة في الملف السوري. إذ بدا بيدرسن، للمرة الأولى، يملك تصوراً واضحاً عن الخطوات التي سيمضي بها في عمله بتيسير المحادثات السورية ـ السورية. النقطة الأولى اللافتة في حديث بيدرسن، كانت استخدامه خطاباً مقبولاً من الطرفين السوريين، الحكومي والمعارض، إلى حد ما. فهو التزم التأكيد أن مهمته الرئيسة هي «إعادة إحياء مسار سياسي بقيادة وملكية سورية، استناداً إلى قرار مجلس الأمن 2254»، موضحاً أن «أحد الأولويات الملحّة هي ـ إذا ما تيسر ذلك ـ إطلاق لجنة دستورية متوازنة وذات صدقية بقيادة وملكية سورية وبتيسير من الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لسيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها». اختيار التعابير لوصف طبيعة المسار السياسي ودور الأمم المتحدة، يكشف اهتمام بيدرسن بكسب ثقة الأطراف المعنية، إذ لطالما اعترضت دمشق، مثلاً، على الدور المهيمن للأمم المتحدة، وخروجها عن دور الرعاية والتيسير. كذلك، أشار المبعوث إلى «سيطرة هيئة تحرير الشام الإرهابية» على منطقة إدلب، وضرورة وقف هجماتها انطلاقاً من هناك، من دون أن ينسى التشديد على «ضرورة الالتزام الكامل بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني حتى أثناء محاربة الإرهاب». ويستنكر «الاعتداءات على المدنيين والبنى التحتية المدنية، بما في ذلك المنشآت الطبية».

أكد بيدرسن الحاجة إلى «فرض وقف إطلاق نار على المستوى الوطني» (عن الويب)

كلام بيدرسن تضمن إشارة إلى زيارته المرتقبة لكلّ من دمشق وموسكو، والتنويه إلى حصوله على «تطمينات من تركيا وروسيا ...بأنهما لا تزالان ملتزمتين بمذكرة التفاهم الموقعة في أيلول 2018، وأنهما شكلتا مجموعة عمل معنية بالوضع في شمال غرب سوريا»، وأكد الحاجة إلى «فرض وقف إطلاق نار على المستوى الوطني». وانطلاقاً من هذه المقاربة، كشف المبعوث الأممي أنه ينوي إطلاق جولة تشاور جديدة «الوضع اللمسات الأخيرة على التفاصيل من أجل تمكين الأمم المتحدة من تيسير عمل اللجنة الدستورية في جنيف في أقرب وقت ممكن». وطالب بدعم جهوده «من خلال جمع الإرادة الدولية المتمثلة في مسار أستانا وما يطلق عليه المجموعة المصغرة والأعضاء الدائمين لمجلس الأمن»، مشيراً إلى سعيه لإنشاء «إطار مشترك» يجمع أعضاء «منصة أستانا» و«المجموعة المصغرة» من دون أن يكون مساراً بديلاً من محادثات جنيف.

(الأخبار)

فلسطين

تهدئة بين المقاومة وإسرائيل: وقف البالونات مقابل إدخال الوقود

فعلت رسائل المقاومة إلى العدو الإسرائيلي بإمكانية عودة التصعيد على حدود غزة. فعلها. إذ أدت اتصالات الوسطاء في خلال الساعات الماضية إلى اتفاق تهدئة. يتم بموجبه إعادة إدخال الوقود المتوقف منذ ثلاثة أيام، مقابل وقف إطلاق البالونات الحارقة

غزة ـ **الأخبار**

أفادت إذاعة جيش الاحتلال، ليل الخميس ـ الجمعة، بالتوصل إلى اتفاق تهدئة بين إسرائيل وحركة «حماس» برعاية الأمم المتحدة والوسيط المصري، في أعقاب اتخاذ العدو إجراءات مضادة للتفاهمات الأخيرة. وبموجب الاتفاق، تُوقف الحركة إطلاق البالونات الحارقة على مستوطنات «غلاف غزة»، وتمنع المتظاهرين من الاقتراب من الحدود، مقابل سماح العدو بإعادة إدخال شاحنات الوقود إلى محطة الكهرباء الوحيدة في القطاع، وتوسيع مساحة الصيد المسموح بها إلى 15 ميلاً، وإعادة 60 قارباً كانت تمت مصادرتها من صيادي غزة خلال سنوات. وأكدت الإذاعة أن الاتفاق تم بمعرفة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وموافقته.

وتكثفت، في الأيام الماضية، عمليات إطلاق البالونات الحارقة على طول حدود القطاع، بالتزامن مع «ورشة البحرين الاقتصادية»، ما سبّب اندلاع عشرات الحرائق في مستوطنات «غلاف غزة». ومع تملّص العدو من تنفيذ التفاهمات، وافتعاله أزمات جديدة، كانت «الهيئة العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار» تدرس إعادة تفعيل أدوات الضغط الميداني الخشنة، رداً على إجراءات الاحتلال، كما قال مصدر في «الهيئة» لـ«الأخبار». ولفت المصدر إلى أن اتصالات مكثفة جرت خلال اليومين الماضيين مع الوسيطين المصري والأممي لدفع إسرائيل إلى التراجع عن خطواتها التي تهدد بتفجير الأوضاع، خصوصاً منها إيقاف إدخال الوقود منذ ثلاثة أيام، ما انعكس على ساعات التغذية بالتيار بعدما أوقفت المحطة مولداتها الثلاثة.

> حذرت المقاومة من أن استمرار التلاعب يمكن أن يدفع «باتجاه مواجهة شاملة»

تكلفت في الأيام الماضية عمليات إطلاق البالونات الحارقة (أ ف ب)

واوصلت فصائل المقاومة، عبر الوسطاء، رسائل حازمة إلى العدو، فحواها أن استمرار التلاعب بملفات القطاع يمكن أن يدفع «باتجاه مواجهة شاملة»، وأن انتقال المماطلة إلى ملفات جديدة «غير مقبول»، ولا سيما في ما يتعلق بموضوع الكهرباء في فصل الصيف، والذي دفع «حماس» تحديداً إلى التهديد بوقف الاتصالات كافةً بشأن التهدئة والذهاب إلى التصعيد. وفي المقابل، نقل الوسطاء مطالبة إسرائيلية بوقف ما سمّاه العدو «الأفعال الاستفزازية» على حدود القطاع، وخاصة إطلاق البالونات الحارقة، بحجة أن هذه الأعمال تُسهم في تأخير التفاهمات، وأن استمرارها سيواجَه بالمزيد من الخطوات «العقابية».

ميدانياً، بدت واضحة، خلال الأيام الماضية، محاولة العدو تجنّب التصعيد لتمرير «ورشة البحرين». إذ امتنعت قوات الاحتلال عن إطلاق النار واستهداف شبان اقتربوا من الحدود، واكتفت بتحذيرهم خشية أن يؤدي استهدافهم إلى تصعيد كبير يمكن أن يسرق الأضواء من الورشة، أو أن يُشعر بعض المشاركين في المؤتمر بـ«الحرج» أمام الدم الفلسطيني، كما يرى مصدر في «حماس»، علماً أنه جرى تفعيل وحدة «الإرباك الليلي» أول من أمس لوقت قصير، في رسالة جادة بإمكانية العودة إلى التصعيد. وفيما تواصل أمس التحشيد لفعالية اليوم الجمعة، التي تحمل شعار «فليسقط مؤتمر البحرين»، أشارت مصادر في الفصائل (قبيل الإعلان عن الاتفاق) إلى أن «هذه الجمعة قد تكون مختلفة عن الفعاليات السابقة، إذ لن تلتزم الهيئة إجراءات عدم الاقتراب من الحدود، ومنع المتظاهرين من الاحتكاك مع قوات الاحتلال»، لافتة إلى أن «اعتداء الاحتلال على المتظاهرين قد يؤدي إلى رد قوي من المقاومة».

تقرير

باراك يعود إلى السياسة: الأولوية إطاحة نتنياهو

على رغم أن انتخابات الكنيست الـ22 لا تزال على بُعد ثلاثة أشهر، بدأت المنافسة تشتدّ بين الأقطاب السياسية الإسرائيلية. فقد أطلّ رئيس الحكومة (ووزير الأمن) الأسبق، إيهود باراك، معلناً نيته الترشح للمنافسة. باراك، الذي غاب في السنوات السابقة عن الساحة السياسية، بقي حاضراً في وسائل الإعلام، وقد تلقّف رئيس حزب «أزرق ـ أبيض»، بني غانتس، عودته بالتذكير بأن «أزرق أبيض هو الكتلة الأكبر لمعسكر اليسار ـ وسط»، وأن «لا إمكانية لفوز هذا المعسكر بتشكيل الحكومة إلا باتحاد قوي ومترابط».

يأتي ذلك بعدما أغلق غانتس الباب في وجه مبادرة رئيس الكنيست، بولي أدلشتاين، الأخيرة، ومساعي فريق حزب «الليكود» إلى تجنيب نفسه خسارة قد تنتظره في أيلول المقبل. إذ أعلن رئيس الأركان الأسبق بوضوح أن «المشكلة ليست فكرة إلغاء حلّ الكنيست، وتجنّب الانتخابات عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية، إنما مشكلتهم هي في الدعاية المزوّرة والتضليل الذي ينتهجه نتنياهو في اليومين الماضيين، واختراع الأكاذيب المستمرة للتشويش على الرأي العام. إنه (نتنياهو) فرض علينا واقعاً لا يمكن فيه إلقاء المسؤولية واللوم على الآخرين». كما قال إنه «لو كان هناك مخرج قانوني لإلغاء الانتخابات وتشكيل حكومة وحدة من دون نتنياهو، فسننظر في المسألة بجدية».

هكذا، وجد الاثنان ما يجمع بينهما: إطاحة نتنياهو. هنا يشرح رئيس الوزراء الأسبق: «ليس الوقت مناسباً للبقاء على الحياد، يجب إطاحة نظام نتنياهو. لقد عرفت نتنياهو لأكثر من 50 عاماً. رأيته في أجمل اللحظات وفي لحظات أقلّ جمالاً... أخيراً كنت منافساً سياسياً له، وفزت عليه بالانتخابات»، ليخلص إلى أن صديق الأمس وخصم اليوم «بات في نهاية طريقه السياسية»، وأن شركاءه في الحزب والائتلاف «يعرفون هذه الحقيقة. لكن للأسف أصيبوا بالشلل بفعل الخوف». وتوجّه «الديك العائد» إلى الحلبة السياسية، إلى نتنياهو، قائلاً: «يجب ألّا تستمر في القيادة، لمصلحتك الشخصية، وأيضاً لمصلحة دولة إسرائيل. إن وقفتك كزعيم سياسي انتهى، ولو أصررت على التعنّت، فإن الأمور ستنتهي على نحو سيئ».

وفي شأن التحالف مع «حزب الجنرالات» (أزرق أبيض)، قال باراك: «إخوتي في السلاح، إن خصمنا هو نتنياهو ونهجه. هناك مئات الآلاف من الناخبين الشجعان والوطنيين مثلنا في الأحزاب الأخرى، أشخاص يدركون كما ندرك أنه جرى تجاوز كل الخطوط الحمراء في الأسابيع الأخيرة». أما عن تشكيلة حزبه الجديد، فما رشح حتى الآن، أن نائب قائد أركان الجيش الأسبق، الجنرال يائير غولان، سيكون من أعضائه، إلى جانب وزيرة الخارجية السابقة، تسيبي ليفني، ووزيرة القضاء السابقة، إيليت شاكيد، التي خاضت الانتخابات الأخيرة وخسرتها وهي في صفوف «اليمين الجديد».

في سياق متصل، أعلن «اتحاد أحزاب اليمين» («قوة يهودية» و«البيت اليهودي») حلّ نفسه أخيراً، وخوض الانتخابات المقبلة بإطار تنظيمي بديل. وقد وصل الحزبان إلى النهاية بعدما فكّك «قوة يهودية» تحالفه مع شريكه، معلناً أنه «في ظل ظروف كهذه، لا يمكننا أن نظلّ منصة قفز لحزب البيت اليهودي، بينما بإمكاننا أن نعمل من أجل ضم أخرين لتعزيز قوة اليمين في الانتخابات القريبة». ويعود هذا الخلاف إلى رفض كلّ من وزير القضاء، بتسلئيل سموتريتش، ووزير التربية، رافي بيرتس (كلاهما من «البيت اليهودي»)، الاستقالة من منصبيهما كعضوي كنيست، بعدما أعطاهما نتنياهو حقائب وزارية جديدة، وذلك لإتاحة المجال لممثل «قوة يهودية»، إيتمار بن غفير، لدخول الكنيست، والحلول محلّ أحدهما.

(الأخبار)

على الغلاف

سجن سيناء الكبير: الدولة تعاقب مواطنيها

أوضاع صعبة يعيشها سكان سيناء. شبه الجزيرة الذي تحرّر كاملاً في نيسان/ أبريل 1982 تغيب عنه أدنى مقومات الحياة، وسط سيطرة أمنية تضعه في حالة حرب مستمرة، آخر ضحاياها قبل يومين في اشتباك بين الأمن والمسلحين. لكن الضحية الأكبر هو مَن يرغب في العيش في المكان الذي نشأ فيه، ويرفض مغادرته على رغم إجباره، ولو بصورة غير رسمية، على الرحيل

لم تنفّذ الحكومة وعودها لِمَن جرى إجلاؤهم، والسيسي يتجاهل الحديث في الإعلام عن عودتهم (آي بي ايه)

القاهرة ــ **رمزي باشا**

ظاهرياً، يبدي نظام عبد الفتاح السيسي «جدية في التعامل مع عملية التنمية» في سيناء. لكن النيّات وحدها لا تكفي لتحقيق هذه التنمية. منذ عقود، ولا سيما في السنوات الأخيرة، يواجه السيناويّون ظروفاً صعبة على جميع المستويات، حتى في المناطق البعيدة عن المواجهات بين الجيش والعناصر المسلحين الذين يسعون دوماً إلى السيطرة على قطاعات من الأراضي. على رغم تركّز هذه المواجهات في الشمال، بل جزء محدد منه، إلا أن الأوضاع في الجنوب أيضاً ليست أفضل حالاً. هناك كذلك معاناة من ظروف اجتماعية وإنسانية بالغة السوء.

في 2012، أسّست الحكومة «الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء»، ورأسه مدير «المخابرات الحربية» في شمال سيناء، اللواء محمد شوقي رشوان، على رغم كراهية أهالي الشمال للرجل بسبب أسلوبه في التعامل. ظلّ رشوان على رأس الجهاز الذي يتخذ من طبقة في مبنى فاخر في القاهرة مقراً رئيساً له، فيما عمل اللواء نفسه على بناء عمارة فخمة في شمال سيناء، وتحديداً عند مدخل مدينة العريش، لتكون مقراً للجهاز الذي لا يمارس أي سلطات عملية هناك، بل يتقاضى العاملون فيه رواتبهم بالدولار الأميركي بموجب اتفاقية بين الحكومتين المصرية والأميركية مرتبطة بتحقيق التنمية.

«جهاز التنمية»، الذي يفترض به الترويج لـ«المشروعات والفرص الاستثمارية الواعدة» في مناطق مختلفة في سيناء، اقتصر دوره على البيانات فقط، فلا هو جذب فرصة واحدة حقيقية منذ إنشائه، ولا قام بدوره في مساعدة الدولة على الوصول إلى أهالي سيناء، بل إن كثيرين لا يعرفون عن وجوده من الأساس، خاصة أن القائمين عليه لا يوجدون إلا في المناسبتين اللتين تُذكر سيناء فيهما: «عيد التحرير» في 25 نيسان/ أبريل، و«العبور» في «السادس من أكتوبر».

غياب الرؤية

قبل وصول السيسي إلى الحكم، كان الرئيس الراحل، محمد مرسي ـ الذي حكم لعام فقط ـ قد وضع خطة لتنمية عدد من المناطق في شبه الجزيرة، قُدرت تكلفتها بنحو ستة مليارات جنيه (800 مليون دولار آنذاك). لكن غالبية المشاريع التي شُرع فيها واجهت مشكلات عدة مرتبطة بالصدام مع بدو يضعون أيديهم على الأرض، وبتخاذل قوات الجيش والشرطة في تنفيذ القانون. هذا الموقف تغيّر تماماً مع وصول السيسي، إذ بدأت القوات التعامل بحسم مع جميع الملفات، وفق آليات تدرّجت من التفاوض إلى نزع الملكية بالقوة الجبرية والتعويض المالي وفق ما يحدده الجيش الذي صارت له الكلمة العليا في المنطقة.

لكن، لا يمكن النظر إلى «تنمية سيناء» من دون التدقيق في التقسيمة القديمة التي لا تزال موجودة حتى الآن. فهناك الشمال الفقير المعتمد على اقتصاد انتعش بعمليات التهريب إلى قطاع غزة قبل تدميره بالكامل جراء إغلاق الأنفاق. وهناك الوسط المعدم الذي لا تتوافر فيه مقومات الحياة باستثناء مناطق محدودة وغير مأهولة بالسكان. وأخيراً الجنوب الذي يتركز فيه النشاط السياحي، ولا سيما مدن شرم الشيخ ودهب وطابا. أيضاً في الشمال، لم يعد مسموحاً للمصريين الدخول من دون الحصول على تنسيق من المخابرات، وهو تنسيق يشبه إذن الدخول إلى غزة للفلسطينيين والأجانب، كأن الشمال منطقة خارج الحدود تحتاج موافقة للدخول إليها أو حتى الخروج منها. هذه الخطوة ارتبطت بتعنت الجهات الأمنية في التعامل مع المنطقة بداعي مواجهة الإرهاب، علماً بأن حظر التجوال وحالة الطوارئ لا تزال معلنة في الشمال منذ سنوات ومن دون أمل بالإلغاء.

الشمال المظلوم الأكبر

على الحدود مع القطاع أيضاً، كان الجيش قد أخلى بالقوة قبل سنوات سكان مدينة رفح لدواعٍ أمنية، ودمّر البيوت على مدى الشريط الحدودي بعرض يصل إلى أكثر من 2 كلم لتصير مساحة فارغة من دون مبانٍ. قرارٌ ارتبط بالرغبة في القضاء على التهريب من غزة وإليها، ثم تبين أن هناك أنفاقاً وصل طولها إلى أكثر من 3 كلم في الجانب المصري، بل تسمح بعبور شاحنات في الاتجاهين، وليس أفراداً فقط. لكن الجيش يقول إن الإغلاق، الذي أجلى عشرات الأسر، أسهم في ضبط الأوضاع بصورة كبيرة والحدّ من «الأنشطة غير المشروعة» على الشريط الحدودي.

وكانت الحكومة قد اتبعت سياسة التدرج في الإخلاء، فكانت القرارات تصدر تباعاً لتطيح المباني الموجودة في المدينة التي شهدت طفرة كبيرة في السنوات التي سبقت الهدم نتيجة الانتعاشة الاقتصادية من التهريب، خاصة إبان حكم مرسي، إذ تحولت رفح المصرية إلى ما يشبه المستودع الذي تُخزَّن البضائع فيه قبل تهريبها عبر الأنفاق. وبعد خسارة الأهالي الاستفادة من هذه الطفرة، لم تنفذ الحكومة وعودها لِمَن جرى إجلاؤهم، فمدينة رفح الجديدة التي تعهد الجيش بناءها بعد تحديد موقعها بعيداً عن الحدود لم تبنَ، والسيسي الذي تحدث عن المشروع في أكثر من مناسبة صار يتجاهله كلياً بعدما أكد في تصريح أن الظروف ليست مناسبة لبدء العمل فيه، فيما بات الأهالي بعيدين منذ سنوات عن مكان نشأتهم من دون موعد محدد، ولو مبدئياً من أجل عودتهم.

> **اقتصر دور «جهاز التنمية» على البيانات من دون أن يجلب فرصة استثمار حقيقية واحدة**

> **لم تعد العائلات التي هُجرت من الشريط الحدودي ولا الأقباط، كأنّ الملف أغلق كلياً**

هكذا، لم تطلب الدولة من المواطنين رسمياً الهجرة، لكنها فعلت كل ما يمكن أن يدفع أي شخص كي يهجر المكان الذي نشأ فيه. صحيح أن هناك نشاطاً للجماعات المسلحة على نحو ملحوظ، كان ولا يزال مستمراً، لكن ما يقوم به الجيش إجبار للسكان على الرحيل، فالظروف الاستثنائية التي فُرضت استمرت حتى صارت جزءاً من الحياة اليومية لِمَن أراد أن يبقى في سيناء ما بقي من حياته. فضلاً عن حظر التجوال، ومنع الدخول والخروج إلا بموافقات، هناك ممارسات أخرى لا تقلّ سوءاً، منها أن صرف المحروقات للسيارات يجري بقيود وبكميات محددة، فيما تواجه المدن نقصاً في الكهرباء التي تتعرض لانقطاعات ناتجة من استهداف المحطات والكابلات التي يتأخر إصلاحها لأسباب أمنية. كذلك ترتفع أسعار السلع بسبب زيادة كلفة النقل من العاصمة والمدن الصناعية وساعات الانتظار الطويلة التي تقضيها سيارات نقل الأغذية للوصول إلى شمالي سيناء.

وبناءً على تقييمات من جهات عدة، تبدو الحياة في مدينة الشيخ زويد الأصعب، يليها العريش ثم بئر العبد. مع ذلك، لا يزال عدد كبير من العائلات يرفض المغادرة، مفضّلاً البقاء، مع أن مقومات أساسية أخرى مثل التعليم لم تسلم من التراجع، لدرجة أن عدد الأسابيع التي عملت فيها المدارس هذا العام هي الأقل على الإطلاق، مع تراجع أعداد المعلمين هناك بصورة كبيرة، وغياب التلاميذ عن المدارس. وفي العام الماضي، أُلغيت الدراسة في الفصل الدراسي الثاني كله، واعتُبر جميع الطلاب ناجحين للعام التالي مباشرة، فيما جرت امتحانات الثانوية العامة في الإسماعيلية (خارج سيناء)، كذلك تعطلت الدراسة في جامعة سيناء ـ الجامعة الخاصة الوحيدة بالعريش ـ لأسابيع، وأيضاً لأسباب أمنية.

حكاية الأقباط

ضمن مسلسل التهجير، أجْلت السلطات العائلات القبطية من العريش والشيخ زويد قبل نحو عامين، مع وعدٍ بالعودة سريعاً إلى حياتهم ومصالحهم. والآن، ليس هناك أصلاً موعد لعودتهم بعدما أغلقوا منازلهم ومحلاتهم وتركوها، على رغم أنه بنسبة كبيرة قُضي على تهديدات «داعش» الذي نفذ عمليات اغتيال للأقباط لإجبارهم على الرحيل، كما تقول الدولة التي تطبّق الآن هدف التنظيم برحيل هؤلاء، على رغم محدودية الأسر القبطية التي كانت تقيم في العريش.

حصلت الأسر المغادرة على تعويضات مالية لا تساوي لغالبيتها ما كان لديها، في وقت يبدو فيه أن ملفهم صار كأنه منسيّ عن عمد في أحاديث المسؤولين، بل لم يعد هناك حديث عن عودتهم أو طرح موضوعهم إعلامياً، بأوامر سيادية، تحت حجة تجنّب التذكير بالتفرقة الطائفية ضد الأقباط، إلى حدّ باتت فيه الكنيسة نفسها لا تفتح هذا الملف على الأقل إعلامياً.

الوسط والجنوب ليسا أحسن

في وسط سيناء، يبدو الوضع قاسياً، إذ إن الجيش يفرض طوقاً عسكرياً على المنطقة ذات الطبيعة الجبلية، والتي تقلّ فيها البقع ذات الكثافة السكانية العالية. طبيعة تجعل العسكر يحجم عن الدخول إليها خوفاً من التورط في جيوبها، لكنه ينسّق مع القبائل المستقرة فيها لتوفير الاحتياجات الأساسية لها. أما الجنوب، فيبدو سكانه أكثر حظاً، سواء في مدينة الطور التي تعتبر رسمياً عاصمة الجنوب، حيث تقام مشروعات في مجال التنمية وإنشاءات في المباني ومحطات المياه والصرف والكهرباء، بالإضافة إلى بوادر مشروعات استثمارية. وكذلك الحال في منطقة سانت كاترين الأثرية التي يجري تطويرها لتعظيم العائد الاقتصادي من السياحة فيها، وصولاً إلى شرم الشيخ التي هي أهم مصادر الجذب السياحي، وتم أخيراً تطويقها بسور من جميع النواحي، وتحديد مداخلها ومخارجها مع إحكام عملية المراقبة بالكاميرات في شوارعها. كذلك فإن مدينتي دهب وطابا على حال مشابهة، وإن كانت الأخيرة تتمتع بخصوصية بسبب السياحة التي ترتكز على الإسرائيليين، والتي تدرّ على المدينة عائدات مهمة، خاصة مع الامتياز الممنوح لحامل جواز السفر الإسرائيلي بالدخول إليها من دون تأشيرة، في وقت تقلّ فيه أسعار الخدمات داخلها عن مثيلاتها في «إيلات» (أم الرشراش) بنحو الثلث، وهو ما يجعلها الوجهة المفضلة للإسرائيليين.

تركيز على الأنفاق والاستزراع السمكي

حرص عبد الفتاح السيسي على إبداء اهتمام استثنائي بمشاريع التنمية في سيناء، في ظلّ وجود مصادر هناك يمكن استغلالها لتحقيق عائدات اقتصادية لصندوق الدولة، وكذلك إمكانية إنشاء مناطق صناعية في المنطقة المتميّزة بموقعها بالقرب من قناة السويس. وعلى رغم أن أجزاء من سيناء تدخل في نطاق «مشروع تنمية محور قناة السويس»، وأن أجزاء أخرى منها يشملها مشروع «مدينة نيوم» السعودي، إلا أن التركيز في المرحلة الماضية كان على مشروعين حصراً هما الأنفاق ومزارع الأسماك.

إذ يعمل الجيش على شقّ ثلاثة أنفاق أسفل قناة السويس، افتتح الأول منها في أيار/ مايو الماضي، فيما يجري العمل في النفقين الآخرين. وبينما أُلغي مشروع النفق المخصص للسكة الحديدية بسبب ارتفاع تكلفة إنشائه، تُموَّل الأنفاق الجاري العمل عليها من 64 مليار دولار جمعها السيسي من المصريين لتدشين قناة السويس الجديدة. والجدير ذكره أن هذه الأنفاق هي الأضخم على الإطلاق منذ تحرير سيناء التي كانت ترتبط بباقي مصر عن طريق نفق الشهيد أحمد حمدي وجسر السلام (الأخير مغلق منذ 2014 لدواعٍ أمنية). وفي الوقت نفسه، تواصل الدولة العملَ على إنشاء مزارع للاستصلاح السمكي، مقابل زراعة مساحات محددة من الأراضي في سيناء اعتماداً على المياه الجوفية.

«سيناء 2018» مستمرة: لا أحد مهتمّ بالضحايا

حتى الآن، لم يحدد الجيش موعداً للقضاء على الإرهاب في سيناء، مُتذرعاً بالدروب الصحراوية وصعوبة ملاحقة المسلحين فيها حتى بالطائرات، إضافة إلى مراعاة المدنيين ووجودهم في مناطق متعددة. لكن منذ انطلاق «العملية العسكرية الشاملة»، المُسمّاة «سيناء 2018»، يواصل الجيش تنفيذ عمليات مكثفة يروح ضحيّتها مدنيون، لا معطيات في شأن عددهم في ظلّ غياب التوثيق، الذي يقتصر على العسكريين من ضباط وجنود. غيابٌ يدفع بعض المنظمات الحقوقية إلى المبالغة في تقدير الخسائر المدنية، وهو ما تتحمل مسؤوليته الدولة، جراء التكتّم الكبير الذي تفرضه على العمليات.

قبل أيام، أطلقت طائرة عسكرية صاروخَين على منطقة الجورة ما أدى إلى مقتل أربعة مدنيين، وفق شهود أدلوا بإفاداتهم لـ«الأخبار»، فيما تحدث الجيش عن «قذائف مجهولة»، قبل أن يقوم محافظ شمال سيناء بزيارة إلى الأهالي لتقديم التعازي. هكذا، تتساقط عشرات «القذائف المجهولة» بوصف الجيش، فيما تُسارع الدولة إلى انتقاد التقارير التي تُحمّلها المسؤولية عن ذلك، ومنها تقرير لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» بعنوان «اللي خايف على عمره يسيب سينا»، صدر قبل أيام. التقرير، الذي رأت الحكومة أنه «مُسيّس ومضلّل»، قالت المنظمة إنه يرصد انتهاكات قوات الأمن المصرية ومسلحي تنظيم «داعش» بحق الأهالي في سيناء، ويوثّق عبر شهادات ـ تغيب عنها أسماء المواطنين الحقيقيين (تجنّباً لتعرضهم لمضايقات) ـ عمليات مشابهة لعملية الجورة الأخيرة التي تجاهلها الجيش كلياً.

كذلك، يرصد التقرير معلومات معروفة للعامة، في مقدّمتها وجود أماكن احتجاز غير قانونية داخل معسكرات الجيش، وعمليات قتل خارج القانون، وتعذيب داخل المعسكرات، وإخفاء قسري لبعض الشبان، وهو ما أثير جدل في شأنه في مراحل سابقة تصاعَد خلالها التوتر بين الجيش والقبائل، قبل أن تتم تسوية الأمر وفق اتفاقات محددة لم يلتزم الجيش سوى بالحدّ الأدنى منها. كذلك فإن مُعدّي التقرير حاولوا مخاطبة المسؤولين، لكنهم لم يتلقوا ردوداً على مدار أشهر، في استمرار لسياسة التجاهل المعروفة.

اللافت أن معلومات القتل خارج القانون تبدو شبه موثقة في بيانات الجيش الذي يعلن مقتل إرهابيين من دون أن تكون في حوزتهم أسلحة، وكذلك حين يُعلن مقتل جميع العناصر الإرهابيين من دون أن يكون هناك شخص واحد على قيد الحياة يحال إلى التحقيق أو المحاكمة. حتى مَن يجري ضبطهم يتم التكتّم عليهم، ولا يتضح مسار قضاياهم أمام القضاء العسكري أو المدني، الذي لم يعلن الجيش إحالة قضية واحدة إليه إبان العمليات التي شهدت في بدايتها استنفاراً عسكرياً، بل ظهر الرئيس عبد الفتاح السيسي خلالها ببدلته العسكرية داخل غرفة العمليات، مستلهماً روح الحرب التي كان يأمل إنهاءها في غضون أسابيع. أملٌ لم يجد سبيله إلى التحقق مع استمرار الحرب شهوراً من دون نتائج حاسمة، وهو أحد الأسباب الرئيسة التي تسببت في إقصاء وزير الدفاع، الفريق أول صدقي صبحي، بعد محاولة اغتياله لدى وصوله لتفقد القوات في سيناء.

على مدار «سيناء 2018»، نجح الجيش في تحجيم العمليات التي تستهدف قوات الجيش والشرطة، وهذا ما ظهر في تراجع عددها. كما يبدو أنه استطاع إيقاف تهريب السلاح بصورة كبيرة، الأمر الذي أثّر في الجماعات الموجودة هناك والمبايِعة لـ«داعش»، إذ لم تستطع تنفيذَ أي عمليات كبيرة أخيراً. لكن عشرات الضباط والجنود سقطوا قتلى ومصابين بسبب ضعف التنسيق في بعض الأحيان، أو الاستهانة بإمكانات الإرهابيين، فضلاً عن استخدام معدات غير مناسبة في بعض المناطق، ما عطّل تحركات قوات الإسناد أحياناً.

ومن المهم التذكير بأنه لم يكن لـ«العملية الشاملة» أن ترى النور من دون تنسيق عسكري مع العدو الإسرائيلي على أعلى مستوى، في ظلّ التحسن المطّرد في العلاقات بين السيسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. والجدير ذكره، هنا، أن الأخير وافق على دخول أضعاف القوات التي يُسمح بوجودها في سيناء، وبأسلحة ثقيلة مخالفة لـ«اتفاقية كامب ديفيد» من دون اعتراض، بل سُمح للطائرات المصرية بالتحليق وتنفيذ عمليات نوعية في المنطقة «ج» التي يُحظر فيها الطيران العسكري، إضافة إلى دخولها المجال الجوي فوق فلسطين المحتلة، وهو ما تحدث عنه السيسي علناً للتدليل على قوة العلاقة والتنسيق.

> **لم يعلن الجيش إحالة قضية واحدة إلى محكمة خلال العمليات**

ظهر السيسي آنذاك ببدلته العسكرية، مستلهماً روح حرب كان يأمل إنهاءها في أسابيع (آي بي ايه)

إيران

ردّت المؤسّستان السياسة والعسكرية في إيران على تهديد الرئيس الأميركي بمواجهة عسكرية «لن تطول». في مواقف أكدت أن أي هجوم لن يمرّ من دون رد، وأن طول المواجهة لن تتحكم به الولايات المتحدة. رسائل «الردع» الصادرة من طهران أتت بالتوازي مع مساعي وزير الدفاع الأميركي جرّ حلفائه الأطلسيين إلى «حلف أمني» في الخليج لمواجهة تحركات طهران

طهران لترامب: الحرب القصيرة معنا وهم

لا تتوقف التصريحات المضادة بين طهران وواشنطن، متقاطعة عند رفض الحرب ولو زُخرت باستعراض القوة والتهديدات الباحثة عن تثبيت «الردع» خشية مواجهة عسكرية يصعب التنبؤ بحدوثها من عدمه، ويحرص الطرفان في آن على تأكيد عدم الرغبة في خوضها. في هذا الإطار، تتواصل ردود الفعل على تصريحات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، والتي هدد فيها بـ«محو» بعض المناطق في إيران إن شنت الأخيرة أي هجوم، وقلل من احتمالية حرب شاملة ترسل فيها قوات برية إلى المنطقة، من دون أن يستبعد تماماً مواجهة عسكرية «لن تطول». قراءة ترامب، رأى فيها وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، «مجرد وهم»، لأن «من يبدأ الحرب ليس هو من ينهيها»، في تحذير لواشنطن يُفهم من خلاله أن طهران لن تمرّر أي ضربة عسكرية أميركية قد تستسهلها إدارة ترامب كبديل من الحرب الشاملة من دون الرد بمواجهة واسعة. كما تعني الرسالة ضمناً رغبة إيران في عدم الذهاب إلى الحرب عبر التحذير من تكلفتها الكبيرة. ووضع ظريف في تعليقه أمس تهديد ترامب بـ«محو» بعض المناطق في إيران في إطار التهديد بـ«إبادة جماعية»، معتبراً أن «المفاوضات والتهديد لا يلتقيان».

تحاول طهران الاستفادة من مفاعيل إسقاط الطائرة الأميركية وأحداث خليج عمان، وهو ما يشكل في المقابل قلقاً أميركياً كما تفصح التصريحات الأميركية المحاولة تجاوز هذه المفاعيل. في سبيل ذلك، يضغط الأميركيون على حلفائهم الغربيين لجرهم إلى الانخراط في الملف الإيراني، كما بدا ذلك في اجتماع وزراء حلف «الناتو» في بروكسل، حيث أوضح وزير الدفاع الأميركي بالوكالة، مارك إسبر، أن هدف بلاده «تدويل» قضية إيران، وقال: «يجب ألا يظن أحد أن ضبط النفس ضعف»، مضيفاً: «لا نسعى لصراع مسلح مع إيران، لكننا مستعدون للدفاع عن القوات والمصالح الأميركية في المنطقة». وتشير تصريحات إسبر أمس إلى محاولة أميركية لجر «الأطلسي» إلى الملف الإيراني من بوابة تشكيل «حلف» لحماية الملاحة في المنطقة، يأخذ على عاتقه «النظر في كل شيء من مراقبة الحدود البحرية، بما في ذلك المراقبة الجوية، إلى تتبع سير السفن لحماية المرر المائي الدولي، وقد يتضمن حتى مواكبة» السفن. لكن مساعي إسبر لا تحظى بتفاعل غربي واضح، مثلما تشي به تصريحات دبلوماسي في «الناتو» نقلت عنه وكالة «فرانس برس» قوله: «نؤد أن نرى مزيداً من الهدوء من الطرفين لكننا حقاً لا نريد أن يصبح ذلك مسألة مرتبطة بحلف الأطلسي».

شيّعت طهران أمس رفات 148 جندياً قضوا إبان الحرب مع العراق (أ ف ب)

وسط هذا المشهد، وبرغم عدم وضوح الموقف الأميركي وتصريحات الطرفين الرافضة للحرب، يبقى خطر وقوع مواجهة عسكرية في ظلّ التوتر الحاصل قائماً مع التأكيد الأميركي المستمر منذ إسقاط الطائرة، ومنه تصريحات ترامب وإسبر، على أن أي استهداف جديد لواحدة من المصالح الأميركية في المنطقة سيواجه برد. ردّ سيقابَل بدوره برد على الرد من جانب إيران، ما

> **قائد القوة البحرية في «الحرس»: لأخذ العبرة من إسقاط الطائرة**

يبقي الباب مفتوحاً على أصعب الاحتمالات، بما يتجاوز ربما تداعيات اختبار إسقاط الطائرة. القرار الإيراني برفض تمرير أي ضربة أميركية، أكدته أمس المؤسسة العسكرية الإيرانية على لسان قائد القوة البحرية في الحرس الثوري، علي رضا تنكسيري، الذي شدد على أنه سيتم الرد «بحزم على أي تهديد وعدوان». وذكّر الجنرال الإيراني القيادة الأميركية بإسقاط الطائرة في مياه الخليج، داعياً إياها إلى «أخذ العبرة» من الحادثة، وأن «يدركوا هذه الحقيقة، وهي أننا لا نجامل أحداً في سياق الدفاع عن الأجواء الجوية والمياه الإقليمية والحدود البرية للبلاد»، مشيراً إلى أن الضربة كشفت أن لدى القوات الإيرانية «رصداً استخبارياً دقيقاً لتحركات الأعداء في المنطقة».

(الأخبار)

مقالة

استراتيجية إيران الجديدة ومصير الاتفاق النووي

طهران ـ **عماد آبشناس**

مع بداية شهر أيار/ مايو 2019، تغيّرت ملامح الاستراتيجية الإيرانية في مواجهة الضغوط الأميركية. إذ بعدما اعتمدت الحكومة الإيرانية سياسة «الصبر الاستراتيجي»، انتقلت إلى سياسة جديدة أساسها «استراتيجية المواجهة». ولربما كان هذا آخر شيء يتوقّع عرقلة لتنفيذ والأوروبيون أن يحصل. إذ إن الأوروبيين كانوا قد ضمنوا للولايات المتحدة أنهم قد أقنعوا الإيرانيين بأن يصبروا حتى يتخذوا هم خطوات تؤدي إلى تنفيذ تعهداتهم في الاتفاق النووي، وبناءً عليه، يمكن الولايات المتحدة في غضون ذلك أن تتقدّم في فرض عقوباتها وضغوطها على إيران من دون تخوف من ردّ فعل إيراني.

صبر الإيرانيون لمدة عام من دون أن يحصلوا على نتيجة من الجانب الأوروبي. فكل ما حصلوا عليه كان شعارات لا غير. وعلى هذا الأساس، تصوّر الأميركيون أنهم يستطيعون تسديد ضربتهم الأخيرة ضد إيران بتصفير صادرات البترول الإيراني، ومنع خروج حاملات البترول الإيرانية، عبر إرسال حاملات طاراتهم وقطع البحرية الأميركية إلى الخليج، وتحدّي إيران فيما إذا كان باستطاعتها إغلاق مضيق هرمز. وفي خطوة تُعَدّ عرقلة لتنفيذ الاتفاق النووي، وضع الأميركيون اليورانيوم الإيراني المخصّب والماء الثقيل على لائحة عقوباتهم، علماً بأنّ نواة الاتفاق مبنية على أساسَين: الأول، حق إيران في تخصيب اليورانيوم وفقاً لحقوقها الدولية. والثاني، ابتعاد إيران عن القنبلة النووية لمدة تصل إلى عام على الأقل. وإذا أردنا أن نتوجه بكلام أكثر تبسيطاً للقارئ غير المتخصص في الشؤون النووية، يمكن أن نقول إننا عندما نتحدّث عن إمكانية صناعة القنبلة النووية يعني أن لدينا طناً من اليورانيوم المخصّب، وألف طن من الماء الثقيل. وبناءً عليه، فإنه ـ بحسب الاتفاق النووي ـ يحق لإيران أن تخصّب اليورانيوم بنسبة 3,67%. إلا أنه كلّما وصل مخزونها من اليورانيوم المخصّب إلى 300 كلغ، أو من الماء الثقيل إلى 150 طناً، يجب عليها أن تبيع اليورانيوم والماء الثقيل إلى طرف ثالث، وتستمرّ في إنتاجهما وفق السقف المتاح لها في الوقت نفسه. لكن بما أن الولايات المتحدة فرضت عقوبات على تصدير اليورانيوم المخصّب، أعلنت إيران أنها ستحتفظ به داخل البلاد، وتسرّع أيضاً من عمليات التخصيب، لتصبح مثلاً 10 أو 20 كلغ في اليوم، بعدما كانت مُحدّدة بقرابة 4 كلغ يومياً.

تصوّر الأميركيون أنه بعد منع شراء اليورانيوم المخصّب والماء الثقيل من إيران، فإن الأخيرة ستضطر إلى أن توقف إنتاجها عندما يصل إلى السقف المشار إليه سابقاً. لكن إيران استغلت هذه الخطوة الأميركية، مشيرة إلى أن الدول الموقّعة على الاتفاق، خصوصاً الأوروبية، يجب أن تضمن حقوق إيران بموجبه، وأهمّها حقها في تخصيب اليورانيوم. وعلى ذلك، هدّدت بالاستمرار في تخصيب اليورانيوم إلى أكثر من 300 كلغ، وتخزينه في الأراضي الإيرانية، الأمر الذي يُعَدّ تعليقاً لتعهداتها ببيع هذا اليورانيوم كلّما وصل إلى 300 كلغ. وبعدما كانت إيران تنتج 4460 غراماً من اليورانيوم المخصب يومياً، كي تصل إلى نسبة الـ300 كلغ خلال 65 يوماً، زادت من إنتاجها هذا بنسبة 3,67%، لتصل إلى نسبة الـ300 كلغ خلال أقلّ من 55 يوماً، بتاريخ 27 حزيران/ يونيو (أمس)، بحسب تصريح المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، بهروز كمالوندي.

بناءً على ما تقدّم، إن الدول الموقّعة على الاتفاق النووي، ولا سيما الأوروبية، باتت على مفترق طريقين: 1- أن تقوم بخطوة لحلّ هذه المعضلة وإرضاء إيران.

> **التهديدات الأوروبية بإعادة ملف إيران إلى مجلس الأمن لم تعد عملياً تجدي نفعاً**

2 - أو أن تقبل استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم والاحتفاظ بكميات تزيد على 300 كلغ داخل أراضيها.

هدّدت إيران بأنها سوف تتخذ إجراءات جديدة في هذا المجال، وتخفّض تعهداتها بموجب الاتفاق النووي بعد 7 تموز/ يوليو المقبل، إذا لم يقم الجانب المقابل بتنفيذ تعهداته. ومن المتوقع أن تعلن إيران زيادة إنتاجها من اليورانيوم المخصّب، وإعادة عدد من أجهزة الطرد المركزي إلى الدوران، أو حتى البدء باستخدام أجهزة طرد مركزي من الجيل الثامن باستطاعتها زيادة سرعة التخصيب بنسبة تزيد على 8 أضعاف أجهزة الطرد المركزي من الجيل الأوّل.

وبسبب العقوبات الأميركية المفروضة على إيران، والتزام الدول الأوروبية هذه العقوبات عملياً، فإن التهديدات الأوروبية بإعادة ملف إيران إلى مجلس الأمن الدولي، وإعادة فرض العقوبات، لم تعد عملياً تجدي نفعاً، إضافة إلى أن إيران استطاعت أن تتعامل مع التهديدات الأميركية بعمليات عسكرية أو حتى الضربة العسكرية الأخيرة، الأمر الذي سلب الأميركيين ورقة الضغط العسكرية أيضاً. وسواء كانت إيران ضالعة في الحوادث الأخيرة في المنطقة، من مهاجمة الناقلات وخطوط الإمداد السعودية والمنطقة الخضراء في بغداد، أو لم تكن ضالعة، فالأميركي والأوروبي والشرق آسيوي تلقوا رسالة مفادها أن أي حرب لن تنحصر بين إيران والولايات المتحدة، بل ستشعل كل المنطقة. وعندما يقول الرئيس الإيراني إنه إذا لم يُسمح لإيران بأن تصدّر نفطها، فلن تُصدّر قطرة نفط واحدة، فهو لا يعني أن إيران ستقفل مضيق هرمز، بل إن آبار النفط في المنطقة يمكن أن تشتعل، بحيث لا يكون هناك إنتاج لتصديره.

من جهة أخرى، أثبت إسقاط الطائرة الأميركية المسيّرة الأكثر تطوراً في الترسانة الأميركية أن إيران لديها القدرة على المواجهة من جهة، وأن التهديدات العسكرية تجاهها غير مجدية. حتى إن البعض يذهب إلى القول إن الموضوع بات معكوساً، بما يعني أن إيران باتت اليوم تحمل ورقة الضغط العسكري بيدها تجاه الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. وربما أمكن القول إن التراجع الإماراتي، من خلال تصريحات مسؤولين كبار في هذا البلد مثل أنور قرقاش وعبد الله بن زايد، وإصرارهم على ضرورة حل الخلافات عبر المفاوضات، يأتي في هذا السياق أيضاً.

في الداخل الإيراني، بدأت تعلو بعض الأصوات بالقول إنه إذا ما كانت إيران تطبّق جميع التزاماتها في الاتفاق النووي، ولا تحصل على أي امتيازات بموجبه، فما جدوى البقاء فيه؟ في حين أن هناك أطرافاً أخرى في الداخل تأمل أن تستطيع من خلال الضغط على الجانب الأوروبي دفع الأخير إلى القيام بخطوات يمكنها إنقاذ الاتفاق، وتحقيق الاستفادة الإيرانية منه. إزاء ذلك، يمكن التذكير بما قاله محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني، لهايكو ماس وزير الخارجية الألماني، عندما أشار الأخير إلى أن «الاتحاد الأوروبي يريد إنقاذ الاتفاق النووي، ولكن قدراته محدودة». فأجابه ظريف: «هل يمكنك أن تقنعني بأنه إذا ما اتفق الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والهند واليابان على عدم التزام العقوبات الأميركية ضد إيران، فالولايات المتحدة يمكنها معاقبة الجميع، وإذا فعلت ذلك فإن الاقتصاد العالمي سينهار. الموضوع فقط متعلّق بإرادة زعماء الدول، لا بقدراتها». اليوم، إيران تنتظر كي ترى إذا ما كان قادة الاتحاد الأوروبي قد قرّروا اتخاذ خطوات لإنقاذ الاتفاق، أو ما زالوا يحتاجون إلى ضغوط أكبر لاتخاذ القرار.

تقرير

«G-20» حلبة صراع القوى العظمى «الحرب التجارية» عنوان القمة الأول

تنطلق في أوساكا اليابانية، اليوم، أعمال قمة «مجموعة العشرين»، وسط انقسامات حادة بين دولها عزّزها خصوصاً التصعيد الأميركي على أكثر من جبهة. وتتّجه، في خضمّ ذلك، الأنظار إلى المحطة الأبرز في القمة، اللقاء الذي سيجمع الرئيسين الأميركي والصيني، في ظلّ استعار المواجهة التجارية بين البلدين

«حلبة صراعات». هذه هي الحال التي وصلت إليها قمة الاقتصادات الكُبرى. بعدما كانت تعتبر مجلساً لإدارة العولمة، تُعقد قمة «مجموعة العشرين» هذا العام وسط توتّر استراتيجي يرتبط خصوصاً بنزاع واشنطن وبكين حول الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية، ومواجهة ثنائية تشمل أيضاً ملف إيران، حيث تدور أسخن الأزمات الدولية الراهنة. وسيحضر إلى طاولة القمة ملف التبادل الحرّ، إلى جانب التغيّر المناخي، وهذان خطّان أحمران بالنسبة إلى الرئيس الأميركي، ما سيصعّب صياغة بيان ختامي يرضي جميع الأطراف.

صباح غدٍ، يستأنف الرئيسان الأميركي دونالد ترامب، والصيني شي جين بينغ، المفاوضات بين بلديهما، لكون المواجهة بين العملاقين الاقتصاديين، التي عمّقتها عقوبات أميركية ضدّ منتجين صينيين كبار على غرار شركة «هواوي» للاتصالات، تنذر بتداعيات لا بدّ من أن تطاول اقتصادات العالم أجمع. وفيما ستطبع مجمل اللقاءات الثنائية التي سيجريها ترامب، وعددها تسعة، أجواء هذه القمة، صعّد الرئيس الأميركي في وجه حلفائه قبل خصومه، مُوجّهاً انتقادات حادّة إلى اليابان وألمانيا والهند.

وملمّحاً إلى احتمال التوصل إلى اتفاق بين البلدين، هوّل ترامب في مقابلة مع شبكة «فوكس بزنس»، أول من أمس، قائلاً إن «اقتصاد الصين ينهار، يريدون التوصل إلى اتفاق»، علماً بأن الإحصاءات تشير إلى خلاف لذلك. وأضاف: «من الممكن قطعاً أن نتوصل إلى اتفاق جيد... لكنني أيضاً أشعر بسعادة كبيرة بشأن ما نحن عليه الآن». وفيما أشار إلى أن الصين تدرك جيداً ما تحتاجه الولايات المتحدة للمضيّ قدماً في أيّ اتفاق تجاري، حذّها على العودة إلى طاولة المفاوضات بالتنازلات نفسها التي قدمتها قبل انهيار المحادثات في أيار/ مايو الماضي.

وإذا كانت «وول ستريت جورنال» على حقّ، فإن شي سيحثّ ترامب على قبول مقترحات الصين لوقف الحرب التجارية واستئناف المحادثات. وبحسب الصحيفة الأميركية، وضعت بكين عدداً من الشروط لإنهاء الحرب: رفع شركة «هواوي» من القائمة السوداء، إلغاء جميع الرسوم الجمركية التي فرضت أخيراً على الواردات الصينية إلى أميركا، إسقاط الجهود التي تُجبر الصين على شراء المزيد من السلع الأميركية.

مطالب مهمّة للغاية بالنسبة إلى الصين، ليس واضحاً إن كان ترامب سيقبل بها، ما لم تقدّم بكين من جهتها تنازلات كبيرة في شأن التكنولوجيا، والوصول إلى اقتصادها. وعلى رغم شروطه المسبَقة، ليس متوقعاً أن يتّخذ شي وضعية المواجهة مع ترامب، وفقاً لمسؤولين صينيين تحدثوا إلى الصحيفة. لكنه بدلاً من ذلك، سيرسم خطاً واضحاً لما يمكن أن تكون عليه علاقة ثنائية مثالية، تشمل تقديم مساعدة صينية في القضايا الأمنية التي تثير قلق الولايات المتحدة، خصوصاً في ملفّي إيران وكوريا الشمالية.

وهناك احتمال للتوصّل إلى «اتفاق مصغر» تترتب بموجبه الولايات المتحدة في فرض رسوم جمركية جديدة، وتقدّم ربما بعض التنازلات في شأن شركة «هواوي»، مقابل استئناف بكين شراء منتجات مزارعين أميركيين كبادرة حسن نية، وفق ديفيد دولار من مركز «بروكنغز» للدراسات.

وفي مطالعة قدّمها مستشار الأمن القومي الأسبق، توم دونيلون (2010 - 2013)، نُشرت قبل أيام في دورية «فورين بوليسي»، رأى الأخير أن إدارة ترامب تستخدم الأدوات الخاطئة للمواجهة، عبر تطبيق أساليب الحرب التجارية الغفَلة التي تُذكّرنا بالقرن التاسع عشر، بدلاً من صياغة استراتيجية تحافظ على ريادة الولايات المتحدة اقتصادياً وتكنولوجياً. أما رأي أن الحمائية التي يطبّقها الرئيس الأميركي لا يمكن أن تواجه التحدّي الصيني؛ إذ إن استعادة مكانة الولايات المتحدة في العالم وتنشيط اقتصادها يتطلبان استراتيجية طموحة لا تعتمد على تغيير السلوك الصيني، بقدر ما تعتمد على إعداد الولايات المتحدة للمنافسة.

> **تنعقد القمة وسط توتّر مرتبط بالنزاع على الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية**

«التكنولوجيا الفائقة في الصين تهدّد التنافسية الاقتصادية الأميركية والأمن القومي»، هذا ما أشار إليه بوضوح، خصوصاً أن الصين تسعى إلى الحلول محلّ الولايات المتحدة كرائد عالمي في العديد من قطاعات التكنولوجيا المتقدمة. لكن الرسوم الجمركية لطالما كانت خياراً سيئاً لتغيير سلوك بكين، لكونها تؤدّي في أفضل الأحوال إلى تشكيل سياسات صينية هامشية، ما سيتيح للشركات الأميركية وصولاً أكبر إلى الأسواق الصينية، ويقلّل العجز التجاري. ومع ذلك، تضرّ هذه الرسوم بالأعمال التجارية، والمزارعين، والمستهلكين الأميركيين، كذلك فإنها تؤدي إلى عزل حلفاء أميركا، وتزيد من خطر حدوث ركود عالمي.

مقترحاً حلاً أفضل، يعود دونيلون إلى التذكير بأن الردّ الأقوى على التحديات الاقتصادية والتكنولوجية الخارجية يتمثّل دائماً في الاستثمار الداخلي. في هذا السياق، يذكّر باول قمر اصطناعي أطلقه الاتحاد السوفياتي عام 1957. حينها، ردّت الولايات المتحدة بتمرير «قانون تعليم الدفاع الوطني»، الذي حوّل جميع مستويات تعليم العلوم والرياضيات، وعزّز التمويل الفدرالي بشكل كبير للبحث والتطوير، ما أدى إلى إنشاء «ناسا» و«وكالة مشاريع البحوث المتطورة الدفاعية» (داربا). واليوم، فإن التقدم التكنولوجي في الصين ـ وهو يعتبر تهديداً أكبر بكثير من الاتحاد السوفياتي ـ يجب أن تنتج منه استجابة مماثلة؛ لأن العيب في استراتيجية الإدارة هو تركيزها على الصين وليس على الولايات المتحدة. فالقطعة المفقودة، بقول، هي التنشيط من الداخل. وبدلاً من فرض رسوم جمركية على البضائع الصينية، يجب على الولايات المتحدة أن تستثمر في العلوم والتكنولوجيا والتعليم والبنية التحتية، والتركيز على القيم الأساسية: تعزيز التحالفات الأميركية، وإصلاح نظام الهجرة لجلب أصحاب المشاريع والعمال المُهرة.

ويخلص إلى القول إن سياسة الإدارة في الصين تعكس اعتقاد ترامب بأن بكين استفادت لفترة طويلة من واشنطن، خصوصاً في مجال التجارة. لكن الاستجابة التي تركّز على تغيير سلوك الصين ليست كافية على الإطلاق. «لم تولد الريادة الأميركية من الحمائية، ولكن من استراتيجية طموحة لا تعتمد على تغيير السلوك الصيني، بقدر ما تعتمد على إعداد الولايات المتحدة للمنافسة».

(الأخبار)

وضعت بكين عدداً من الشروط لإنهاء الحرب التجارية (أ ف ب)

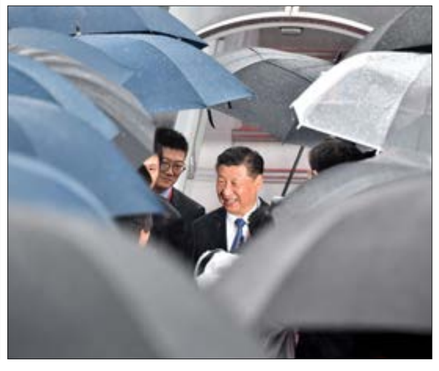

العالم
تقرير

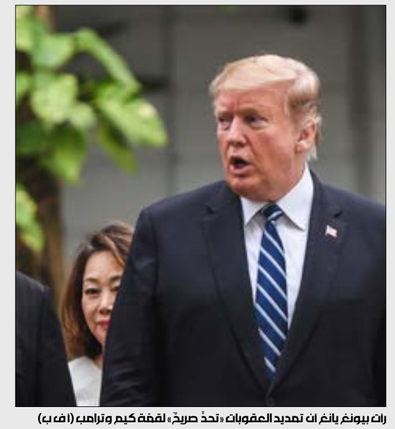
ترامب يرافق زوجة رئيس كوريا الجنوبية في جولة في القصر الرئاسي في سيول أمس (أ ف ب)

بيونغ يانغ تنفي «شائعات الجنوب»
لا محادثات من وراء الكواليس

لم يمض وقت طويل حتى جاء رد كوريا الشمالية على «شائعات» جارتها الجنوبية، التي تحدثت أول من أمس عن وجود «محادثات خلف الكواليس» بين واشنطن وبيونغ يانغ «بهدف التحضير لقمة ثالثة». إذ طالبت بيونغ يانغ، سيول، بضرورة «الكف عن التدخل» في المحادثات بينها وبين واشنطن، محذرة إياها قبل أيام من وصول الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى كوريا الجنوبية لعقد قمة مع الرئيس «الجنوبي»، مون جاي إن. وانتقد مسؤول في وزارة الخارجية الكورية الشمالية، كوريا الجنوبية، معتبراً أن مسؤولي الأخيرة «يتصرفون كما لو أن هناك تبادلات عديدة ومحادثات وراء الكواليس بين الشمال والجنوب، فيما لا يوجد شيء من هذا». كما ذكّر البيان واشنطن بأنه ليس أمامها «الكثير من الوقت» حتى المهلة النهائية التي حددها الرئيس الكوري الشمالي، كيم جونغ أون، في نهاية العام لتبني مقاربة جديدة لإحياء الحوار بين الطرفين. وكان الرئيس الكوري الجنوبي قد أعلن قبل يومين أن «محادثات من وراء الكواليس» تجرى بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بهدف التحضير لقمة ثالثة، مضيفاً إن «هناك أيضاً حواراً يجري بين الجنوب والشمال من خلال قنوات متنوعة».

> اشترطت بيونغ يانغ تغيير واشنطن استراتيجيتها لاستئناف المفاوضات

ولم تكتف بيونغ يانغ بالنفي فحسب، بل أعلنت أن على الولايات المتحدة أن تتخذ استراتيجية جديدة لاستئناف مفاوضات نزع السلاح النووي، محذرة من نفاد الوقت قبل المهلة التي حددتها بيونغ يانغ. وقال مدير الشؤون الأميركية في وزارة الخارجية الكورية الشمالية، كون جونغ جون، إن «واشنطن تحدثت في الآونة الأخيرة عن الحوار، في حين تقوم بأعمال عدائية خسيسة». وأضاف كون، أمس، في بيان، إن «الحوار لن يحدث من نفسه عندما لا تتخلى الولايات المتحدة بنهج واقعي يخدم مصالح الجانبين، وتتحدث عن استئناف المفاوضات مثل الببغاء». في غضون ذلك، وصف متحدث باسم الخارجية الكورية الشمالية تمديد الولايات المتحدة العقوبات على كوريا الشمالية بأنه «عمل عدائي وتحدٍّ صريح لأول قمة بين كيم وترامب».

(الأخبار، أ ف ب)

◄ ذكرى ►

انتقل الى رحمته تعالى فقيد الشباب

المرحوم

نبيه محمد نجيب بيضون

والده: المرحوم الحاج محمد نجيب بيضون

والدته: المرحومة الحاجة خديجة دياب جوني

شقيقه: المهندس علي بيضون

شقيقاته: الهام، مريم، امال، ابتسام، المهندسة حنان والدكتورة لبنى

اصهرته: حسين خليل بيضون، علي محمد فاعور، ناصر محمد علي شرف الدين والمهندس علي بهيج الشقور

تقبل التعازي يومي الجمعة والسبت الواقعين في 28 و2019/6/29 في منزله في بنت جبيل.

وستقام ذكرى مرور أسبوع نهار الاحد الموافق في 2019/6/30 الساعة العاشرة صباحاً في حسينية بلدته في بنت جبيل.

وسيقام مجلس عزاء حسيني عن روحه الطاهرة في مجمع الامام الكاظم (ع) - حي ماضي يوم الاثنين الواقع في 2019/7/1 من الساعة الخامسة الى الساعة السابعة مساء.

للفقيد الرحمة ولكم من بعده طول البقاء

الأسفون: ال بيضون، ال جوني، ال فاعور، ال شرف الدين، ال شقور وعموم أبناء بلدته بنت جبيل

انتقل الى رحمة الله تعالى المغفور له

أحمد داوود سليمان بزي

سيصلى على جثمانه الطاهر في بنت جبيل 2019/6/27

زوجته الحاجة نجاة الحاج حسن بزي

اولاده سامي، الدكتورة سامية، ديانا وندى

تقبل التعازي يوم الجمعة 2019/6/28 في حاكورة بنت جبيل في منزل المرحوم الوزير والنائب السابق علي بزي.

ويوم الاحد الموافق في تاريخ 2019/06/30 في الجمعية العلمية الإسلامية - الجناح - بيروت من الساعة 2 - 6 بعد الظهر.

الأسفون: ال بزي آل فضل الله آل الحكيم آل بسام آل جابر وآل هريش وعموم أهالي بنت جبيل

إنا لله وإنا إليه راجعون

قداس وجنّاز

بمناسبة مرور أربعين يوماً على وفاة المأسوف عليه المرحوم

جميل بولس منصور

يقام في تمام الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم الجمعة الواقع فيه 28 حزيران 2019 قداس وجنّاز لراحة نفسه في كنيسة مار بولس للآتين - الفنار.

عائلة الفقيد وأنسباؤهم ورابطة اللاتين يدعون الأهل والأصدقاء لمشاركتهم الصلاة لراحة نفسه. لا أراكم الله مكروهاً

الرجاء اعتبار هذه النشرة دعوة خاصة

بمناسبة مرور اسبوع على وفاة فقيدنا الغالي

المرحوم علي حسين حمدون

والده: المرحوم الحاج حسين حمدون (أبو شوقي)

والدته: الحاجه انعام جابر (أم شوقي)

ابنته: اية حمدون

اشقاؤه: المهندس شوقي والاستاذ محمد والمهندس حسام

شقيقاته: اسامة زوجة Richard Dvis

ايمان زوجة Robert Andrews

وجنان

وبهذه المناسبة يقام مجلس عزاء عن روحه الطاهرة في حسينية بلدته قاقعية الجسر حي الصوان، وذلك اليوم الجمعة الواقع في 2019/6/28 الساعة الخامسة عصراً.

الأسفون: ال حمدون وعموم أهالي قاقعية الجسر

◄ وفيات ►

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين رودني داكسيان وريشار السمرا المدعى عليه جواد محمد سعيد الظريف والمجهول محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن اوراق الدعوى رقم 2019/1287 المقدمة من محي الدين درويش الظريف بموضوع ابطال عقود بيع ممسوحة ووكالتي بيع والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر والا يتم ابلاغكم بقية الاوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة اعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ كسروان

ينفذ فرنسبنك ش.م.ل. بوجه شركة جوزف عيد وشركاه وانطوان جوزف عيد وكلوت جبيلي عقد شروط عامة وعقود فتح الاعتمادات وعقود كفالة وكشوفات حساب بالمعاملة 2014/122 تحصيلاً لدين طالب التنفيذ البالغ 2915000/دولار أميركي اضافة الى الفوائد والنفقات.

ويجري التنفيذ على موجودات محل جوزف عيد وشركاه الكائن في جونية الشير وهي كالتالي: 71 بدلة ماركات مختلفة و27 جاكيت و30 sweater و116 بنطلون و97 قميص و20 كنزة و18 بولو و4 porte feuille و 3 Camar band و 15 كرافات و10 pochette و 5 papillon و 17 جيليه و17 فولار و16 bretelle و 18 boxer و134 بيجاما و8 قشاطات و13 حذاء وكبوت عدد 4 و9 مكاتب و110 بنطلون جينز و60 شورت وبراد كونكورد ومكنسة هوفر وخزنة Gold safe وكونتور 4 قطع و4 كراسي وستاند خشبي مع 7 رفوف. بدل تخمينها /31760/دولار اميركي وبدل طرحها بعد التخفيض 27154,8/ دولار أميركي للراغب بالشراء مراجعة تقرير الخبير. يجري البيع بيوم الجمعة الواقع فيه 2019/7/12 الساعة الواحدة ظهراً. للراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد اعلاه الى شركة جوزيف عبد في جونية الشير مصحوباً بالثمن نقداً او بموجب شيك مصرفي منظم لأمر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان وبرسم دلالة خمسة بالمئة ولا يجوز اتمام البيع ما لم يبلغ الثمن المعروض ستة اعشار القيمة المخمنة.

رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلان بيع بالمعاملة 2018/1052

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت

برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2019/7/12 ابتداءً من الساعة 1:00 الواحدة ظهراً سيارة المنفذ عليه ابراهيم خليل ياسين ماركة كيا بيكانتو موديل 2015 رقم 579405/ ب/ الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. وكيله المحامي رامي باسيل البالغ 6480/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 3935/$ والمطروحة بسعر 2700/$ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم المبكانيك قد بلغت حوالي 3179000/ل.ل، فعلى الراغب بالشراء، الحضور بالموعد المحدد الى مراب البنك الكائن في بيروت كورنيش النهر قرب مطاحن التاج وشركة مصحوباً بالثمن نقداً او شك مصرفي و5% رسم بلدي.

رئيس القلم
قاسم اللقيس

إعلان بيع بالمعاملة 2018/872

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت

برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2019/7/12 ابتداءً من الساعة 1:00 الواحدة ظهراً سيارة المنفذ عليها نارمين حسين الصلوخ ماركة هيونداي GRAND i10 موديل 2018 رقم 496247/ ب/ الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. وكيله المحامي رامي باسيل البالغ 14575/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 6087/$ والمطروحة بسعر 4200/$ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك قد بلغت حوالي 1365000/ل.ل.، فعلى الراغب بالشراء، الحضور بالموعد المحدد الى مراب البنك الكائن في بيروت كورنيش النهر قرب مطاحن التاج وشركة البيجو مصحوباً بالثمن نقداً او شك مصرفي و5% رسم بلدي.

رئيس القلم
قاسم اللقيس

إعلان بيع بالمعاملة 2017/517

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت

برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2019/7/12 ابتداءً من الساعة 3 بعد الظهر سيارة المنفذ عليها شركة اسامه لتاجير السيارات ش.م.م. ماركة كيا – ريو – LS موديل 2015 رقم 650252/م الخصوصية تحصيلاً لدين طالبة التنفيذ شركة ناتكو ش.م.ل. وكيلها المحامي رامي باسيل البالغ 4833/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 3265/$ والمطروحة بسعر 2300/$ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك بلغت 1379000/ل.ل، فعلى الراغب بالشراء، الحضور بالموعد المحدد الى مراب شركة البيجو في بيروت كورنيش النهر مصحوباً بالثمن نقداً او شك مصرفي و5% رسم بلدي.

رئيس القلم
قاسم اللقيس

دعوة

تدعو شركة جيوفلنت ش.م.م. الى حضور جلسة مشاركة العامة مخصصة لعرض دراسة تحديد نطاق أثر بيئي لمشروع اشغال إزالة وشفط الترسبات والرمول من الحوض المائي في مرفأ الأوزاعي. تعقد الجلسة في الساعة 11:00 صباحاً من يوم الاثنين 2019/07/15 في دار البلدية – المركز الصحي الاجتماعي – منطقة الرويس – برج البراجنة.

إعلان قضائي

صادر عن محكمة راشيا المدنية الناظرة في قضايا الأحوال الشخصية برئاسة القاضي محمد عويدات

تقدم المدعو عبد الرحمن حمود من بلدة خربة روحا بطلب امام هذه المحكمة سجل بتاريخ 2019/3/26 طالباً بموجبه تصحيح قرار حصر الارث رقم 2016/112 اساس 2016/255 صادر عن محكمة راشيا المدنية بتاريخ 2016/11/10 بحيث ورد اسم نبيها محمد اسماعيل اسماعيل والصحيح هو نبيها محمد حسن اسماعيل اللدن وهي نفسها نبيها محمد اسماعيل اللدن وذلك لإجراء معاملات حصر الارث.

لذلك

فمن لديه ملاحظات على مضمون الاستدعاء أو معلومات اضافية حوله يستطيع أن يتقدم بها الى قلم المحكمة ضمن مهلة خمسة وثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان ولصقه على إيوان المحكمة.

رئيس القلم
نضال عقل

إعلان قضائي

صادر عن محكمة راشيا المدنية الناظرة في قضايا الأحوال الشخصية برئاسة القاضي محمد عويدات

تقدم المدعو فؤاد توفيق منصور بوكالة محمد سيف الدين القادري باستدعاء امام هذه المحكمة برقم اساس 2019/168 طالباً بموجبه إثبات وفاة وحصر إرث المرحوم علي احمد منصور وانحصر إرثه بزوجته الاولى عبله عائقه المتوفاة بتاريخ 1983/1/13 واولاده منها وهم توفيق، أحمد، رشدي، واولاد ابنه شحادي وهم غادة لينا وعصام عادل وعلي وبزوجته الثانية حورية حمود المتوفاة بتاريخ 2005/8/9 واولاده منها محمد وكاني وحكمت وسعدى وتوفيق وإثبات وفاة المرحومتين حورية عبد الرحمن حمود وعبلة عائقه .

لذلك

من لديه ملاحظات على مضمون الاستدعاء أو معلومات اضافية حوله يستطيع أن يتقدم بها الى قلم المحكمة ضمن مهلة 35 يوم من تاريخ نشر هذا الاعلان ولصقه على إيوان المحكمة.

رئيس القلم
نضال عقل

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي احمد مزهر

الى المنفذ عليها ماجدة موسى حديب من قول ومجهولة محل الاقامة، وعملاً باحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئك هذه الدائرة بان لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2019/14 والمتكونة بين بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. وبينك انذاراً تنفيذياً بموضوع القرار القضائي الصادر بتاريخ 2018/2/6 عن اللجنة القضائية الناظرة في الخلافات الناشئة عن تطبيق قوانين الاسكان رقم 2282/ل.ق./ 2017 والمتضمن فسخ العقد موضوع الدعوى والزام المدعى عليها بتسليم كامل القسم 10 من العقار 934 من منطقة تول العقارية شاغراً الى المدعي لبيعه بالمزاد العلني وتسديد الثمن الى المدعي لحساب دين على المدعى عليها.

وعليه تدعوك هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً او بواسطة وكيل قانوني لاستلام الانذار ومرفقاته تحت طائلة متابعة التنفيذ بحقك اصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الانذار.

مأمور التنفيذ
فاطمة سلهب

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت

طلبت المحامية ميشال اميل أبو نصر بالوكالة سندات تمليك بدل عن ضائع عن حصص كل من غسان حسين دمشق وهادي عبد العزيز خليل وابراهيم مصطفى صعب وشركة المجموعة الوطنية الاستثمارية ش.م.ل. بالقسمين 39 و40 من العقار 3649 مصيطبة.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

استراحة

كلمات متقاطعة 3194

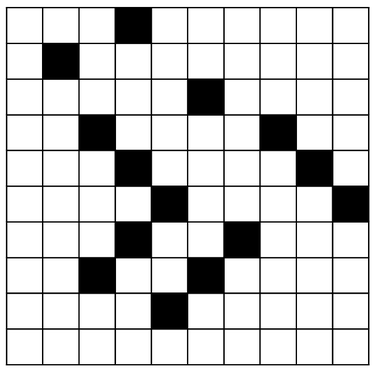

أفقيا

1- بلدة لبنانية بقضاء راشيا – كشط جلد الخروف – 2- عائلة سياسي ورجل دين إيراني راحل – 3- ماركة سيارات – عائلة لاعب كرة قدم هولندي – 4- صوّت الرصاص – اطول انهر فرنسا يغطي حوضه خمس مساحة البلاد – اضطرم وتلهّب – 5- من الفاكهة تُعتبر إيطاليا أعلى الدول إنتاجاً لها بدأ لبنان بزراعتها – ضمير منفصل – 6- ماركة سيارات – المرتفع من الأرض – 7- نوع من السباع الهندية – غير ناضج من الفواكه – خلاف شبع – 8- جذور بالأجنبية – اغلظ أوتار العود – عبودية – 9- من السفن الأنيقة للتنزّه والحفلات – بكاء شديد – 10- ضابط سوري دافع عن دمشق ضد الفرنسيين واستشهد في ميسلون

عمودياً

1- عائلة زعيم فلسطيني راحل – فرنسي أعمى اخترع الحروف النائتة لتعليم العميان – 2- يظفر – إسم لمركبة فضائية أميركية – 3- من الطيور الجارحة – فاتح اسيائي غزا المكسيك وقضى على امبراطوريّة الأزتيك بشراسة وحشية – 4- من الطيور – تكبّر – 5- حرّك وهزّ – عائلة أدبية أنكليزية راحلة – خاصتك بالأجنبية – 6- احدى شخصيات الرسوم المتحركة – بئر عميقة – 7- خشبة معترضة في عنقيّ ثوربين – حزم – 8- مصيف لبناني بقضاء طرابلس – ادخل البيت – نصيب – 9- مدينة برتغالية – 10- خليج يقع شمالي البحر الأحمر بين شبه جزيرة سيناء والسعودية والأردن

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كورسك – خيار – 2- ليبيريا – في – 3- بل – هو – صنين – 4- إزميل – دوي – 5- منف – صانه – 6- بيرو – مرة – 7- حب – كازي – رع – 8- راي – بورنيو – 9- دللها – فاض – 10- المهاجرين

عمودياً

1- كلب البحر – 2- ويلز – يبادل – 3- رب – ممر – يلمّ – 4- سيهانوك – له – 5- كرويف – أبها – 6- مزواج – 7- خاص – صرير – 8- نداء – نفي – 9- افيون – ريّان – 10- رينيه معوّض

إعداد
نعوم مسعود

sudoku 3194

		2		5		7		
6	5	1	8		7		3	
		3		2				6
	2		3		4		5	
	6						7	
	8		1		5		2	
5				3				2
7				4				5
2				1	6	8		

حل الشبكة 3193

4	7	9	5	8	3	1	2	6
1	8	5	4	6	2	9	7	3
3	6	2	1	7	9	8	4	5
2	3	4	9	1	8	5	6	7
9	1	7	6	5	4	3	8	2
6	5	8	2	3	7	4	1	9
8	9	1	3	2	6	7	5	4
5	2	3	7	4	1	6	9	8
7	4	6	8	9	5	2	3	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

مشاهير 3194

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب ورجل عسكري مصري (1917-1978) كان وزيراً للثقافة. تولى عدد كبير من المناصب حتى وصل الى اعلاها. اغتيل في قبرص

5+6+3+2+1+7 = قناة مائية مصرية ■ 8+9+10 = خلاف اشترى ■ 4+11 = حرف جر

حل الشبكة الماضية: **فرجينيا وولف**

نتائج اللوتو اللبناني

25	42	20	18	17	12	4

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1730، وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 4 - 12 - 17 - 18 - 20 - 42
الرقم الإضافي: 25
المبالغ المتراكم لسحوبات الفئة الأولى: 3,325,775,563 ل.ل.
■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 0
- عدد الشبكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 0
■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مع الرقم الاضافي):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 225,766,488
- عدد الشبكات الرابحة: 1
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 225,766,488
■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 74,833,830 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 35 شبكة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,138,109 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 74,833,830 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1,532 شبكة.
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 48,847 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 187,392,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 23,424 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 3,522,214,367
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الثانية والمنقولة للسحب المقبل: 0

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد رقم 1730وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 96179
■ **الجائزة الاولى**
- قيمة الجوائز الإجمالية: 75,000,000 ل.ل.
- عدد الأوراق الرابحة: 6
- الجائزة الإفرادية لكل ورقة: 12,500,000
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 6179.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 179.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 79.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.
المبالغ المتراكمة للسحب المقبل: 25,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 859 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 469
● يومية أربعة: 6184
● يومية خمسة: 10473

تاريخ

إلانا فيلدمان: غزّة خلال حكم عبد الناصر

وسط غزة في الخمسينيات

زياد منى

يبحث «مواجهات الشرطة، الأمن والمراقبة في غزّة تحت الحكم المصري» (جامعة «ستانفورد») في العلاقة بين الشرطة المصرية وسكان قطاع غزّة في الفترة التي خضع فيها القطاع للإدارة المصرية طوال عشرين عاماً (1948-1967). في مؤلفها، تنطلق الأكاديمية وأستاذة الأنثروبولوجيا والتاريخ في «جامعة جورج واشنطن» من حالة القطاع لإلقاء الضوء على ما قبل تاريخ حفظ النظام (policing) وعلى الصراعات الأمنية التي وقفت خلف انتفاضات الربيع العربي المزعوم

من المعروف أن خضوع «ما يسمّى» قطاع غزة أو «القطاع» كان أحد نتائج حرب تقاسم فلسطين بين أنظمة «سايكس بيكو»، وكيان العدو الصهيوني. حينها، كان عدد سكان تلك المنطقة من فلسطين (الانتداب البريطاني؛ قل: الاحتلال البريطاني) نحو ستين ألف نسمة، وأضيف إليهم نحو مئتي ألف فلسطيني طردوا من ديارهم في جنوبي فلسطين واستحالوا لاجئين يقطنون المخيمات في وطنهم.

قامت المملكة المصرية بإدارة القطاع نيابة عن الفلسطينيين، مع أن أحداً لم يطلب منها ذلك، خصوصاً أن الفلسطينيين كانوا يعدون النظام المصري مشاركاً في مؤامرة تفريغ فلسطين من شعبها (التطهير العرقي) وتسهيل قيام كيان يهودي استعماري. استيطاني هناك. لم يتغيّر وضع القطاع بعد انقلاب «الضباط الأحرار» بقيادة جمال عبد الناصر، إذ بقي يُدار مصرياً عبر الحاكم العسكري المصري ووفقاً لقوانين الجمهورية المصرية ولتلك العائدة إلى فترة الاحتلال البريطاني. بدءاً من أيلول (سبتمبر) عام 1948 حتى تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1956، خضع القطاع للإدارة المصرية، وانقطع لفترة إبان فترة الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان الثلاثي، ثم عاد ليخضع للإدارة المصرية بعد انسحاب قوات العدو الصهيوني في آذار (مارس) عام 1957. شكلياً، كانت «حكومة عموم فلسطين» هي التي تدير القطاع، واستمر الأمر على هذه الحال إلى أن أنهى جمال عبد الناصر ذلك الوضع، وأخضعه لحكم عسكري مباشر «ريثما تحل القضية الفلسطينية».

حمّل الفلسطينيون في قطاع غزة، كما في الأردن وفي الدول العربية الأخرى، الأنظمة العربية مسؤولية النكبة الوطنية التي ألمّت بهم، وواجهوها بحذر مستمر. من جهتها، قامت معظم الأنظمة العربية بالتنكيل بالفلسطينيين، معتبرة إياهم تهديداً أمنياً خطيراً، كما راحت تنشر الأكاذيب والأضاليل عن أن الفلسطينيين باعوا بلادهم. لم يكن الوضع في غزة مختلفاً، لكن النظام المصري كان عليه أن يأخذ في الاعتبار حقيقة أنهم شبه رعايا، وهو المسؤول بالتالي عن أحوالهم. ومن ناحية أخرى، اعتبر أنهم كانوا يمثلون تهديداً أمنياً، ما أوجب وضعهم تحت الرقابة المستمرة والتحكم في تفاصيل حيواتهم إلى درجة قمعهم دموياً إن لزم الأمر. فعندما وقّع عبد الناصر اتفاقية مع «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - الأونروا» تقضي بتوطين لاجئي القطاع في سيناء، انفجرت الأوضاع هناك وسقط عدد من القتلى والجرحى من الفلسطينيين الذين تظاهروا ضد مؤامرة التوطين والتهجير هذه. اضطر عبد الناصر حينها إلى التراجع عن مشروع تصفية القضية الفلسطينية وادعى ممثلو النظام أن التوطين في صحراء سيناء مؤقت، إلا أن ذلك كان كذباً موصوفاً. إذ صرّحت الوكالة بأن ذلك غير صحيح لأن المشروع يقع ضمن نطاق عملها الذي يتمثّل بتأهيل اللاجئين، وهو ما يمكن لأيّ مهتم التأكد منه من نص الاتفاق المنشور في الإنترنت (انظر: United Nations Information System on the Question of Palestine/ UNISPAL). كان الوضع الأمني في القطاع انفجر قبل ذلك، وتحديداً سنة 1955 عندما هاجم العدو الصهيوني القطاع وقتل نحو 40 جندياً مصرياً، ما دفع الفلسطينيين هناك إلى المطالبة بالتسليح وبالعمل الفدائي، فأجبرت الحكومة المصرية على الانصياع للأمر الذي سرعان ما انتهى مع العدوان الثلاثي.

هذه خلفية عن الأحداث التي تناولتها إلانا فيلدمان باختصار في مؤلفها الأنثروبولوجي - التاريخي «مواجهات الشرطة، الأمن والمراقبة في غزّة تحت الحكم المصري» (جامعة «ستانفورد») الذي يبحث في العلاقة بين الشرطة المصرية وسكان قطاع غزّة بهدف فهم التأثير المتبادل بينهما ضمن ما أسمته المجتمع الأمني.

في رصيد الأكاديمية وأستاذة الأنثروبولوجيا والتاريخ في «جامعة جورج واشنطن» عدد من المؤلفات والمقالات عن قطاع غزة في مجال تخصصها. وقد اختارت القطاع لأنه يشكل حالة استثنائية في هذه الأبحاث، حيث أنه لم يكن جزءاً من الدولة المصرية، فيما لم تكن الإدارة المصرية استعماراً ولا احتلالاً. تبيّن أبحاث فيلدمان في القطاع أن مهمّة الشرطة لم تكن تقتصر على قمع الجريمة فحسب، بل على بناء مجتمع أمني (security society). يعدّ القطاع حالة مهمّة لإلقاء الضوء على ما قبل تاريخ حفظ النظام (policing) وعلى الصراعات الأمنية التي وقفت خلف انتفاضات الربيع العربي المزعوم.

طوال عشرين عاماً من إدارتها القطاع (1948-1967)، لم يكن اهتمام الشرطة المصرية منصبّاً على الجريمة والسياسة فحسب، وإنما أيضاً على التحكم في النظام الاجتماعي والأخلاقي. وسّعت الشرطة المصرية نطاق وصولها في القطاع إلى المجال العام والحياة الخاصة على السواء، اعتمدت على المراقبة والاستجواب وعلى شبكة من المخبرين المحليين، بينما نظرت إلى الفلسطينيين على أنهم تهديد أمني ورعايا ضعفاء يحتاجون إلى الحماية، فانتجت تلك الممارسات الأمنية مفارقة الشك والسلامة في آن واحد.

اعتمدت الكاتبة على أرشيف غني ومفصّل من سجلّات الشرطة البريطانية، ولوصف جهاز أمني مكثف يسترشد بالمخاوف المتداخلة بشأن المصلحة الوطنية والملاءمة الاجتماعية والاشتراكية اليومية. صحيح أن الشرطة المصرية شيّدت مجتمعاً أمنياً نسبياً في القطاع، إلا أنها منعت النشاط السياسي المستقل. لا خلاف حول الجوانب القمعية لهذا المجتمع الأمني، لكن القمع لا يختصر مجمل تأثيره في غزّة. إذ وفّر ضبط الأمن في القطاع فرصة للناس لتقديم دعاوى للحكومة وحماية أسرهم. يتناول مؤلف فيلدمان خصوصية هذه الميزة السياسية الاستثنائية، ويضعها في سياق «ظروف» الحكم الطبيعية، أي دور الأمن في الحكم الحديث وفي الحياة اليومية. تحليل فيلدمان يطرح عدداً من الأسئلة الأساسية حول كيفية عمل الأجهزة الحاكمة والشرطة، وكيفية مشاركة الرعايا في هذا المشروع الكلي ومدى تأثيرهم فيه، وعن الأشكال التي يتّخذها الحوار والعمل السياسي في ظل نظام كهذا، وعن مدى أهمية المواطنة خارج حدود الدولة القومية (nation state). وتضمّنت مصادر الكاتبة أيضاً تقارير المراقبة ونصوص الاستجواب وملفات التحقيق والتقارير المتعلقة بالرأي العام وبيانات المخبرين والمراسلات الداخلية وسجلات اللجان والإجراءات الصادرة عن الإدارة المصرية، وتقارير الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتأهيلهم، ووثائق قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتفاصيل من المذكرات والحسابات الصحافية والمقابلات مع سكان غزة ورجال الشرطة المتقاعدين. وثائق توضح أساليب الشرطة في بناء مجتمع أمني قائم على المشاركة العامة، والمراقبة واسعة النطاق، واستخدام المخبرين، وعنف الشرطة، وكيفية تقاطعها مع النشاط السياسي. هنا، تبرز الرؤى الأنثروبولوجية المهمة للحياة اليومية ولنظام الأمن المعني بالسيطرة على النظام الاجتماعي والأخلاقي، وعلى الجريمة كما السياسة بدءاً من النشل والجرائم اليومية البسيطة منها «جرائم الشرف» وصولاً إلى الرقابة على الصحافة والسكر والاحتجاجات المحلية، وعبور الفدائيين الحدود أو رعي الأغنام... ومع أن كل شيء كان يخضع لتدقيق الإدارة المصرية، فإن الجهاز الأمني كان أيضاً المكان الذي أتاح لسكان القطاع تحقيق مطالبهم وممارسة نفوذهم. هكذا كانوا يطالبون الشرطة بالتدخل في النزاعات العائلية، وفي إجبار بعض التجار على خفض أسعار المواد الغذائية، وإعادة طبيب إلى موقع عمله... ما يعني أن سكان القطاع كانت لهم يد في صياغة المجتمع الذي كان تحت إشراف الإدارة المصرية العسكرية.

عالجت الكاتبة هنا قضية نظرية مهمّة، مطالبة باعتبار المجتمع الأمني فئة ثالثة إلى جانب المجتمع المدني والمجتمع السياسي: هو أوّلاً فضاء لا يتطلّب النظر إلى الشرطة والرعايا (subjects) على أنهم مرتبطون بعلاقة ثنائية، بل جزءاً من شبكة من العلاقات المتعددة. ثانياً، إن حفظ النظام (policing) والمراقبة هما أشدّ تعقيداً من إطار بسيط مبني على الخوف والإكراه، وهو ما أطلق عليه الفيلسوف الفرنسي الماركسي لوي التوسير (1918-1990) مصطلح «جهاز دولة قمعي»، الذي أثّر في كل من ميشال فوكو وبيار بورديو وسلافوي جيجك. وبدلاً من ذلك، كان العنوان الذي يعمل بموجبه «المجتمع الأمني» هو المصلحة الوطنية والملاءمة الاجتماعية. ثالثاً، لم يكن الحكم المصري في القطاع مجرّد مثال على «مجتمع الأمن» العائد إلى ميشال فوكو والمبني على صلة أمنية ليبرالية، إذ أنه لم يكن ليبرالياً ولا مبنياً على الإحكام (precision) بالمعنى الفوكولدي. بدلاً من ذلك، اعتمدت الممارسة المصرية لضبط القطاع على غياب الوضوح واليقين. تكمن وراء هذا النهج الحجة الهامة التي مفادها أن توريق الأراضي (securitization) قد يؤدي إلى حدوث شعور بعدم الأمان. كان هناك فارق بسيط في نهج السلطات المصرية تجاه الفلسطينيين كذلك، فقد بنيت الإدارة المصرية على توازن بين السيطرة والتنازل، وبين وضع الحدود وخلق الفرص وإن كانت محدودة. كما وجدت أنماطاً متعدّدة وأحياناً متداخلة لحكم سكان القطاع، تعتمد على كيفية تعريفهم؛ أنهم مواطنون، رعايا، سكان أصليون، لاجئون، وبشر «فلسطينيون»؟ على هذا النحو، فإن الغزيين سيكونون دائماً أشخاصاً قانونيين وأشخاصاً سياسيين (legal and political subjects)، وأهدافاً للرعاية الاجتماعية ولأشكال أخرى من تدخلات الدولة. تثبت الكاتبة في هذا السياق، أن الغزيين شاركوا في أعمال الشرطة بأنفسهم، سواء في خدمة النظام والسلامة أو في الأمن المعنوي أو المصلحة الذاتية البسيطة. لكن هذا لا يعني أن الإدارة المصرية للقطاع كانت غير فعالة أو متساهلة تجاه الفلسطينيين، خصوصاً أنها تقدّم أمثلة متعدّدة عن الشرطة التي أضحت مكاناً للقبول والتحكم.

تلاحظ الكاتبة جدلية تقوم على أنه كلما حرصت شرطة القطاع على التحقيق في طرق تفكير العموم وأحاديثهم والنميمة بحق بعضهم بعضاً، أصبح الجهاز مكاناً لتوجيه المطالبات والشكاوى، وممثلاً لـ «الرأي العام»، وقادراً على التأثير في قضايا صغيرة وكبيرة مثل النزاعات العائلية أو المقاومة الفلسطينية ضد العدو الصهيوني. رغم أن مراقبة الشرطة المستمرة للأفكار والأحاديث المتبادلة بين الرعايا تعدّ قمعية بالتأكيد، إلا أن الكاتبة تعتبر أنها قد تكون وسيلة لاكتشاف ما يفكر به الأفراد وبالتالي تطوير استجابات بنّاءة لها.

يكشف المؤلّف عن التوتر الذي كان قائماً بين التزامات مصر تجاه الرعايا والهلع تجاه السكان الذين تحكمهم من دون رغبة حقيقية في ذلك. على هذا المنوال، كانت الإدارة المصرية تنظر إلى السكان (أو البعض منهم) على أنهم مشتبه بهم ما دفعها إلى الإعتماد على التجسس وتوظيف المخبرين. عندها أصبح كلّ فرد تهديداً وخطراً محتملاً: الجيران والزملاء وأفراد الأسرة وأعضاء النقابة والمهنيون، والأهم أي شخص يملك آراءً «سياسية». إحدى نتائج تلك السياسة كانت ظهور «مجال عام مُراقب على نحو كبير للغاية» (highly policed public sphere) حيث تعرّض الشيوعيون والإسلاميون للتهديد بالسجن والتعذيب، وتمت مراقبة الصحافيين والمدرّسين بانتظام، فيما كان كل موظف حكومي خاضعاً لتفرّس السلطات.

لعلّ قيمة المؤلف تكمن في أنه يغطي مجالات متعددة بما في ذلك التاريخ وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم الجريمة، مبيّناً دور الشرطة في بناء نسيج المجتمع أو هدمه. تلحظ الكاتبة الفرق الذي نشأ بين اللاجئين إلى القطاع وبين سكانه الأصليين، والذي لم يظهر فقط في العلاقات المعقدة بين السكان بل في المعاملة التفضيلية من قبل السلطات. كان اللاجئون هم المستفيدون الأساسيون من خدمات «الأونروا»، وهذا وحده كان بإمكانه تعميق الاستياء؛ كان يُنظر إليهم أحياناً على أنهم فارّون من الخدمة، كما تنازلوا عن فلسطين للصهاينة. قد تكون الشرطة أكثر اشتباهاً باللاجئين وبفضاءات مخيمات اللجوء، وبالتالي ربما تكون قد أخضعتهم لمعاملة أكثر وحشية، لكن الكاتبة لا تتطرق إلى هذا الجانب من العلاقة.

تدعو الكاتبة القرّاء إلى طمس تمييز حفظ النظام الديمقراطي (democratic policing) من الاستبدادي، وتقترح أن نفهم عمل حفظ النظام والتوريق (securitization) والمراقبة على أنها ممارسات تقمع المحكومين فقط، بل وبإمكانها أيضاً أن تقيم علاقة بين الحاكم والمحكوم كتوتر بين القوة والإنتاج بالتراضي للعلاقات الاجتماعية (as a tension between force and consensual production of social relations). وهي تصف الحكم المصري في القطاع بأنه نظام ذو تقنية منخفضة يعتمد على غياب اليقين. آلية الإدارة من خلال عدم اليقين تختلف عن عملية حساب المخاطرة، فهي تتألف من تعميم الشائعات، والرقابة من خلال المخبرين وأفراد الشرطة، وإشراك السكان المحكومين مباشرة في أعمال الشرطة الخاصة بهم. وبالتالي، فإن هذا المؤلف لا يُعنى فقط بالمواجهات في غرف الاستجواب وبأساليب الشرطة، بل إنه يشير بدلاً من ذلك إلى مجموعة أوسع من علاقات غياب الثقة المحكومية التي أصبحت تشكّل «حالة وجودية» للشعب الفلسطيني في غزة.

ننهي عرضنا هذا باستعراض مواضيع فصول المؤلّف بدءاً من المقدمة التي تعتمد فيها الكاتبة على نظريات ميشيل فوكو حول «الأمن» كممارسة حكومية تسمح بحدوث أشياء معيّنة من أجل تخفيف ما يُعدّ مخاطر أكبر. بذلك تظهر الكاتبة أن نظام الأمن المصري كان جزءاً من الطريقة التي تمكّن فيها سكان غزة أحياناً من تحدّي السياسات المصرية ومن تحمّل هذا النظام.

يوضح الفصل الأول «زراعة الشبهات والمشاركة» كيف ساعد إنتاج الدعم والشك وتداولهما في التمييز بين فئات السكان الفلسطينيين، وتحديد العلاقة بين سكان غزة والسلطة المصرية. لقد تم تشجيع الفلسطينيين على المشاركة في جهاز الأمن بطرق مختلفة، من تجنيد رجال شرطة محترفين محليين (الكثير منهم خدموا إبان الاحتلال البريطاني لفلسطين). في الفصل الثاني «توظيف الرقابة والوشاية»، تبيّن الكاتبة كيف أن مشاركة الناس العاديين في المراقبة، من خلال الإبلاغ عن الآخرين أو الكشف عن المعلومات أثناء الاستجواب، كانت لها مجموعة كبيرة من الدوافع والنتائج. على سبيل المثال، قد يكون التواصل مع الشرطة بعد العثور على منشور سياسي وسيلة لهذا الشخص ليُنأى بنفسه عن المشاركة بـ «مشاكل أمنية» أخرى وبالتالي حماية سمعته وعلاقاته بالشرطة. لكن الرقابة جعلت السلطات المصرية أكثر وعياً للمشاعر العامة وساهمت في رفع مكانتها كمنصّة للجمهور لتحدي السياسات الإدارية المصرية في غزة أو لصياغتها. يركّز الفصل الثالث «السمعة والتحقيق والحظر الجنائي» على كيفيّة تعامل السلطات المصرية تعاملاً انتقائياً مع المخالفات والجرائم «العادية»، ومدى مشاركة سكان غزة في هذه العملية. ربطت الكاتبة سلوك السلطات المصرية بـ «مسؤوليتها» المتصورة ذاتياً عن القطاع، وفق ما تظهره تقارير صادرة عن الحاكم العام للسلطات في مصر. الفصلان الرابع «إدارة الاحتجاجات والحياة العامة» والخامس «حفظ السلام والمجتمع الدولي» يركزان على المحاولة المصرية لإدارة المطالب الفلسطينية الرسمية، بما في ذلك المظاهرات السياسية ومطالب العمل العسكري، والتي توجت بالاحتلال الإسرائيلي القصير لغزة لمدة أربعة أشهر في عام 1956 وإنشاء قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة.

في الختام يعدّ هذا المؤلف تاريخاً ثاقباً للطرق التي تم من خلالها اعتبار الفلسطينيين والغزيين على وجه الخصوص على أنهم تهديد أمني ورعايا غير حصينين يحتاجون إلى الحماية. لذلك يمكن إدراجه ضمن المساهمات القيمة في دراسة الأنظمة الأمنية ودور المراقبة، كما يفتح إمكانية للباحثين الآخرين أن يواصلوا معالجة عدم اليقين في الأنظمة الشمولية أو الاستبدادية. أخيراً، نذكر مجموعة مهمة من الحقائق التي أشارت إليها الكاتبة، وهي أن موقف مصر الخطابي المدافع عن الحقوق الفلسطينية، حتى لو لم يخدم دائماً الأهداف الفلسطينية عملياً، إلا أن أهالي غزة يملكون ذكرى إيجابية عن ذلك الوقت، لدرجة أن البعض يصفه أحياناً بأنه عصرها الذهبي. خصوصاً أن الإدارة المصرية اتّبعت في القطاع سياسات مماثلة لتلك المعتمدة في مصر فجعلت التعليم الابتدائي والثانوي العام حقيقة واقعة لأول مرة، وقدمت منحاً دراسية للفلسطينيين في الجامعات المصرية، ووعدت بتوفير وظائف حكومية لخريجي الجامعات. كما تمكن كثير من السكان الفلسطينيين من ذوي التعليم العالي من الحصول على وظائف جيدة في دول الخليج. السياسة المصرية كانت موجهة أيضاً إلى الاقتصاد داخل غزة حيث باعت الإدارة قطع الأراضي بأسعار منخفضة للغاية لموظفي الخدمة المدنية وجعلت غزة منطقة معفاة من الرسوم الجمركية ما شجع على تطوير الفنادق والمطاعم لتلبية احتياجات المتسوقين. ورغم أن مصر مارست سيطرتها القوية على التعبير السياسي المستقل، إلا أن غزة كانت مكاناً مهماً لاستعادة السياسة الفلسطينية المنظمة في فترة ما بعد عام 1948.

لاجئون فلسطينيون يقفون خارج خيمتهم في خان يونس، قطاع غزة عام 1948 (أرشيف الأونروا)

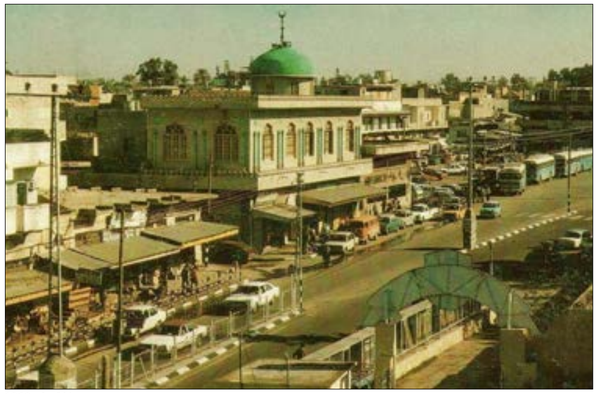

غزة عام 1960

> أرشيف مفصّل من سجلّات الشرطة اليومية وبيانات المخبرين والمراسلات الداخلية لوصف جهاز أمني مكثف

> سادت معاملة تفضيلية من قبل السلطات بين اللاجئين إلى القطاع وبين سكانه الأصليين

Police Encounters, Security and Surveillance in Gaza under Egyptian Rule. Stanford university press 2015. 226 pp. Ilana Feldman

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 28 حزيران 2019 العدد 3793

يعود شغفه بالارشفة إلى حرمانه من العلم في سنّ مبكرة

تحية إلى صديق «الأخبار» في ذكراه الأولى

أنطوان المقسيسي... المؤرشف الشغوف

فوزي يمّين

منذ سنة تقريباً، ودّعَنا أنطوان المقسيسي. ألقى نظرة أخيرة على أرشيفه الطويل الذي غطّى عمره القصير، فنظّم ما كان بحاجة إلى تنظيم: الصور، الألبومات، الفيديوهات، الكتب، الجرائد، كلّ ما أودعه سنين التعب، ودّعَه، ومشى. لم يأخذ معه قصاصة ورق واحدة. مشى بخفّة وخفر، لكن بجرأة وشجاعة، تماماً كما عاش بيننا.

من المرجّح أن يعود شغفه بالأرشفة إلى حرمانه من العلم في سنّ مبكرة، وتحمُّله مسؤوليّات العائلة التي لا يدري بمشقّاتها إلا أهل بيتها. تسلّمَ، يافعاً، مهمّات مضنية تعاقب على الدوام عليها، بهمّة قلّ نظيرها، واندفاع يُشهَد له. من القطاع الصحّي في مستشفى الشمال في زغرتا، إلى المكتب الإعلامي في «تيّار المردة» حيث عُرف، من ناحية الصحّة، بخدمته وإنسانيّته، ومن ناحية الإعلام، بدقّته وتنظيمه. وبين هذه وذاك، كان يلتهم الكتب والجرائد، نَهِماً لكلّ الإصدارات، الجديد منها والمستجدّ. وبالرغم من عدم تواجده في الكثير من المناسبات العامّة، على اختلاف أنواعها، غير أنّه كان متابعاً حثيثاً لها، وبصمت.

وحين هبّ هواء العصر على الورق فقلبه رقميّاً، اتّجه هو معه، ولم يستسلم. لحق بالجرائد من مرحلتها الورقيّة إلى مرحلتها الإلكترونيّة، مشتركاً ومشارِكاً فيها. ما ساعده أيضاً، باطّلاعه المستمرّ وعلى الخطّ نفسَه، على أن يكون من المحرّرين في موقع «المردة» الإلكترونيّ، ومن كتّاب المقالات الشخصيّة التي تعبّر عن مواقف جريئة صارخة، وتنمّ عن ذاكرة وثقافة. فكان، بحكم موقعه هذا، مجبراً على متابعة الجرائد بنسخاتها الإلكترونيّة الجديدة، وانتظار مواقيت إصداراتها، لتسقُّط وتتبُّع آخر أخبارها، حتّى بعد منتصف الليل.

هكذا استطاع أنطوان، خلال مسيرته الفرديّة، تكوين أرشيف متنوّع، في الرياضة والسياسة والثقافة، وصولاً، أخيراً، إلى أرشفة كاملة لجريدة «الأخبار» منذ صدور عددها الأوّل بعد حرب تمّوز، تحديداً في 14 آب (أغسطس) 2006، حتّى يوم وفاته بعد صراع مع المرض في 5 تمّوز (يوليو) 2018.

ربّما يكون الكون مكتبة ضخمة، كما تخيّله الكاتب الأرجنتينيّ بورخيس، وربّما يكون أنطوان اليوم في المقلب الآخر، يسهم في أرشفة تلك المكتبة التي لا تنتهي. لذا، نسأله: «ما «الأخبار» هناك؟»

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

الخوف

خوفاً مِن أنْ تجيءَ الرصاصةُ في
قلبه:
الإنسانُ المذعور لا يلتجئ إلّا إلى
الزاويةِ التي
ستصلُ إليها الرصاصة.

2018/6/27

مواساة

لا تُفْرِط في مواساةِ مَن يبكي!
إنْ كنتَ حكيماً وعادلاً
فأَنصِتْ إلى ما يقولهُ قلبُك
وَ واسِ مَنْ يمنعهُ حياءُ قلبِه
مِن إراقةِ دموعِهِ الكاوِية
أمامَ أعدائِهِ السعداء، وأصحابِهِ
الشامتين.

2018/6/28

أمسية شعرية فنية في مقهى «الصيداوي»

يحتضن مقهى وملتقى «الصيداوي» (صيدا القديمة)، يوم الإثنين المقبل، سهرة شعرية فنية تنظّمها «الحركة الثقافية في لبنان» و«ملتقى أصل الحكي». يشارك في اللقاء الشاعران سليم علاء الدين ومريم خريباني، والفنانان طارق بشاشة ولبنان عون، والتشكيلية دارين روكز، على أن تتولى نوال مرعي مهمة التقديم. تختتم السهرة بحفلة غنائية يحييها أسانة زيدان. أما ضيف الشرف فهو نقيب ممثلي المسرح والسينما والإذاعة والتلفزيون نعمة بدوي (الصورة).

سهرة شعرية فنية: الإثنين 1 تموز (يوليو) المقبل ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ مقهى وملتقى «الصيداوي» (صيدا القديمة ـ البوابة الفوقا قرب القلعة البرية/ جنوب لبنان). للاستعلام: 07/750333 أو 03/625650

«الحلبي» في «إشبيلية» معرض ليوم واحد!

«احتفاءً بقصة عائلة مُلهمة تشبه قصة مكتبتنا، سنزور صيدا هذه المرة ونقضي اليوم في إشبيلية». هكذا، عرّفت مكتبة «الحلبي» عن نشاطاتها المرتقبة في عاصمة الجنوب في السادس من تموز (يوليو) المقبل. قادمةً من بيروت، تحطّ المكتبة العريقة في صيدا حيث تقيم معرضاً للكتب ليوم واحد فقط في مسرح وسينما «إشبيلية»، يضم «مجموعة من أفضل كتبنا بثلاث لغات (العربية والإنجليزية والفرنسية) بطبعات جديدة، وأخرى مستعملة بأسعار مخفضة، وطبعات قديمة».

معرض كتب: السبت 6 تموز ـ من الساعة العاشرة صباحاً لغاية العاشرة مساءً ـ مسرح وسينما «إشبيلية» (شارع حسام الدين الحريري ـ بناية المصباح ـ صيدا/ جنوب لبنان). للاستعلام: 01/851154 أو 71/270090

كوزيت شديد قلبها دليلها

تحت عنوان «قلبي دليلي»، تحيي الفنانة اللبنانية كوزيت شديد (الصورة) حفلتَيْن في «مترو المدينة» (الحمرا) في 16 و23 تموز (يوليو) المقبل، توجّه فيهما تحية إلى الفنانة المصرية الراحلة ليلى مراد (1918 ـ 1995) على طريقتها الخاصة. ستغنّي كوزيت مختارات من ريبيرتوار مراد من بينها «أنا قلبي دليلي» التي غنّتها في 1945، من كلمات أبو السعود الإبياري وألحان محمد القصبجي، وترافقها فرقة موسيقية تضم: سام دبّول (قانون)، وسماح بو المنى (أكورديون)، وخضر رجب (كمنجة)، وبهاء ضو (بونجوز وطبلة)، وأحمد الخطيب (رق).

«قلبي دليلي»: الثلاثاء 16 و23 تموز ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363